

مَرْوِيَاتُ

الْأَمِيرِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
عَلَيْهِ السَّلَامُ

دراسة دلالية



ISBN 978-9933-582-02-9



رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية

٣٤٨ لسنة ٢٠١٧ م

. IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda

مصدر الفهرسة:

رقم تصنيف LC: BP39.5 .A24 2017

المؤلف الشخصي: عبد العالي، سعيد عكاب.

العنوان: مرويات الإمام علي (عليه السلام) في لسان العرب: دراسة دلالية

بيان المسؤولية: سعيد عكاب عبد العالي، تقديم سيد نبيل الحسني الكربلائي.

بيانات الطبعة: الطبعة الأولى.

بيانات النشر: كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة – مؤسسة علوم نهج البلاغة.

١٤٣٨ هـ = ٢٠١٧ م.

الوصف المادي: ٢٥٦ صفحة

سلسلة النشر: سلسلة الرسائل الجامعية / العراق – وحدة علوم اللغة العربية- مؤسسة علوم نهج البلاغة.

تبصرة عامة:

تبصرة ببليوغرافية: الكتاب يتضمن هوامش – لأئمة المصادر (الصفحات ٢٢٩ – ٢٥٤)

تبصرة محتويات:

موضوع شخصي: علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة – ٤٠ هجرياً – أحاديث – دراسة دلالية.

موضوع شخصي: علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة – ٤٠ هجرياً – كلمات قصار.

مصطلح موضوعي: اللغة العربية، علم الدلالة..

مصطلح موضوعي: علم الدلالة.

مصطلح موضوعي: اللغة العربية – اشتقاق.

مؤلف إضافي: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، ٦٣٠ – ٧١١ هجرياً – لسان العرب – دراسة.

مؤلف إضافي: العتبة الحسينية المقدسة – مؤسسة علوم نهج البلاغة.

عنوان إضافي: لسان العرب – دراسة.

مؤلف إضافي: الحسني الكربلائي، نبيل قدوري، ١٩٦٥-، مقدم.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة

سلسلة الرسائل الجامعية - العراق (١٤)

وحدة علوم اللغة العربية

مَرَوِيَّاتُ

الإمام علي بن الحسين
السنن العربية

دراسة دلالية

تَأَلِيفُ

سَعِيدُ عَكَّابِ عَبْدِ الْعَالِي

اصدار
مؤسسة علوم الإمام علي بن الحسين
في العتبة الحسينية المقدسية



جميع الحقوق محفوظة

للعتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

العراق: كربلاء المقدسة - شارع السدرة

- مجاور مقام علي الاكبر (عليه السلام)

مؤسسة علوم نهج البلاغة

هاتف: ٠٧٧٢٨٢٤٣٦٠٠

٠٧٨١٥٠١٦٦٣٣

الموقع الالكتروني: www.inahj.org

الاييميل: Info@Inahj.org

تنويه:

إن الأفكار والآراء المذكورة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر العتبة الحسينية المقدسة

سُبْحَانَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

﴿الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ
عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾

صدق الله العليُّ العظيم

(الرَّحْمَنُ / ١-٤)

الإهداء

إلى خيرٍ من نطقَ بالصَّادِ

وأعربَ بالفُصحى سيِّدنا مُحَمَّدٍ ﷺ

إلى أبي وأُمِّي برًّا وإحسانًا.

إلى زوجتي المخلصة.... حبًّا ووفاءً.

إلى قرّةِ عيني ونورِ دربي.... أولادي.

أهدي ثمرةَ هذا العملِ المتواضعِ.

سعيد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤسسة

الحمد لله على ما أنعم وله الشكر بما ألهم والثناء بما قدم، من عموم نعم ابتدأها،
وسبوغ آلاء أسداها، وتمام منن والاهاء، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين
محمد وآله الطاهرين.

أما بعد:

فلم يزل كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) منهلاً للعلوم من حيث التأسيس
والتبيين ولم يقتصر الأمر على علوم اللغة العربية أو العلوم الإنسانية، بل وغيرها من
العلوم التي تسير بها منظومة الحياة وإن تعددت المعطيات الفكرية، إلا أن التأصيل مثلما
يجري في القرآن الكريم الذي ما فرط الله فيه من شيء كما جاء في قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا
فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨)، كذا نجد يجري مجراه في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ
أَخْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ (يس: ١٢)، غاية ما في الأمر أن أهل الاختصاصات في العلوم
كافة حينما يوفقون للنظر في نصوص الثقلين يجدون ما تخصصوا فيه حاضراً وشاهداً
فيهما، أي في القرآن الكريم وحديث العترة النبوية (عليهم السلام) فيسارعون
وقد أخذهم الشوق لإرشاد العقول الى تلك السنن والقوانين والقواعد والمفاهيم



والدلالات في القرآن الكريم والعترة النبوية.

من هنا ارتأت مؤسسة علوم نهج البلاغة أن تتناول تلك الدراسات الجامعية المختصة بعلوم نهج البلاغة وبسيرة أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وفكره ضمن سلسلة علمية وفكرية موسومة بـ(سلسلة الرسائل الجامعية)، والتي يتم عبرها طباعة هذه الرسائل وإصدارها ونشرها في داخل العراق وخارجه، بغية إيصال هذه العلوم الأكاديمية إلى الباحثين والدارسين وإعانتهم على تبين هذا العطاء الفكري والانتهاج من علوم أمير المؤمنين علي (عليه السلام) والسير على هديه وتقديم رؤى علمية جديدة تساهم في إثراء المعرفة وحقوقها المتعددة.

وما هذه الدراسة الجامعية التي بين أيدينا لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية إلا واحدة من تلك الدراسات التي وفق صاحبها للغوص في بحر علم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، فقد أذن له بالدخول إلى مدينة علم النبوة والتزوّد منها بغية بيان أثر تلك المرويات العلوية في الإثراء المعرفي والتأصيل العلمي في الدلالات المعجمية إضافة إلى الدلالات الصرفية والمشتقات وأقسامها والجموع والأفعال.

فضلاً عن الدلالات السياقية (اللغوية - العاطفية - الحال) لتختم الدراسة بالدلالة المعجمية (بين الترادف، والاشتراك اللفظي، والتضاد) لينتج منها صورة جمالية تلهم المتلقي في تكامل الاتساق النصي وتماسك بنيته.

فجزى الله الباحث كل خير فقد بذل جهده وعلى الله أجره.

السيد نبيل الحسيني الكربلائي

رئيس مؤسسة علوم نهج البلاغة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمدُ لله ربَّ العالمينَ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على من اصطفَيْ من الخلقِ، وانتُجِبَ من الوري، محمَّدٍ وآله أُولي الفضل والنُّهى، وعلى الصَّحْبِ مِمَّن ارتضى.

أمَّا بعد؛ فإنَّ لسانَ العربِ لابنِ منظور (ت ٧١١هـ) من المعجماتِ المهمَّة في اللُّغة العربيَّة، إذ حفظ لنا معظم ما جاء في المعجمات العربيَّة قبل عصره، ويُعدُّ موسوعة لغويَّة ضخمة يفيد منها اللُّغويِّ والنَّحويِّ والأديب والفقيه والمُحدِّث؛ إذ حفظ لنا تراثَ الأُمَّة العربيَّة والإسلاميَّة من أحاديثٍ وأقوالٍ وفنون بلاغيَّة.

تعدَّدت الدِّراساتُ في (لسانِ العربِ)، وانشغل به كثيرٌ من الباحثين؛ لأنَّه استقصى في مادَّة معجمه خمسة معجمات من الأصول، هي (تهذيب اللُّغة) للأزهريِّ (ت ٣٧٠هـ) و(تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة) للجوهريِّ (ت ٣٩٨هـ)، و(المحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده (٤٥٨هـ)، و(حواشي ابن بريِّ) لعبد الله بن بريِّ (ت ٥٨٢هـ)، و(النَّهاية في غريب الحديثِ والأثر) لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، مستوعباً موادَّها، ضامِّاً بعضُها إلى بعضٍ. وممَّا جمعه من هذه الأصول ما رُوِيَ من حديثِ عليٍّ (عليه السَّلَام) مستشهداً

به (تأسيّساً، أو تصحيحاً) في كثيرٍ من المعاني، ولم يكن بحثي لتلك الشواهد بحثاً إحصائياً؛ لوجود دراسةٍ في جامعة النجاح الوطنيّة في فلسطين بعنوان (ما بني من ألفاظ اللّغة على أقوال الإمام عليّ في لسان العرب)؛ إذ جمع الباحث هذه الأقوال بحسب مادّتها مع الإشارة إلى اختلاف الرواية مع ما جمعه الشّريف الرّضيّ في (نهج البلاغة)، فهي لم تكن دراسةً دلاليّةً تستوعب هذه المرويّات كما ينبغي؛ لذا عزمت - بعد التّوكل على الله - أن يكون عنوان رسالتي (مرويّات الإمام عليّ (عليه السلام) في لسان العرب - دراسة دلاليّة) وقد قسّمْتُها على: تمهيد، وثلاثة فصول تعقبها خاتمة.

عرضتُ في التّمهيد حديث الإمام عليّ (عليه السلام) في المدوّنات اللّغويّة، وقسّمْتُه على ثلاثة أقسام: الأوّل تكلمتُ فيه على تأصيل مرويّات الإمام في التّناج المعجمي، والثاني تناولت فيه حديثه في الكتب اللّغويّة، والثالثُ ذكرت فيه حديثه في المعجمات ومنهج أصحابها في إيرادها.

أمّا الفصل الأوّل؛ فتناولتُ فيه الدّلالة الصّرفيّة، وتكوّن من أربعة مباحث، سبقتها توطئةٌ في معنى الدّلالة الصّرفيّة، إذ عنيّ المبحث الأوّل بدراسة دلالة المُشتقّات، وأقسامها، والثاني تكفّل ببيان دلالة المصادر الواردة في المرويّات، والثالث عرضتُ فيه دلالة جُموع التّكسير وأنواعها، أمّا المبحث الرّابع؛ فكان في دلالة أبنية الفعل، وقسّم على قسمين، الأفعال الثّلاثيّة الزائدة، والأفعال الرّباعيّة الزائدة، ولم أتناول الفعل المجرد؛ لقلّة ما له من دلالاتٍ في المرويّات. وقد أهملتُ الدّلالة الصّوتيّة؛ لعدم توافر الشّواهد الكافية عليها في المرويّات؛ لذا اكتفيت بالدّلالة الصّرفيّة.

واختصّ الفصل الثّاني بالدّلالة السّياقيّة، وتكوّن من مبحثين، سبقتهما توطئةٌ في معنى الدّلالة السّياقيّة، إذ كان المبحث الأوّل في مفهوم السّياق وأنماطه في المرويّات، وقسّم على ثلاثة محاور، هي السّياق اللّغوي، والسّياق العاطفي، وسياق



الموقف (الحال)، ولم أتناول السياق الثقافي؛ لأنّه يعتمدُ في أمثلته على إتيان المتكلم به باختلاف البيئة والزمن، والإمام عليّ (عليه السلام) عاش في بيئة واحدة وزمن واحد، لذا لم أعر على شاهدٍ يمثله في المرويّات، والمبحث الثاني كان في العلاقات السياقيّة، وتضمّن خمسة محاور: الاستفهام، والأمر، والنهي، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف.

وكان الفصل الثالث في الدلالة المعجميّة، وتكوّن من مبحثين، سبقتهما توطئة في معنى الدلالة المعجميّة، إذ كان المبحث الأوّل في دراسة الظواهر الدلاليّة في المرويّات، واقتصر على دراسة الترادف، والمُشترك اللفظي، والتضاد؛ لكثرة ما جاء منها في المرويّات، واختصّ المبحث الثاني بالتغيّر الدلاليّ في المرويّات، وكان في ثلاثة محاور، الأوّل في عموم الدلالة، والثاني في تخصيصها، والثالث في انتقالها (المجاز).

وقد قفّيت هذه الفصول بخاتمةٍ مثلتُ قطعاً عرضتُ فيها أهمّ النتائج التي توصلتُ إليها.

واعتمد البحث على مصادر ومراجع كثيرة ومنوعة في اللغة والتفسير والنحو والصرف وأمّات الكتب النحويّة مثل: الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمقتضب للمبرّد (٢٨٥هـ)، والأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦هـ)، والخصائص لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، وأهمّ المعجمات العربيّة مثل كتاب العين للخليل (ت ١٧٥هـ) والجمهرة لابن دريد (ت ٣٢١هـ) والتّهذيب للأزهريّ، والصّحاح للجوهريّ، ومقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) وغيرها من معجمات اللغة الأخرى، فضلاً عن أهمّ الكتب اللغويّة والدلاليّة الحديثة.

وأفاد الباحث من الكتب التي تتعلّق بكتاب نهج البلاغة، ومنها شروحه، كشرح

نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ت ٦٥٦ هـ)، تحقيق الدكتور أبو الفضل إبراهيم الذي كان الشرح المعتمد في توثيق النصوص العلوية؛ لكونه التحقيق المفضل لدى كثير من الدارسين والباحثين، ونهج البلاغة للشيخ محمد عبده (ت ١٣٢٣ هـ).

ومن الكتب التي اهتمت بدراسة كتاب نهج البلاغة ونصوصه المباركة الكتب الآتية:

منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة للراوندي (ت ٥٧٣ هـ)، وفي ظلال نهج البلاغة لمحمد جواد مغنية، ومنهاج البراعة للخوئي، وتوضيح نهج البلاغة للشيرازي وغيرها من الدراسات القديمة والحديثة التي استعان الباحث بها مستخلصاً ما يهم موضوع البحث.

وقد سار الباحث على منهج موحد في هذا البحث، وهو ذكر الموضوع وبيان ماهيته، ثم الرجوع إلى آراء العلماء وإشاراتهم إليه، ثم التماس الشاهد مما استشهد به ابن منظور من المرويات، ثم بيان الكلمات التي وردت بهذا الوزن في النص المستشهد به وبيان نوع البناء والفعل الذي يرتبط به ذلك البناء، ومن ثم توضيح دلالة في النص العلوي ومعرفة المراد من قوله (عليه السلام) بشكل موجز.

وأخيراً إذا كان لا بد لي من أن أشكر أحداً، فأول من أقدم له شكري وتقديري هو أستاذي المشرف الدكتور علي حلو حواس، إذ كان عوناً ومسدداً لخطاي جزاه الله خير الجزاء، وأسأل الله أن يمنّ عليه بدوام التوفيق والصحة والعافية؛ ليستمر عطاؤه في خدمة اللغة العربية، لغة القرآن الكريم. ولكل أساتذة القسم شكري وتقديري، وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ المساعد الدكتور عصام كاظم الغالبي، الذي على يديه فتحت أفاق موضوع بحثي هذا، وأشكر كل زملائي ومن أمدني بنصيحة أو



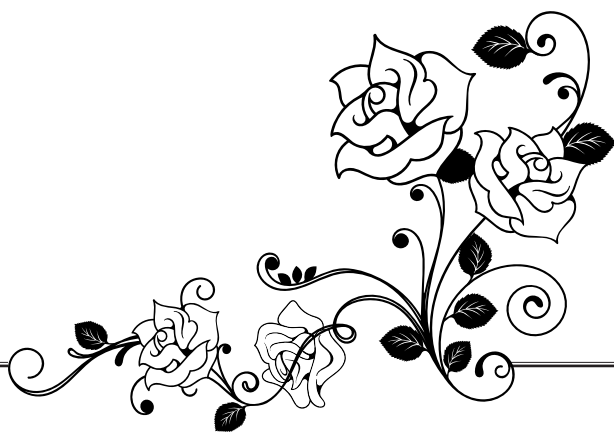
مشورة، وأقدم شكري إلى صديقي حسين جاسم؛ لما قدّمه لي من معونة في إتمام هذا العمل، وأشكر كل من وقف معي وأزرنني، داعياً المولى سبحانه أن يُنعم على الجميع بالسلامة والعافية، إنّه سميعٌ مجيبٌ.

وأودُّ أن أذكر أنّي قد بذلتُ في هذا البحث جهداً ليكونَ ناضجاً وسديداً قدر الإمكان، ولا أدعي فيه الكمال؛ لأنَّ الكمالَ المطلقَ لله وحده، وأختتمُ قولي هذا بالحمدِ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطّاهرين، وأصحابه الغرِّ الميامين المتّجيين.

الباحث

سعيد عكاب عبد العالي

التمهيد



حديث الإمام عليّ (عليه السلام) في المدونات اللغوية

أولاً: تأصيل مرويات الإمام عليّ (عليه السلام) في النتاج المعجمي

تعدُّ المعجمات من أعظم مصادر اللغة العربيّة، إذ إنَّ الهدف الرَّئيس من وضعها هو إزالة الغموض والإبهام عن الألفاظ، وهناك هدفٌ آخر في غاية الأهميّة، هو حفظ اللغة، إذ يقول الدكتور حلمي خليل: (إنَّ فكرة الاستعمال لم تكن من أهداف المعجم العربيّ قديماً، وإنَّما كان هدفه الأوَّل حفظ اللغة)^(١)؛ وذلك لغياب التدوين في حينها.

إنَّ الباكورة الأولى للمعجم العربيّ كانت في صدر الإسلام، وحامل اللّواء فيها هو عبدُ الله بن عبّاس (ت ٦٨ هـ)، إذ كان يتصدَّر لتفسير الغوامض والمشكلات التي تواجه المسلمين الأوائل في فهم القرآن الكريم، فحينما لا يجدون تفسيراً لبعض الألفاظ يذهبون إليه ويسألونه عنها، وهو أوَّل من يُعزى إليه كتابٌ في غريب القرآن^(٢).

وعلى هذا الرّأي يمكننا أن نعدَّ تفسير ابن عبّاس للقرآن الكريم نواةً للمعجم العربيّ، ولكن لم يصل إلينا ما ألفه ابن عبّاس في هذا الشّأن وهو كتاب (غريب

(١) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي: ١٢٣.

(٢) ينظر: المعجمات العربية - نقد وتقويم، نوريّة ذاكر محمود: ١١-١٢.

القرآن؛ لذلك عدَّ أقدم مؤلِّفٍ يحملُ هذا الاسم، هو لأبي سعيد إِبَّان بن تغلب بن رباح البكري (ت ١٤١ هـ)، إذ يقولُ عنه ياقوتُ الحموي (ت ٦٢٦ هـ): «كان قارئاً فقيهاً لغويّاً، تَبَدَّى وسمعَ من العربِ وحكى عنهم، وصنَّف كتابَ الغريبِ في القرآن، وذكر شواهدهُ من الشُّعر»^(١)، بعد ذلك جاءت مرحلةُ جمعِ الكلماتِ حيثما اتَّفَقَ، فالعالمُ يرحلُ إلى البادية يسمعُ كلمةَ مطرٍ، وكلمةَ طيرٍ، وأخرى في الزَّرْعِ فيدوّنُ كلَّ ما يسمع، بعدها جاءت مرحلةُ الرِّسائلِ اللُّغويَّةِ الفريدة التي اختصَّت بخلق الإنسان والحيوان، ومما يتعلَّقُ بألوانِ حياتهم، وعدَّتهم فيها، ومنها ما انفرد بحصرِ الألفاظِ الخاصَّةِ بالشَّاة والنَّعم، والخيل، والإبل وغيرها^(٢).

وهؤلاء اللُّغويُّون وضعوا أساسَ المرحلةِ الأولى من مراحل المعجم العربيِّ، فكانت تلك الرِّسائلُ والدِّراسات الميدانيَّةُ مادَّةَ المعجماتِ العربيَّةِ، غير أن هذا النُّوعَ من المؤلِّفاتِ لا يصدِّقُ عليها اسم المعجمِ بما يحمله من دقَّةٍ وتنظيمٍ وشرحٍ للفظِ ومشتقاتها، في حين نرى ذلك متجسِّداً في كتابِ العينِ الذي ألفه الخليلُ بن أحمد الفراهيديِّ، وهو الرائدُ في هذا الميدان، إذ يقولُ الدُّكتورُ حسينُ نصَّار: «أقدمُ معجمٍ حقَّ عرفه التُّراثُ العربيُّ هو كتابُ العينِ»^(٣)، ثمَّ تتابعَ التَّأليفُ، فألَّف ابن دريد (جمهرة اللُّغة)، وألَّف الأزهرِيُّ (التَّهذيب)، والجوهريُّ (الصِّحاح)، والزَّخشيُّ (ت ٣٨ هـ) (أساس البلاغة) وغيرها.

تمثِّلُ المعجماتُ العربيَّةُ مصدرًا مهمًّا للباحثِ في الدِّراسات اللُّغويَّةِ والأدبيَّةِ، ولا

(١) معجم الأديب: ١/٣٨.

(٢) ينظر: بحوث ومقالات في اللُّغة، رمضان عبد التواب: ١٤٣، ومقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي: ١٠٦.

(٣) المعجم العربي، حسين نصَّار: ٢٢.

سَيِّمًا بعد أن ظهرت المعجمات الكبرى، واتَّسع منهجها ليشمل كثيرًا من شؤون الحياة العربيَّة لغويًّا وأدبيًّا وفكريًّا وتاريخيًّا وما إلى ذلك، فضلًا عن الهدف الأساسي وهو جمع ألفاظ اللُّغة وتحديد صيغها ومعانيها وما يُعْرِض لها أحيانًا من اختلاف بين لهجات القبائل، أو اختلاف بين آراء أهل اللُّغة، أو ما أشبه ذلك.

وَنَشَأُ هذه المعجمات لم تُحَدِّثْ إلا بعد ظهور أنماط مختلفة من التَّأليف، إذ مرَّ المعجم العربيُّ بمراحل ثلاثٍ هي:

١- جمع الألفاظ عشوائيًا، وتُعَدُّ هذه المرحلة مرحلة (المعجم المنطوق)، إذ يذهب العلماء لمشاهدة الأعراب، ورواية اللُّغة عنهم، وهناك رواةٌ اتَّخذوا من رواية اللُّغة صناعةً يتكسَّبون منها، فيأتون إلى البصرة والكوفة لرواية اللُّغة، أو للاحتكام إلى نطقهم وكلامهم عندما يختلف علماء اللُّغة والنَّحو بشأن بعض وجوه الإعراب، ومن هؤلاء الذين يتكلَّمون العربيَّة سليقةً: شبل الضُّبَّيِّ، وأبو مهديَّة، وأبو ضَمَّصَم، وأبو مسحل الأعرابي، وأبو البيداء الرِّياحي وغيرهم^(١).

٢- جمع الألفاظ وتدوينها، وهي التي بينها رابطٌ لفظيٌّ أو معنويٌّ، وتسمَّى مرحلة (الرَّسائل اللُّغويَّة) إذ كان اللُّغويُّون الأقدمون، يسيحون في الجزيرة العربيَّة، يسألون البدو، ويكتبون عنهم. وقد سأل الكسائيُّ (ت ١٨٩ هـ) الخليل بن أحمد قائلًا: من أين أخذتَ علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائيُّ إلى البادية ورجع وقد أنفد (خمس عشرة) قينةً حبرٍ في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ^(٢).

(١) ينظر: الفهرست، لابن النديم (ت ٤٣٨ هـ): ٦٩/١، ومقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي: ١٠٠ - ١٠١.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ): ٣٤٥ / ١٣.

٣- مرحلة المعجمات النَّاصِجَة، وتُمثِّلُ هذه المرحلة النَّضْجَ في التَّفْكِيرِ، والاتِّجَاهَ إلى استيعاب ألفاظ اللُّغة كُلِّهَا في كتابٍ واحدٍ تبعاً لمنهجٍ وِغَايَةٍ مَعْيَنَةٍ أَيضاً، فإنَّ كانت الغاية هي تقديم معاني الألفاظ وضبط صيغها لمن يطلب هذه المعاني والصِّيغَ، كان منهج التَّصنيفِ يُبْنَى على أساسٍ لفظيٍّ، وهذا ما عُرِفَ بمعجمات الألفاظ، وإذا كانت الغاية تقديمَ كلمةٍ لمعنى يدور في خلد المرءِ دون أن يجد لديه كلمة تعبر عنه، كان منهج التَّصنيفِ يُبْنَى على أساسِ الموضوعاتِ والمعاني، وهو ما عُرِفَ بمعجمات المعاني.

مرَّ المعجمُ العربيُّ بمرحلتينِ مُهمَّتينِ قبلَ ظهوره، هما الجمعُ والوضعُ، ويُمثِّلُ الجمعُ المرحلةَ الأولى من تكوينه، إذ اعتمد اللُّغويُّونَ على طريقتينِ في جمع المادَّةِ هما السَّماعُ والرُّوايةُ، واحتلتا مكانةً مهمَّةً في نقلِ الأخبارِ والقراءاتِ والتَّفْسيرِ والحديثِ.

بدأت حركةُ جمعِ اللُّغة، أو التُّراثِ القويِّ للعربِ بناءً على دوافع دينيةٍ من ناحيةٍ، ولغويةٍ من ناحيةٍ أخرى، واعتمدت حركةُ هذا الجمعِ على السَّماعِ والرُّوايةِ، ثُمَّ حلَّت الكتابةُ محلَّ الرُّوايةِ بعد أن سارا جنباً إلى جنبٍ في توثيقِ المادَّةِ اللُّغويةِ، ولا نستطيعُ أن نتجاوزَ حركةَ الجمعِ دون أن نتوقَّفَ عندَ فكرةِ الاحتجاجِ التي أثرت بصورةٍ مباشرةٍ في مادَّةِ المعجم^(١).

اعتمد علماء اللُّغة في أخذهم المادَّةَ اللُّغويةَ على الشُّعرِ؛ وهو المصدرُ الأساسيُّ للمادَّةِ اللُّغويةِ، وقسَّموا الشُّعراً والشُّعراءَ على طبقاتٍ أربعٍ^(٢):

(١) ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي: ٩٩.

(٢) ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ): ٨/١، والبحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر:

الطبقة الأولى: وهم شعراء العصر الجاهليّ.

الطبقة الثانية: وهم الشعراء المخضرمون، الذين أدركوا الجاهليّة والإسلام.

الطبقة الثالثة: وهم المتقدّمون، ويُقال لهم الإسلاميون.

الطبقة الرابعة: وهم المولّدون، ويُقال لهم المحدثون.

واجمع اللّغويون - كما يقولُ البغداديّ - على صحّة الاحتجاج في اللّغة والنّحو والصّرف بشعراء الطبقتين الأولى والثانية^(١).

أمّا الطبقة الثالثة؛ فقد اختلفوا في صحّة الاستشهاد بها، فمنهم من استشهد بأشعارهم ومنهم من منع ذلك.

وأمّا الطبقة الرابعة؛ فالصّحيح أنّهم لا يستشهدون بشعرائها البتّة، وهم طبقة المولّدين والمحدثين، ومع ذلك فقد روي أنّ سيّويه استشهد بشعر بشار خوفًا من لسانه^(٢).

ولم يكتفِ القدماء من الرّواة واللّغويين بهذا التقسيم للشّعريّ والشّعراء، بل حدّدوا مدّة زمنيّة للاحتجاج، فجعلوا منتصف القرن الثاني للهجرة حدًّا زمنيًّا للاحتجاج في الحواضر، ونهاية القرن الرّابع الهجريّ حدًّا زمنيًّا للاحتجاج في البواديّ^(٣).

ومثلما اختلفوا بشأن تقسيم الشعراء على طبقاتٍ اختلفوا أيضًا في صحّة

(١) ينظر: خزنة الأدب: ٦/١.

(٢) ينظر: البحث اللغويّ عند العرب: ٤٧.

(٣) ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي: ١١٥.

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فجوزه بعضهم ومنعه آخرون، وأدلى كل فريق بحجته، فالذين منعوا الاستشهاد قالوا: إن الحديث يُروى بمعناه دون لفظه أحياناً، والشاهد يحتاج إلى اللفظ، وقال آخرون: إن ذلك لا يقلل من القيمة اللغوية للأحاديث، إذ إن الرواة كانوا يعيشون في عصر الاحتجاج، ولم تكن اللغة قد فسدت بعد، فيعدّ كلامهم حجةً ولو كان بالمعنى دون اللفظ^(١).

ومن الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، ومنهم أيضاً من أجاز الاستشهاد بحديث أهل البيت (عليهم السلام) فضلاً عن حديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال البغدادي: «وأما الاستدلال بحديث النبي؛ فقد جوزه ابن مالك وتبعه الشارح المحقق في ذلك وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت (رضي الله عنهم) وقد منعه ابن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ)، وأبو حيان (ت ٧٤٥ هـ)، وسندهما أمران أحدهما أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي، وإنما رويت بالمعنى، وثانيهما أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين لم يحتجوا بشيء منه»^(٢).

وقد عاش الإمام عليّ (عليه السلام) في ذروة عصر الاحتجاج، إذ نجد كثيراً من المعجمات قد زحرت بأقواله مستشهداً في تأصيل قاعدة أو تصحيحها ابتداءً من العين وانتهاءً بالمعجم الوسيط.

ونجد أن أصحاب المعجمات عندما يستشهدون بحديث الإمام (عليه السلام)، يذكرون اسمه وينسبون إليه القول صراحةً، ولا يغفلون عنه، وقد ورد حديثه في كتاب العين (ثماني) مرات، وفي جمهرة اللغة (اثنتي عشرة) مرّة، وفي تهذيب اللغة (ستاً

(١) ينظر: خزنة الأدب: ٩ / ١.

(٢) المصدر نفسه: الجزء والصحيفة أنفسهما.

وثمانين) مرّة، وفي الصّحاح (إحدى عشرة) مرّة، وفي المقاييس (عشر) مرّات، وفي المحكم والمحيط الأعظم (أربعاً وأربعين) مرّة، وفي المخصّص (ست) مرّات، وفي أساس البلاغة (عشر) مرّات، وفي النّهاية في غريب الحديث والأثر (ستمائة) مرّة، وفي لسان العرب (ثمانمائة وخمسين) مرّة، وفي المعجم الوسيط (ستاً وعشرين) مرّة.

ثانياً: حديثه في الكتب اللغوية والأدبية

لقد كان كلام أمير المؤمنين عليّ (عليه السّلام) موضع عناية واهتمام لدى الباحثين والدّارسين منذ القديم، وهذا غير مُستغرب، إذ يقول (عليه السّلام): «وإنّا لأمرأء الكلام وفينا تنشبت عُروفُهُ وَعَلَيْنَا تَهَدَّلَتْ عُصُونُهُ» (١)، ولا عجب؛ فأمر المؤمنين (عليه السّلام) هو أمير البيان وواضع علم النحو، إذ يقول الرّجّاجيّ (ت ٣٣٧هـ): «عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ (ت ٦٩هـ)، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، فَرَأَيْتُهُ مُطْرِقًا مُتَفَكِّرًا، فَقُلْتُ: فِيمَ تُفَكِّرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: «إِنِّي سَمِعْتُ بِبَلَدِكُمْ هُنَا لَحْنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَصْنَعَ كِتَابًا فِي أُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ»، فَقُلْتُ: إِنَّ فَعَلْتَ هَذَا أَحْيَيْتَنَا وَبَقَيْتَ فِيْنَا هَذِهِ اللَّغَةَ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدَ ثَلَاثِ ثَلَاثِ فَلَاقَنِي لِي صَحِيفَةً فِيهَا: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْكَلَامُ كُلُّهُ اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ، فَالاسْمُ: مَا أَنْبَأَ عَنِ الْمُسَمَّى، وَالْفِعْلُ مَا أَنْبَأَ عَنِ حَرَكَةِ الْمُسَمَّى، وَالْحَرْفُ مَا أَنْبَأَ عَنِ مَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ» (٢)، وقال جلال الدّين الشّيوطيّ (ت ٩١١هـ): «ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَنْ رَسَمَ لِلنَّاسِ النَّحْوَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ، وَكَانَ أَبُو الْأَسْوَدِ أَخَذَ ذَلِكَ عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ كَانَ يُجِيبُ فِي

(١) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٢/١٣.

(٢) الأملالي: ٢٨٨.

كلّ لغة^(١)، وهذا الوصفُ الذي وصفهُ الشُّيُوطِيُّ، بأنّه أعلمُ النَّاسِ بكلامِ العربِ هو أمرٌ طبيعيٌّ، ولا مبالغةَ فيه، إذ إنّنا نجدُ صدى بلاغةِ الرّسولِ محمّدٍ (صلى الله عليه وآله وسلّم) وفصاحته جليّةً وواضحةً في أدبِ الإمامِ عليّ (عليه السلام)، فقد كانت تلك الفصاحةُ العذبةُ، واللُّغةُ السّليمةُ الخالصةُ التي وهبها الله لرسوله الكريم (صلى الله عليه وآله وسلّم) يعيها الإمامُ عليّ (عليه السلام) بأذنٍ واعيةٍ، وقلب سليمٍ ذاكِرٍ، وعقل راجحٍ حافظٍ^(٢)، وليس في أهل هذه اللُّغةِ إلّا قائلٌ بأنّ كلامَ الإمامِ عليّ (عليه السلام) هو أشرفُ الكلامِ، وأبلغه بعد كلامِ الباري (عزَّ وجلَّ)، وكلامِ نبيِّه محمّدٍ (صلى الله عليه وآله وسلّم)، فهو ابن هذه اللُّغةِ التي شَرَّفها اللهُ بكتابه؛ فكان كلامه أغزر مادّةً، وأرفع أسلوبًا، وأجمع المعاني إجمالًا^(٣).

تذكر كثيرٌ من الرّوايات: «أنَّ أوَّلَ من وضعَ علمَ العربيّةِ وأسَّس قواعده، وحدَّ حدوده أميرُ المؤمنين عليّ بنُ أبي طالب (عليه السلام) وأخذَ عنه أبو الأسود الدُّؤلي، وأخذَ عن أبي الأسود نصر بن عاصم (ت ٨٩هـ) وعبد الرَّحمن بن هرمز^(٤)، ومن العلماءِ القدماءِ الَّذِينَ نقلوا هذا الخبرَ ابنُ الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ)، إذ ورد عنه، أنَّ أبا الأسود أخذ النَّحوَ عن الإمامِ عليّ (عليه السلام)، والقصةُ معروفة، وقد رويت بأكثر من شكلٍ^(٥).

(١) المزهري في علوم اللغة وأنواعها: ٣٤١/٢.

(٢) ينظر: التصوير الفني في خطب الإمام عليّ (عليه السلام)، د. عباس الفحام: ٤٢.

(٣) ينظر: نهج البلاغة، محمد عبده: ٢٢/١.

(٤) أصول علم العربية في المدينة، عبدالرزاق بن فراج الصاعدي: ٢٩٩/١.

(٥) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري: ٤٣/١.

هذا فيما يخصَّ النَّحو، وليس الصَّرف بمعزل عن النَّحو، إذ لا يمكن فصل الصَّرف عن النَّحو؛ «لذلك كان التصريفُ قسيماً للنَّحو لا قسماً منه»^(١)، فهو يدرسُ بنية الكلمة، وما يطرأ عليها من تغيُّراتٍ، وقد لخصَّ ابنُ جنِّي ذلك بقوله: «فالتصريفُ إنَّما هو لمعرفةِ أنفسِ الكلمِ الثَّابتةِ، والنَّحو هو لمعرفةِ أحواله المتنقِّلة، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قام بكرٌ، ومررت ببيكرٍ، فإنَّك إنَّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلافِ العامل ولم تتعرَّض لباقي الكلمة»^(٢)، ولما كانت أكثر الروايات تقول: إنَّ نشأة النَّحو على يد الإمامِ عليٍّ (عليه السَّلام)، فقد وردت روايات تؤكِّد أنَّ علم الصَّرف وضعه وأسسَه الإمامُ عليٌّ (عليه السَّلام)، إذ يقول أحمد الحملاوي: «واضعه - علم الصَّرف - معاذ الهراء (ت ١٨٧ هـ)، وقيل: سيِّدنا عليٌّ، كرَّم الله وجهه»^(٣)، فعليٌّ (عليه السَّلام) - رجلُ الرواية والخطابة، وما روي عنه في النَّحو وريادته ليس تأليفاً يستغرقُ الوقت، ولكنَّه لفتةٌ من بداهةِ السَّليقةِ، إذ نجدُ كثيراً من علماء اللُّغة يستشهدون بأقواله في تصحيحِ قاعدة أو تأسيسِ أخرى، فهذا ابنُ جنِّي من علماء اللُّغة وروَّادها عندما يتناولُ الاشتقاقَ الأكبرَ ويصلُّ إلى تقليبِ مادَّة (ج ب ر) يقول: فهي - أين وقعت - تدلُّ على القوَّة والشَّدة، ثمَّ يأتي بقولٍ للإمامِ عليٍّ (عليه السَّلام) في ذلك: «ومنه قول عليٍّ صلوات الله عليه: إلى الله أشتكِّي عُجْرِي وبُجْرِي، تأويلُه همومي وأحزاني، وطريقُه أنَّ العجْرَةَ كلُّ عقدةٍ في الجسدِ فإذا كانت في البطنِ والسَّرةِ غلظتُ ونتاجتُ فاشتدَّ مسُّها وأمرُّها»^(٤).

(١) المهذب في علم التصريف، هاشم طه شلاش وزميلاه: ١٢.

(٢) المنصف: ٤/١.

(٣) شذا العرف في فن الصرف: ١١.

(٤) الخصائص، لابن جني: ٣٩٦/٢.

وقد نجد بيتاً من شعر الإمام عليّ (عليه السّلام) قد استشهد به أكثر من عالمٍ في بابٍ من أبواب النّحو أو الصّرف، ومثال ذلك ما جاء في باب التّعجب ما قاله محمّد بن الحسن الصّائغ: «وأما نحو (أفعل به)؛ فلا يُحذف منه المتعجب منه إلا إذا دلّ على المتعجب منه دليلٌ، وكان المعنى واضحاً عند الحذف؛ ومنه قول عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه):

جَزَى اللهُ عَنِّي وَالْجِزَاءُ بِلَطْفِهِ رِبِيعَةً خَيْرًا: مَا أَعَفَّ! وَأَكْرَمًا!^(١)

ثمّ يأتي أبو القاسم المراديّ (ت ٧٤٩هـ) بالشّاهد نفسه، إذ يقول: «يجوزُ حذف الاسم المنصوب بعد (ما أفعل)، والمجرور بعد (أفعل)، فمثالُ حذفه بعد (ما أفعل) قول عليّ (رضي الله عنه):

جَزَى اللهُ عَنِّي وَالْجِزَاءُ بِلَطْفِهِ رِبِيعَةً خَيْرًا: مَا أَعَفَّ! وَأَكْرَمًا!^(٢)

ومن الشّواهد التي كرّرها أكثر العلماء ما جاء في باب التّعجب، إذ يقول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في التّعجب: «وقول عليّ (كرّم الله وجهه) وقد مرّ بعمّارٍ فمسح الثّراب عن وجهه: أَعَزَّ عَلِيٌّ أبا اليقظان، أَنْ أراك صريعاً مُجْدَلًا»^(٣)، وكان ذلك في جواز الفصل بالنداء بين فعل التّعجب والفاعل، ثمّ نجد الشّاهد نفسه يورده الأشمونيّ (ت ٩٠٠هـ) بقوله: «وهذا مُصَحَّحٌ للفصل بالنداء»^(٤).

(١) اللّمحة في شرح الملحّة: ٥١٢/١.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٨٨٩/٢.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٥٧/٣.

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٧٣/٢.

ولما كان كلام أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) لا يُداني في البلاغة والفصاحة؛ استُدلَّ به على اسميّة (الذي) المصدرية؛ لوجود اللام فيها، فقد استند رضيّ الدين الاستربادي (ت ٦٨٦هـ) إلى قول الامام (عليه السلام): «نزلت أنفُسُهُم في البلاء كالذي نزلت في الرّخاء»^(١)، أي: نزولاً كالنُزول الذي نزلت في الرّخاء، في القول باسميّة (الذي)^(٢).

ومن شواهدهُ أيضاً، قوله: «ولا ريبَ في أن التَّمييزَ في: نِعَمَ، وما بعده: عن المفرد، وهو الضَّمير، وأمّا فيما قبله، أعني من ياله، إلى ويله؛ فينتظر، فإن كان الضَّميرُ فيها مُبهِماً لا يُعرَفُ المقصودُ منه فالتَّمييزُ عن المفرد أيضاً كقوله، (كَرَّمَ اللهُ وجهه) في نهج البلاغة: «يَا لَهُ مَرَاماً مَا أَبَعَدَهُ»^(٣)^(٤)

وإذا تتبّعنا كتاب الكافية وجدناه زاخراً بأقوال الإمام تصحيحاً أو تأسيساً، وكذلك كتاب الشافية في كثرة شواهدِهِ من نهج البلاغة، ولا تخلو كتب التصريف من أقوال الإمام عليّ (عليه السلام) من ناحية الاستشهاد، فهذا ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) يقول: «وليسَ حرفٌ من الحروفِ له غنّةٌ إلا النُّونُ والميمُ؛ لذلك تُسمَعُ النُّونُ كالميم، ويقعان في القوافي المكفأة فلا يكون ذلك عيباً، نحو قوله:

ما تنقُمُ الحربُ العوانُ مِنِّي؟ بازِلُ عامينَ حديثُ سِنِّي

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١٠/١٣٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٣/٥٢.

(٣) نهج البلاغة، محمد عبده: ٢/٤٥٦.

(٤) شرح الكافية: ٢/٦٠.

والبيتُ في ديوانِ الإمامِ عليّ (عليه السّلام) ^(١).

أمّا من ناحية أدبه (عليه السّلام)؛ فقد زخرت كتب الأدب بأقواله وحكمه، وحفظت كتب التاريخ والأدب جانباً كبيراً منها، كالجاحظ (ت ٢٥٥هـ) في البيان والتبيين، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في الإمامة والسياسة وعيون الأخبار والمعارف والطبريّ (ت ٣١٠هـ) في تاريخه، وابن عبد ربّه (ت ٣٢٨هـ) في العقد الفريد، والمسعوديّ (ت ٣٦٤هـ) في مروج الذهب، فلو أخذنا الجانب الأدبي للإمام لوجدنا كثيراً من العلماء، ممن زخرت كتبهم بأقواله، وهذا غير مُستغرب، فقد روى صاحبُ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث قال: «قال تعالى: (وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَأَعْيَةٌ) ^(٢)، جاء في الحديث لما أنزلت هذه الآية قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): اللهم اجعلها أذن عليّ، قال ابن عباس: فكان عليّ (رضي الله عنه) أوعى الناس، أي: أحفظهم» ^(٣).

وبهذا نجد الإمام يحفظ كثيراً من الأمثال العربيّة، والشعر الجاهليّ، جاء في مجمع الأمثال، «لا رأي لمن لا يطاع» ^(٤)، قاله الإمام عليّ (عليه السّلام) في خطبته التي يعاتب فيها أصحابه ^(٥)، وأورد مثلاً آخر عن أمير المؤمنين عليّ (عليه السّلام): «أحرز امرأً أجله» ^(٦)، قاله حين قيل له: أتلقى عدوك حاسراً؟ يقال: هذا أصدق مثلاً ضربته

(١) الممتع الكبير في التصريف: ١٩٢.

(٢) الخاقعة: ١٢.

(٣) البلغة في الفرق بين الذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ٦٨/١.

(٤) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٧٥/٢.

(٥) ينظر: مجمع الأمثال، للميداني (ت ٥١٨هـ): ٦٠/١.

(٦) نهج السعادة، للشيخ المحمودي: ٣١١/١.

العرب^(١).

ومن أقواله المشهورة التي أوردتها أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، عندما كان يتحدث عن السفر: «وسمّي السفر سفراً؛ لأنه يسفر عن الأخلاق، أي: يكشف عنها»^(٢)، ثم يأتي بشاهد على ذلك من أقوال الإمام علي (عليه السلام): «السفر ميزان القوم»^(٣)، وقد ورد الحديث في شرح النهج بهذا الشكل: «السفر ميزان الأخلاق»^(٤)، وهذا يبدو واضحاً وجلياً للقارئ؛ لأن السفر كاشف عن أخلاق الإنسان.

ومما ورد في كتب الأدب والبلاغة في باب الحكمة، ما رواه أمين الدولة بن هبة الله الطرابلسي (ت ٥١٥هـ) قائلاً: «سأله بعض الناس، فقال له: يا أمير المؤمنين، عطني وأجز. فقال (عليه السلام): الدنيا ساعة فاجعلها طاعة»^(٥)، وهذه العبارة - مع قصرها - حوت معاني كبيرة، وعظة لمن أراد أن يتعظ؛ فهو يبين قصر الدنيا مع رؤيتها لها طويلة؛ وذلك لانشغالنا بأمورها، فلو تنبهنّا على قصرها ما فاتتنا طاعة الله فيها. وهذا القول لم يرد في نهج البلاغة.

ومن حكمه (عليه السلام)، ما جاء في كتاب صيد الأفكار في الأدب: «لا راحة لحسود، ولا أحمًا للملول، ولا محبّ لسيئ الخلق»^(٦)، وعند قراءة هذه الحكم نرى ما

(١) ينظر: مجمع الأمثال: ٢١٤/١.

(٢) جمهرة الأمثال: ١٠٦/١.

(٣) جمهرة الأمثال: ١٠٦/١.

(٤) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٢٩٤/٢٠.

(٥) المجموع اللقيف: ٨٣/١.

(٦) ينظر: صيد الأفكار في الأدب والأخلاق الحكم، للقاضي حسين بن محمد المهدي: ٤٨٢/١.

يدلُّ على عقلٍ راجحٍ، ولسانٍ فصيحٍ، وأديبٍ بارعٍ، وهذا الحديثُ لم يردْ في (نهج البلاغة)، ونجد له كلاماً آخر في خزانة الأدب في موضوع التَّورِيَةِ المهيَّأَةِ، إذ يقول ابنُ حَجَّةِ الحَمَوِيُّ: «القسمُ الثاني من التَّورِيَةِ المهيَّأَةِ: وهو الَّذِي تَتَهَيَّأُ فِيهِ التَّورِيَةُ بلفظه من بعد، ومن أمثله نثرًا قول الإمام علي بن أبي طالب (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ) في الأشعث بن قيس: «إنَّه كان يُحَوِّلُ الشَّمالَ باليمينِ» فالشَّمالُ يحتملُ أن يكونَ جمعَ شَمَلَةٍ، وهذا هو المعنى البعيد المورَّى عنه، ويحتملُ أن يُراد بها الشَّمالُ الَّتِي هي إحدى اليدين، وهذا هو المعنى القريب المورَّى به، ولولا ذكر اليمين بعد الشَّمالِ لما تنبَّه السَّامِعُ لمعنى اليد»^(١).

الحديثُ وردَ في شرح النهج بهذا الشَّكلِ: «إنَّ أبا هذا كان يَنسُجُ الشَّمالَ باليمينِ»^(٢).

وما ذُكِرَ في هذه الكتبِ من أقوالٍ وشواهدٍ للإمامِ كانَ غِيْضًا مِنْ فَيْضٍ، فقد جاء كلامه (عليه السلام) في كتبٍ غريبِ الحديثِ، لأبي عبيدة الهرويِّ (ت ٢٠٧هـ)، ولابن قتيبة، والزَّخَشَرِيُّ في الفائق، وابن الأثير في النُّهاية، وكذلك كتب النَّقْدِ والبلاغة، كالصَّناعتين لأبي هلال العسكريِّ، فهذه الكتبُ تزخر بأقوال الإمام وحِكْمِهِ وخُطْبِهِ وشواهدِه^(٣).

(١) خزانة الأدب: ٢/٢٤٨.

(٢) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، محمَّد تقي التَّسْتَرِي: ١٥/٩.

(٣) ينظر: التصوير الفني: ٩.

ثالثاً: حديثه في المعجمات ومنهج أصحابها في إيرادها

لقد حاول علماء اللغة استنباط معانٍ جديدةٍ غير المعاني المتداولة من كلمات الامام (عليه السّلام)، وخير مثال على ذلك ما قاله ابن الأنباري حين استنبط معنًى جديداً لكلمة (سُمُود) من كلام أمير المؤمنين: «مالي أراكم سُموذاً»^(١)، إذ قال: «السُّمُود: القيام»^(٢)، واستنبطوا أيضاً معنى (قَتَلَ) من لفظ (أرَدَى)، وذلك من شعر أمير المؤمنين (عليه السّلام):

ولا تَصْحَبْ أَخَا الْجَهْلِ وإيّاك وإيّاها
فكم من جاهلٍ أرَدَى حليماً حين آخاه
إذ استعمل (أرَدَى) بمعنى (قَتَلَ)^(٣).

ومن يقرأ (نهج البلاغة) يجد كثيراً من العبارات التي أخذت مكانها في لغة العرب، وهي مجموع الاستعارات والكنيات التي استعملها أمير المؤمنين (عليه السّلام) في خطبه ورسائله، ومنها قوله: «خيرُ النساءِ الحارقة» ومعنى الحارقة المرأة الضيقة الفرج^(٤).

ومن العبارات التي رويت عن الإمام عليّ (عليه السّلام) في المعجمات ولم تُسمع

(١) الحديث رُوِيَ في شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد باختلاف لفظة (سمود) بلفظة (سامدين): ١٢٣/١٩.

(٢) الأضداد، لابن الأنباري: ٤٣.

(٣) ينظر: علوم نهج البلاغة، د. محسن باقر الموسوي: ٢٧٧، وزهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن بن مسعود اليوسي (ت ١١٠٢هـ): ٦٥/٣، ومجاني الأدب في حدايق العرب، لرزق الله بن يوسف: ١٢٧/٣.

(٤) ينظر: علوم نهج البلاغة، ٢٧٧.

من قبله ما ذكره ابن الأثيري بقوله: «وأوّل من قال ما عدا ممّا بدأ، عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه)، وذلك أنّه لما قدم البصرة، قال لعبد الله بن عباس: امض إلى الزبير، ولا تأت طلحة، وقرأ عليه السّلام، وقل له: يقول لك: عرفتنني بالحجاز وأنكرتنني بالعراق، فما عدا ممّا بدأ»^(١)، ومعنى ذلك، «ما شغلك؟ وما منعك ممّا كان بدا لك من نصرتي من البدا الذي يبدو للإنسان؟!»^(٢)

ومن هنا تأتي القيمة اللغوية لكلام الإمام في المعجمات العربية لما تركه من أثر، تصحيحاً أو تأسيساً. ومعنى التأسيس هو أن يأتي صاحب المعجم بمعنى للفظه معيّنة لم يرو قبل الإمام عليّ (عليه السّلام)، أو يأتي بمفردة لم تسمع من لسان العرب من قبل، وبهذا يكون قد أسس جديداً، ومن أمثلة ذلك ما قاله ابن دريد: «الصعل والصعلة من قولهم: ظليم أصعل ونعامه صعلاء، وهو صغر الرأس ودقة العنق، ولم يجئ أصعل في شعر فصيح إلا أنّه قد جاء في حديث عليّ، (رضي الله تعالى عنه): «كأنني بحبشي أصعل أصلم»^(٣)، ويقال: اصعالت النخلة، إذا دق رأسها»^(٤).

ومن الألفاظ التي دخلت العربية على لسانه (عليه السّلام) كلمة (المخيس)، وتعني الخائن، وأوّل من استعملها أمير المؤمنين (عليه السّلام)، يقول ابن دريد: «خاس بالعهد يخيس خيساناً، إذا نكث وعذر، وخيست الشيء تخيساً فخاس يخيس إذا ليته ومرّته، وبه سمي المخيس الذي يخيس فيه بكسر الياء لا غير، وكان أوّل من

(١) الزاهر في معاني كلام الناس: ٩٣/٢.

(٢) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٦٤/٢.

(٣) المصدر نفسه ١٢٠/١٩.

(٤) الجمهرة (صعل): ٨٨٦/٢ - ٨٨٧.

سَمَّى الْمُخَيْسَ مُحْيِسًا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

ومن الألفاظ الأعجمية التي استعملها الإمام، (عليه السلام) ولم تكن مستعملة من قبل لفظه (قَالُونَ)، إذ رُوِيَ عنه (عليه السلام)، «إِنَّهُ سَأَلَ شَرِيحًا عَنْ مَسْأَلَةٍ فِي الْفَرَائِضِ، فَلَمَّا أَجَابَهُ شَرِيحٌ، فَقَالَ لَهُ الْإِمَامُ: « قَالُونَ »، وَهِيَ كَلِمَةٌ رُومِيَّةٌ وَمَعْنَاهَا: أَصَبْتَ»^(٢).

ومن أمثلة ذلك لفظه (قَوْصَرَةٌ)، يقول ابنُ دريد: «وَأَمَّا قَوْصَرَةُ التَّمْرِ؛ فَلَا أَحْسَبُهَا عَرَبِيَّةً مُحَضَّةً وَإِنْ كَانُوا قَد تَكَلَّمُوا بِهَا، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ الْفَصِيحِ، شَعْرَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَام):

أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَهُ قَوْصَرَةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً»^(٣)

وابنُ دريد لا يقرُّ بعربيَّتها، ولعلَّ السَّببَ يعودُ إلى الأوزانِ العربيَّةِ، فلا يوجدُ في العربيَّةِ وزن (فَوْعَلَةٌ).

ومن المعاني التي سجَّلها أصحابُ المعجماتِ معنى كلمة (الأسل) وهو المُحدَّد من كُلِّ شيءٍ، قال الأزهريُّ: «الأسلُ: نَبَاتٌ لَهُ أَغْصَانٌ كَثِيرَةٌ دِقَاقٌ، لَا وَرَقَ لَهُ، وَمَنْبَتُهُ الْمَاءُ الرَّأَكْدُ؛ يُتَّخَذُ مِنْهُ الْغَرَابِيلُ بِالْعِرَاقِ، الْوَأَحِدَةُ أَسْلَةٌ؛ وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْقَنَا أَسْلًا تَشْبِيهًا بِطُولِهِ وَاسْتَوَائِهِ وَرُويَ عَنْ عَلِيٍّ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: «لَا قَوْدٌ إِلَّا بِالْأَسَلِ»، فَالْأَسَلُ عِنْدَ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَام) كُلُّ مَا أُرِقَّ مِنَ الْحَدِيدِ وَحُدِّدَ مِنْ سَيْفٍ أَوْ سِكِّينٍ أَوْ

(١) المصدر نفسه (خيس): ١/ ٦٠٠ - ٦٠١، وينظر: علوم نهج البلاغة: ٢٧٨.

(٢) الرامز على الصحاح، السيد محمد بن السيد حسن (ت ٨٦٦هـ): ١/ ٦٢.

(٣) الجمهرة (قوصر): ٢/ ١١٧٧.

سنان»^(١).

ومن أمثلة ذلك أيضًا معنى لفظة (السَّاق) وهو النَّفس، قال ابن سيده الأندلسي: «والسَّاقُ، النَّفسُ، ومنه قولُ عليّ (رضي الله عنه) في حرب الشُّراة: «لَا بُدَّ لِي مِنْ قِتَالِهِمْ وَلَوْ تَلَفْتُ سَاقِي» التفسير لأبي عمر الزاهد عن أبي العباس، حكاها الهروي»^(٢). وأورد ابن الأثير هذا المعنى نفسه بقوله: «في حَدِيثِ الْقِيَامَةِ... السَّاقُ فِي اللُّغَةِ الْأَمْرُ الشَّدِيدُ، وَكشَفُ السَّاقِ مَثَلٌ فِي شِدَّةِ الْأَمْرِ... وَمِنْهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ فِي حَرْبِ الشُّرَاةِ: «لَا بُدَّ لِي مِنْ قِتَالِهِمْ وَلَوْ تَلَفْتُ سَاقِي»، قَالَ ثَعْلَبٌ: السَّاقُ هَاهُنَا النَّفْسُ»^(٣)، وقولُ الإمامِ عليّ (عليه السلام) هذا لم يرد في نهج البلاغة.

ومن المفردات التي صُحِّحَتْ معانيها كلمة (الرَّكْب)، كانوا يطلقونها على من يركب الإبل والخيل، بعد ذلك خُصِّصَتْ بركبان الخيل، إذ يقول ابن سيده: «والرَّكْبُ: رُكْبَانُ الْإِبِلِ، اسمٌ لِلْجَمْعِ وَلَيْسَ بِتَكْسِيرِ: رَاكِبٍ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: هُوَ جَمْعٌ، وَهَمَّ الْعَشْرَةُ فَمَا فَوْقَهُمْ، وَأَرَى أَنَّ الرَّكْبَ قَدْ يَكُونُ لِلْخَيْلِ وَالْإِبِلِ، وَفِي التَّنْزِيلِ، (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)^(٤)، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا رُكْبَ خَيْلٍ وَأَنْ يَكُونُوا رُكْبَ إِبِلٍ وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَيْشُ مِنْهُمَا جَمِيعًا وَقَوْلُ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): مَا كَانَ مَعَنَا يَوْمَئِذٍ فَرَسٌ إِلَّا فَرَسٌ عَلَيْهِ الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ، يُصَحِّحُ أَنَّ الرَّكْبَ هَاهُنَا رُكْبَابُ الْإِبِلِ»^(٥)، وهذا الحديث لم يرد في نهج البلاغة.

(١) التهذيب (أسل): ٥٢ / ١٣، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (أسل): ٤٩ / ١.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم (س و ق): ٥٢٦ / ٦.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (سوق): ٤٢٢ / ٢ - ٤٢٣.

(٤) الأنفال: ٤٢.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم (رك ب): ١٣ / ٧.

وقد كان كلام الإمام (عليه السلام) معياراً للفصاحة والصواب اللغوي، فمن العبارات التي أُقِرَّ بفصاحتها وصوابها استناداً إلى كلامه (عليه السلام)، ما جاء في معجم الصواب اللغوي (رأيتُه غيرَ مرة)، وكان الرأي أنها غيرَ صحيحة، بسبب توهم كونها غيرَ عربيَّة، ومعناها أكثر من مرَّة. وأثبت صوابها بأنها فصيحة، إذ إنَّها وردت في كلام أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) قال: «بأني سمعتُ رسولَ الله (صلى الله عليه واله وسلم) يقول: في غيرِ موطنٍ»^(١)، أي: في مواطن كثيرة^(٢).

ومَّا جاءَ تصحيحًا ما أورده الدكتور أحمد مختار عمر في تعديّة الفعل (أولى) إلى المفعول الثاني بنفسه، إذ قال: «أوردت المعاجم الفعل (أولى) متعدِّياً بنفسه إلى المفعول الثاني، كما جاء في كلام الفُصحاء»^(٣)، ثمَّ يستشهدُ بقول الإمام عليّ، (عليه السلام): «أولاهُ اللهُ رِضْوَانَهُ»^(٤)، إذ جعل رِضْوَانَهُ مفعولاً به ثانياً للفعل (أولى).

أمَّا منهجُ ابنِ منظور في مرويات الإمام عليّ (عليه السلام)، فقد اكتفى بنقل الرواية من المصدر الذي أخذ منه ولم يُغيِّر شيئاً، فهو لم يزد روايةً على ما وجد في الأصول الخمسة التي نقل منها، إذ قال في مقدِّمة اللسان: «وليس لي في هذا الكتاب فضيلةٌ أمَّتُ بها، ولا وسيلةٌ أتمسك بسببها، سوى أنني جمعت فيه ما تفرَّق في تلك الكتب من العلوم، وبسطت القول فيه ولم أشبع باليسير، وطالب العلم منهم»^(٥)، وهذا يعني أن الروايات الموجودة في اللسان ليس لابن منظور علاقة في الاستشهاد

(١) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٧/٨٨.

(٢) ينظر: معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر: ١/٥٦٦.

(٣) المصدر نفسه: ١/٩١.

(٤) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٦/١٤٢.

(٥) مقدمة لسان العرب: ١/٨.

بها سوى نقلها مع الأصل الذي وردت لأجله، والمتبّع للروايات في لسان العرب لم يجد روايةً خارجةً عن المعجمات التي نقل عنها ابن منظور، ولم يتدخل في سند رواية بصحةٍ أو ضعفٍ أو ردٍّ، وإنما أوكل ذلك للذي نقل عنه فقال: «فمن وقف فيه على صوابٍ أو زلل، أو صححةٍ أو خلل، فعهدته على المصنّف الأوّل، وحمده وذمّه لأصله الذي عليه المعوّل»^(١)، وهذا لا يُعدُّ مثلبة على ابن منظور، فلسان العرب من المعجمات المهمة؛ إذ إنّه حفظ لنا معظم ما جاء في المعجمات العربيّة قبل عصره، وهو موسوعة لغويّة ضخمة يفيد منها اللغويُّ والنحويُّ والأديب والفقير والمحدث.

والملاحظة التي تلفت النظر، هي أسماء أكثر المعجمات العربيّة، إذ إنّها أسماء ذات دلالات تقويمية، عدا كتاب العين، فمثلاً، العباب، ولسان العرب، والقاموس المحيط، تدلُّ هذه المجموعة على الإحاطة والشُمول^(٢)، وأطلق ابن منظور على معجمه اسم (لسان العرب) وأراد بذلك أن يكون محيطاً وشاملاً لجميع كلام العرب، إذ كانت دوافع ابن منظور في تأليف معجمه لا تكاد تختلف عن دوافع حركة التأليف في عصره في شتى العلوم والفنون، والغرض من هذا هو الحفاظ على تراث الأمة العربيّة من الصّياح، وقد صرح بذلك في مقدّمة اللسان فقال: «فإنّني لم أقصد سوى حفظ أصول هذه اللّغة النّبويّة وضبط فضلها، إذ عليّها مدار أحكام الكتاب العزيز والسنة النّبويّة»^(٣).

ولم يختلف مفهوم الحفظ عند ابن منظور عمّا عند غيره من أصحاب المعجمات التي سبقته، ولكنّه تضمّن حفظ التراث العربيّ الإسلاميّ، فلا نراه يقف عند

(١) المصدر نفسه: الجزء والصفحة أنفسهما.

(٢) ينظر: مقدمة في التراث المعجمي العربي: ١٢٢ - ١٢٣.

(٣) مقدمة لسان العرب: ٨/١.

مفردات اللغة وشرحها من حيث هي مادة المعجم، وهذه غاية المعجمي الأولى، وإنما يتجاوز ذلك إلى علوم ومعارف أخرى، كما يقول في مقدمة اللسان: «وقصدت توشيحته بجليل الأخبار، وجميل الآثار، مضافاً إلى ما فيه من آيات القرآن الكريم، والكلام على معجزات الذكر الحكيم، ليتحلى بترصيع دررها عقده، ويكون على مدار الآيات والأخبار والآثار والأمثال والأشعار حله وعقده»^(١)، فما جاء به ابن منظور من الآيات والأحاديث والأخبار والآثار، لم يكن للاستشهاد اللغوي فحسب، وإنما تجاوزه إلى غرض آخر، وهو بيان تراث الأمة الإسلامية وحفظه، ومن هذا التراث تلك الأخبار والآثار التي رويت عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام).

وكُلُّ من له أدنى معرفة بعلي (عليه السلام) وتاريخه وسيرة حياته، سيوقن بأنه الإنسان الكامل بعد رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم)، فكان نهج البلاغة بحراً من العلم ومحيطاً من الحكمة وكنزاً لا ينضب وحديقة غناء بالزهور وسماة مزينة بالنجوم ومصدر السعادة للإنسان في مسيرته الدنيوية^(٢)، وهو من الآثار المهمة، فيه من «غرائب الفصاحة، وجواهر البلاغة العربية، وثواب الكلم الدنيوية والدنيوية ما لا يوجد مجتمعاً في كلام، ولا مجموع الأطراف في كتاب»^(٣)، فكلامه (عليه السلام)، «دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوقين»^(٤).

(١) المصدر نفسه: الجزء والصحيفة أنفسهما.

(٢) ينظر: تحفة الولاية في شرح نهج البلاغة، مكارم الشيرازي: ١ / ١٥٠.

(٣) نهج البلاغة، محمد عبده: ١١.

(٤) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١ / ٢٤.

الفصل الأول

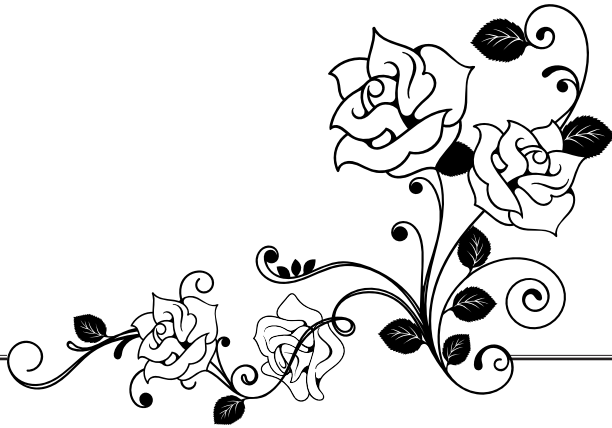
الدلالة الصرفية

المبحث الأول: أبنية المشتقات

المبحث الثاني: المصادر

المبحث الثالث: جموع التكسير

المبحث الرابع: أبنية الأفعال



الدَّالَّةُ الصَّرْفِيَّةُ

توطئة

قبل الحديث عن الدلالة الصَّرْفِيَّةِ يجبُ أن نُعرِّفَ الدَّالَّةَ بصورةٍ عامَّة، ونبيِّن فروعها، ثمَّ نبيِّن معنى الدَّالَّةِ الصَّرْفِيَّةِ.

للدَّالَّةُ لغةً عدَّةٌ معانٍ، منها: الإرشادُ والهدايةُ، وهي مصدرٌ دلَّ يدلُّ دلالةً ودلالةً فهو دالٌّ ودليلٌ والمفعول منه مدلول^(١)، ويقال: دَلَّتَكَ على الشَّيْءِ دلالةً ودلالةً، ودُّلُولًا ودُّلُولَةً، إذا أرشدتكَ إليه^(٢)، وهذا يعني أنَّ الدَّالَّةَ لا تختصُّ باللُّغة فقط وإنَّما هي عامَّة في كلِّ ما يوصلُ الإنسانَ إلى مَطْلُوبِهِ، وقد بيَّن ذلك الجاحظ بقوله: «ومتى دلَّ الشَّيْءُ على معنَى، فقد أخبر عنه وإن كان صامتًا، وأشار إليه وإن كان ساكتًا، وهذا القولُ شائعٌ في جميع اللُّغاتِ ومُتَّفَقٌ عليه مع إفراط الاختلافات»^(٣).

أمَّا في الاصطلاح؛ فتعني دراسة المعنى، وهي فرع من علوم اللُّغة يتناول نظريَّة المعنى^(٤). وهذا يعني أنَّ معرفة المعنى تعتمدُ على علم الدَّالَّةِ اعتمادًا كليًّا، ولَمَّا كان

(١) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية (دل)، للجوهري: ١٦٧٢ / ٢.

(٢) ينظر: المطلع على ألفاظ المتنوع، لأبي الفضل البعلي (ت ٧٠٩هـ): ٣٣٦.

(٣) البيان والتبيين: ٨١ / ١.

(٤) ينظر: علم الدَّالَّةِ، فريد عوض: ٤٨.

كذلك؛ وجب تقسيم هذا العلم على أقسام هي: الدلالة الصوتية، والدلالة الصرفية، والدلالة النحوية، والدلالة المعجمية، والدلالة السياقية.

وستتناول في هذا الفصل الدلالة الصرفية، إذ عُدَّ الصَّرفُ مِنْ أَفْضَلِ عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَجْدَرِهَا بِالْعِنَايَةِ؛ لِأَنَّهُ يُخْتَصُّ بِبِنْيَةِ الْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ وَيَجْرِي مِنْهَا مَجْرَى الْمِيزَانِ وَالْمِعْيَارِ؛ فَهُوَ يَتَنَاوَلُ الْبِنْيَةَ الَّتِي تَمَثَّلُهَا الصَّيْغُ وَالْمَقَاتِعُ وَالْعُنَاصِرُ الصَّوْتِيَّةُ الَّتِي تُوَدِّي مَعَانِي صَرْفِيَّةً أَوْ نَحْوِيَّةً، وَمَا يَعْتَرِي الْكَلِمَةَ مِنْ زِيَادَةٍ، أَوْ حَذْفٍ، أَوْ قَلْبٍ، أَوْ اعْتِلَالٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. كَمَا يَدْرُسُ الدَّلَالَةَ الْخَاصَّةَ بِكُلِّ بِنْيَةٍ يَتَبَيَّنُ بِهَا كَوْنُ اللَّفْظِ اسْمًا أَوْ فِعْلًا، أَوْ كَوْنَهُ نَوْعًا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَنْفِسِهَا، فَمِنْهَا الْمَصَادِرُ وَالْمُشْتَقَّاتُ وَالْجُمُوعُ وَغَيْرُ ذَلِكَ^(١).

وقد عَرَّفَ ابْنُ الْحَاجِبِ هَذَا الْعِلْمَ بِأَنَّهُ: «عِلْمٌ بِأَصُولِ أَبْنِيَةِ الْكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ»^(٢)، وَعَدَّهُ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي لَيْسَ لِدَارِسِ الْعَرَبِيَّةِ غَنَى عَنْهَا، وَمَنْ قَبْلَهُ قَالَ ابْنُ جَنِّي: «وَهَذَا الْقَبِيلُ، أَعْنِي: التَّصْرُفَ، يَحْتَاجُ إِلَيْهِ جَمِيعُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ أَتَمَّ حَاجَةٍ، وَبِهِمْ إِلَيْهِ أَشَدُّ فَاقَةٍ؛ لِأَنَّهُ مِيزَانُ الْعَرَبِيَّةِ وَبِهِ تُعْرَفُ أَصُولُ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الزَّوَائِدِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا»^(٣).

وَيَدْرُسُ عِلْمُ الصَّرْفِ أَحْوَالَ الْكَلِمَةِ فِي مُسْتَوِيَيْنِ^(٤):

١ - مُسْتَوَى الْبِنْيَةِ: إِذْ يَبْحَثُ فِي الْمِيزَانِ الصَّرْفِيِّ وَمَا يَعْتَرِيهِ مِنْ تَغْيِيرٍ وَتَبَدُّلٍ فِي

(١) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة: ٦١، ومبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور:

(٢) شرح الشافية، للرضي: ١/١.

(٣) المنصف، لابن جني: ١/٢.

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان: ٨٣، والبحث الدلالي في التبيان في تفسير القرآن، ابتهاج

كاسد الزيدي (أطروحة دكتوراه): ٦٥.

حالات الإفراد والتثنية والجمع والتصغير والنسب والاشتقاق وما إليها.

٢- مُستوى الصيغة: وهي البنية الثابتة بأصولها وحركاتها، وهي الهيئة أو الصورة أو قالب اللغوي الثابت الذي تظهر فيه الكلمة. وقد عرّف أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) الصيغة بقوله: «هي الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض، وهي صورة الكلمة والحروف مادتها»^(١)، إذ ترجع جميع الألفاظ في اللغة إلى مبانٍ وصيغٍ محددةٍ تتعين بموجبه المعاني الوظيفية والصرفية التي سماها ابن جنّي: (الدلالة الصناعية)^(٢) للألفاظ وهي تأتي لديه بعد الدلالة اللفظية من حيث قوة المعنى، فلكي نحصل على كلمة ذات دلالة خاصة، لا بد أن ترتب أصواتها ترتيباً معيناً يعطينا معنىً محدداً.

وللصيغة أهمية كبرى في إثراء اللغة؛ إذ بواسطتها يمكن زيادة ألفاظ جديدة على وزن الصيغة الأصلية نفسها وهو ما يسمّى بـ(التوليد)، «فإذا أردنا أن نضيف إلى اللغة كلمة جديدة فإننا ننظر فيما لدينا من صيغ صرفية، وفيما تدل عليه كل صيغة من المعاني، ثم نقيس المعنى الذي نريد التعبير عنه على المعاني التي تدل عليها الصيغ، فإذا صادفتنا الصيغة المرادة صغنا الكلمة الجديدة على غرارها توليداً أو ارتجالاً»^(٣). وقسمت الوحدات الصرفية ذات الدلالة على نوعين^(٤):

النوع الأول: الأوزان الصرفية، مثل، أوزان الأفعال، والمصادر، والمشتقات (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة)،

(١) الكليات: ١/ ٥٦٠ .

(٢) ينظر: الخصائص: ٣/ ٩٨ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٥١ .

(٤) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٦١ .

وأوزان التّكسير والتّصغير.

النّوع الثّاني: الزّيادة أو الإلصاق، وهو زيادة صوامت خاصّة بالدّلالة، وهي إمّا سوابق أو لواحق أو حشو للكلمة. نحو: (رَحِمَ فهو راحِم، ومرحوم، ورحيم، واسترحم استرحامًا فهو مُسترحِم).

وقد اهتمّ علماء العربيّة بمباحث الصّرف والتّفنوا إلى دلالة تلك الصّيغ الصّرفيّة، وفرّقوا بين الصّيغة والبنية من حيث الدّلالة^(١)، وأثر ما تعرّض له من زيادات في تغيير المعنى، وأولهم في ذلك الخليل بن أحمد الفراهيديّ، وسيبويه^(٢)، ثمّ توسّع الآخرون في العناية بالدّلالة الصّرفيّة، أمثال: ابن قتيبة^(٣) والمبرد^(٤)، وابن السّراج^(٥)، وابن جنّي^(٦)، والزّمخشريّ^(٧)، وابن الحاجب^(٨)، وابن عصفور^(٩)، والرّضويّ الاستربادي^(١٠). وقد سار المحدثون من بعدهم على نهجهم، إلّا أنّهم اهتمّوا كثيرًا بتلك الزيادات التي سمّوها (مورفيّات)، أو وحداتٍ صرفيّة^(١١).

(١) ينظر: مقدمة في علم اللغة العربيّة، علي زوين: ١٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/١٤-١٥.

(٣) ينظر: أدب الكاتب: ٣٣٣-٣٧٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢/١١٣-١١٤، ٢٠٩.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٣/٨٥.

(٦) ينظر: الخصائص: ٢/١٥٢-١٥٥.

(٧) المفصل في صنعة الإعراب: ٨٢-٨٣.

(٨) ينظر: الشافية: ١/٦٥-١١٢.

(٩) ينظر: الممتع في التصريف: ١/١٨٠-١٩٥.

(١٠) شرح الشافية: ١/٦٥-١١٢، ١٥١-١٨٨.

(١١) ينظر: مبادئ اللسانيات: ١٨٥.

المبحثُ الاولُ

دلالة المشتقات

أولاً: اسمُ الفاعِلِ

اسمُ الفاعِلِ «هو الَّذي يَعْمَلُ عَمَلِ فَعْلِهِ وَيَجْرِي عَلَيْهِ، وَيَطَّرِدُ الْقِيَّاسُ فِيهِ»^(١)، وَيُشْتَقُّ هَذَا الْاسْمُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ، وَيُفِيدُ الدَّلَالَهَ عَلَى تَجَدُّدِ الْفِعْلِ، وَيُصَاغُ مِنَ الثَّلَاثِيَّ عَلَى زِنَةِ فَاعِلٍ، وَمِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيَّ عَلَى زِنَةِ الْفِعْلِ مَعَ قَلْبِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِيمًا مضمومةً وكسر مَا قَبْلِ الْآخِرِ^(٢)، وَقَدْ عَرَّفَهُ الدُّكْتُورُ عِبْدَه الرَّاجِحِيُّ فَقَالَ: «هُوَ اسْمٌ يُشْتَقُّ مِنَ الْفِعْلِ؛ لِلدَّلَالَهَ عَلَى وَصْفِ مَنْ قَامَ بِالْفِعْلِ»^(٣).

وقد اختلف العلماءُ فيما يدلُّ عليه اسمُ الفاعِلِ، فذهب أكثرهم إلى أَنَّهُ يدلُّ على

(١) الأصول في النحو: ١/١٢٢-١٢٣، وينظر: شرح الكافية: ٢/١٩٩.

(٢) ينظر: المقتضب: ١/٧٤، وشرح ابن عقيل: ٣/١٣٥-١٣٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ): ١/٢٤٣-٢٤٥.

(٣) التطبيق الصرفي: ٧٣.

التَّجَدُّدِ والحدوث^(١)، وذهب بعض منهنم إلى أنه يدلُّ على الثُّبوتِ^(٢)، قال عبدُ القاهر الجرجانيُّ (ت ٤٧١ هـ): «إنَّ موضوعَ الاسمِ على أن يثبتَ به المعنى للشيء من غير أن يقتضيَّ تجدُّده شيئاً بعد شيءٍ، فإذا قلتَ: (زيدٌ منطلقٌ) فقد أثبتَّ الانطلاقَ فعلاً له من غير أن تجعله يتجددُ ويحدثُ منه شيئاً فشيئاً، بل يكونُ المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيدٌ طويلٌ وعمرو قصيرٌ)، فكما لا يقصدُ هاهنا أن تجعلَ الطُّولَ والقصرَ يتجددانِ ويحدثانِ، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقتضي بوجودهما على الإطلاقِ، كذلك لا تتعرَّضُ في قولك: (زيدٌ منطلقٌ) لأكثرَ من إثباتِهِ لزيدٍ»^(٣).

ويبدو أن الجرجانيَّ بالغَ في قضيَّةِ دلالةِ (اسمِ الفاعلِ) على الثُّبوتِ والاستقرارِ، فهو لا يرقى إلى مُستوى دلالةِ الصِّفةِ المُشبَّهَةِ، ففي كلمةِ (رَحيِم) يجمعُ اللُّغويُّونَ على أن هذه الصِّغةُ تفيدُ الثُّبوتَ والاستمرارَ، وتزيدُ في دلالتها على كلمةِ (رَاحِم) وقد استمدتْ هذه الزيادةُ من تلك الصِّغةِ المعينيَّةِ، فاستعمالُ كلمةِ (رَحيِم) يمدُّ السَّامِعَ بقدرٍ من الدلالةِ لم يكن ليصلَ المتكلِّمُ إليه أو يتصوَّره لو استعملَ كلمةَ (رَاحِم)^(٤).

والحقُّ أن اسمَ الفاعلِ فيه دلالةٌ على الثُّبوتِ مقارنةً بفعليه الذي اشتقَّ منه، إلاَّ أنه لا يصلُ إلى ما تصلُ إليه الصِّفةُ المُشبَّهَةُ من الثُّبوتِ والاستقرارِ.

ولما كان اسمُ الفاعلِ مُشبَّهاً للفاعلِ المضارعِ لفظاً ومعنى، أمّا من حيثُ اللفظ فيشبههُ في تتابعِ حركاتِهِ وسكناتِهِ، وأمّا من حيثُ المعنى فيشبههُ في دلالاتِهِ على الحالِ

(١) ينظر: الخصائص: ١٠٣/٣، وأوضح المسالك: ٢١٦/٣، والتعريفات، للجرجاني: ١٥.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٣٤، ١٣٣، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي: ٤١/١.

(٣) دلائل الإعجاز: ١٣٣ - ١٣٤.

(٤) ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس: ٤٧.

والاستقبال، وكان الفعل المضارع دالاً على التَّجَدُّدِ والحدوثِ، ويقصدُ بالحدوثِ التَّغْيِيرَ؛ كان لابدَّ أن يدلَّ اسمُ الفاعلِ على شيءٍ من دلالةِ الفعلِ المضارعِ، فكانتْ دلالةُ اسمِ الفاعلِ على التَّجَدُّدِ والحدوثِ، وبهذه الدلالة تميَّز اسمُ الفاعلِ من الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وكذلك فإنَّ دلالتَهُ على الثُّبوتِ ميَّزتهُ من الفعلِ المضارعِ، فاسمُ الفاعلِ يقعُ وسَطاً بينَ الفعلِ والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، فهو أدومٌ وأثبتُّ من الفعلِ، ولكنَّه لا يرقى إلى ثبوتِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، إذ إنَّ لفظةَ (قائم) أدومٌ وأثبتُّ من لفظةِ (يقوم)، ولكنَّ ثبوتها لا يرقى إلى ثبوتِ (أحمر، أو طويل، أو دميم)، فإنَّه يمكنُ الانفكاكُ عن القيامِ إلى الجلوسِ أو غيره، ولكنَّ لا يمكنُ الانفكاكُ عن الطُّولِ أو الدَّمَامَةِ أو القصرِ... (١).

أبنية اسم الفاعل

أ. صياغته من الفعل الثلاثي

يُصاغُ اسمُ الفاعلِ مِنَ الفعلِ الثلاثيِّ المُجرَّدِ على زِنَةِ (فاعل)، ويكثرُ هذا البناءُ من (فَعَلَ) اللَّازِمِ والمتعدِّي، و(فَعِلَ) المتعدِّي (٢).

وقد جاءَ هذا البناءُ في المرويَّاتِ نحو (أربعين) مرَّةً، وهو حافلٌ بشحناتٍ دلاليَّةٍ

أسهمتْ بشكلٍ كبيرٍ في إبرازِ دلالةِ النَّصِّ. ومنها ما يأتي:

١- قال ابنُ منظورٍ في بيانِ معنى (تَوَّر): «وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ): نَائِرَاتُ الأَحْكامِ ومُنِيرَاتُ الإِسْلامِ، النَّائِرَاتُ الوَاضِحَاتُ البَيِّنَاتُ، والمُنِيرَاتُ كَذَلِكَ، فالأولى

(١) ينظر: معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي: ٤٦ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣ / ١٣٤، والاشتقاق، عبد الله أمين: ٢٤٧، والمدخل الى علم النحو والصرف، عبد العزيز عتيق: ٨٤.

مِنْ نَارٍ، وَالثَّانِيَةَ مِنْ أَنْارٍ، وَأَنْارَ لِأَزْمٍ وَمُتَعَدًّا^(١).

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي مَعْنَى ذَلِكَ: «يُرِيدُ: الْوَاضِحَاتِ الْبَيِّنَاتِ. يُقَالُ: نَارَ الشَّيْءِ، وَأَنْارَ، وَاسْتَنْارَ، إِذَا وَضَحَ»^(٢)، النَّائِرَاتُ: الْوَاضِحَاتُ، الْبَيِّنَاتُ وَالْمُنِيرَاتُ: كَذَلِكَ، إِلَّا أَنْ مَعْنَى الْأُولَى مِنْ نَارٍ، وَالثَّانِيَةَ مِنْ أَنْارٍ، وَأَنْارَ يَأْتِي لِأَزْمًا وَمُتَعَدِّيًا، فَنَقُولُ: (أَنْارَهَا زَيْدًا)^(٣). وَرَبَّمَا يَأْتِي الْفَعْلُ (نَارَ) بِمَعْنَى (أَنْارَ) كَمَا قَالَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ (ت ٣٣٨هـ): «نَائِرَاتٍ، مِنْ نَارِ الشَّيْءِ، وَيُقَالُ: أَنْارَ، إِذَا وَضَحَ، فَأَتَى بِاللُّغَتَيْنِ جَمِيعًا»^(٤)، وَيَأْتِي لِأَزْمًا فِي قَوْلِهِ «أَنْارَ الثُّوبَ وَنَارَهُ وَنِيرَهُ: أَعْلَمَهُ وَأَلْحَمَهُ»^(٥)، فَأَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَلَمْ يَأْتِ بِفِعْلِهِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الثُّبُوتِ وَالتَّجَدُّدِ فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ لِمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ، وَهَذَا لَا يَتَأْتَى إِلَّا بِرِسَالَةِ السَّمَاءِ وَمِنْ جَاءَ بِهَا، فَلَوْ أَتَى بِالْفِعْلِ (نَارَ الْأَحْكَامِ) لَمْ يَكُنِ الْبَيَانُ وَالتَّوْضِيحُ دَائِمًا، وَلَا قُتِرَ التَّوْضِيحُ فِي زَمَنِ الرِّسَالَةِ فَحَسَبَ، وَلَمْ يَسْتَمِرَّ بَعْدَهَا؛ وَهَذَا سَمِيَ الْكُوفِيُّونَ اسْمَ الْفَاعِلِ (الْفِعْلُ الدَّائِمُ)، وَهُوَ يَقَابَلُ عِنْدَهُمُ الْفِعْلَ الْمَاضِي، وَالْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلَ الشَّامِلَ لِفِعْلِي الْمَضَارِعِ وَالْأَمْرِ فِي اصْطِلَاحِ الْبَصْرِيِّينَ^(٦).

الحديث ورد في نهج البلاغة، قَالَ ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ: «نَائِرَاتُ الْأَحْكَامِ، وَمُنِيرَاتُ الْإِسْلَامِ، يُرِيدُ الْوَاضِحَاتِ الْبَيِّنَاتِ، يُقَالُ: نَارَ الشَّيْءِ وَأَنْارَ، إِذَا وَضَحَ»^(٧).

(١) لسان العرب: ٢٤٠/٥.

(٢) التهذيب (نور): ١٧٠/١٥.

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (نور): ١٢٥/٥.

(٤) عمدة الكتاب، لابي جعفر النحاس: ٣٠٧.

(٥) أساس البلاغة: ٣١٥/٢.

(٦) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ١٦٦.

(٧) شرح نهج البلاغة: ١٣٧/١٩.

٢- قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي بَيَانِ مَعْنَى (السَّامِدِ): «وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ أَنَّهُ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ يَنْتَظِرُونَهُ لِلصَّلَاةِ قِيَامًا فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكُمْ سَامِدِينَ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: قَوْلُهُ سَامِدِينَ يَعْنِي الْقِيَامَ؛ قَالَ الْمُبَرِّدُ: السَّامِدُ الْقَائِمُ فِي تَحْيِيرٍ»^(١).

قَالَ الْخَلِيلُ: «وَالسَّامِدُ: الْقَائِمُ، وَكُلُّ رَافِعٍ رَأْسُهُ فَهُوَ سَامِدٌ»^(٢)، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «السَّامِدُ: الْمُتَّصِبُ إِذَا كَانَ رَافِعًا رَأْسُهُ نَاصِبًا صَدْرُهُ»^(٣)، وَهَذَا يَعْنِي لَيْسَ كُلُّ قَائِمٍ سَامِدًا، فَلَا يَكُونُ سَامِدًا إِلَّا بِإِضَافَةِ صِفَاتٍ أُخْرَى، مِنْهَا، الْإِنْتِصَابُ، وَرَفْعُ الرَّأْسِ، وَقَدْ تُضَافُ لَهَا صِفَةٌ أُخْرَى (التَّحْيِيرُ)، وَنَعْنِي بِالتَّحْيِيرِ: «يَقَالُ: حَارَ بَصْرُهُ يَحَارُ حَيْرَةً وَحَيْرًا، وَذَلِكَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى الشَّيْءِ فَعَشِيَّ بَصْرَكَ، وَهُوَ حَيْرَانُ تَائِهِ، وَالْجَمِيعُ: حَيْرَى»^(٤)، وَيُضَافُ إِلَى ذَلِكَ سَلْبُ الْهُدَايَةِ، «وَتَحْيِيرٌ وَاسْتِحَارَ وَحَارَ، لَمْ يَهْتَدِ لِسَبِيلِهِ»^(٥)، وَبِهَذَا وَرَدَ مِنْ مَعَانِي السُّمُودِ، الْقِيَامُ مَعَ التَّحْيِيرِ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ، بَرَهَانَ الدِّينِ الْخَوَارِزْمِيُّ الْمُطَّرِّزِيُّ (ت ٦١٠ هـ): «السَّامِدُ: الْقَائِمُ فِي تَحْيِيرٍ»^(٦)، وَهَذَا مَعَانٍ أُخْرَى ذَكَرَهَا الْأَزْهَرِيُّ قَائِلًا: «قَالَ ثَعْلَبٌ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ: السَّامِدُ: اللَّاهِي، وَالسَّامِدُ: الْغَافِلُ. وَالسَّاهِي: السَّاهِي. وَالسَّامِدُ: الْمُتَكَبِّرُ، وَالسَّامِدُ: الْقَائِمُ»^(٧)، وَقِيلَ

(١) لسان العرب (سمد): ٢١٩/٣.

(٢) العين (سمد): ٢٣٥/٧.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (سمد): ٣٩٨/٢.

(٤) العين (ح ي ر): ٢٨٨/٣.

(٥) التهذيب (ح ي ر): ٤٣٥/٣.

(٦) المغرب في ترتيب المعرب (س م د): ٢٣٤.

(٧) التهذيب (سمد): ٢٦٣/١٢.

للمغني: سامد؛ لرفعه رأسه^(١). وجاء في كتاب الله العزيز: (وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ)^(٢)، قال الزمخشري في تفسير هذه الآية: «شاحجون مبرطمون، وقيل: لاهون لاهبون. وقال بعضهم لجاريته: اسمدي لنا، أي: غني لنا»^(٣).

وقد أراد الإمام علي (عليه السلام) بهذه اللفظة القيام مع التحير، إذ ذكر نشوان بن سعيد الحميري (ت ٥٧٣ هـ) معنى الحديث فقال: «كانوا يكرهون انتظار الإمام قياماً، ولكن قعوداً. ويقولون: ذلك السمود»^(٤). فقد جاء باسم الفاعل للدلالة على تجدد سمودهم وحيرتهم، وهذه صفة ملازمة لهم، ولو جاء بالفعل (تسمدون) بدلاً من (سامدين)؛ لكانت صفة عارضة اقتصرت على وقت التكلم وانتهت.

ومعنى الحديث كما ورد في شرح النهج، قال ابن أبي الحديد: «أي: قائمين، وكلُّ رافع رأسه فهو سامد، وكانوا يكرهون أن ينتظروا الإمام قياماً ولكن قعوداً، والسامد في غير هذا الموضع: اللاهي اللاعب»^(٥).

٣- قال ابن منظور في بيان معنى (دميغ): «رَجُلٌ دَمِيغٌ وَمَدْمُوغٌ: خَرَجَ دِمَاغُهُ، وَدَمَغَهُ: أَصَابَ دِمَاغَهُ. وَدَمَغَهُ دَمَغًا: شَجَّهُ حَتَّى بَلَغَتِ الشَّجَّةُ الدَّمَاعَ، وَأَسْمَاهَا الدَّمَاعَةُ. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (عَلَيْهِ السَّلَامُ): دَامِغٌ جَيْشَاتِ الْأَبَاطِيلِ، أَي: مُهْلِكِهَا،

(١) ينظر: الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري (سمد): ١٩٩/٢.

(٢) النجم: ٦١.

(٣) الكشف، للزمخشري: ٤/٤٣٠.

(٤) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (سمد): ٣٢٠٦/٥.

(٥) شرح نهج البلاغة: ١٩/١٢٣.

يُقَالُ: دَمَعَهُ دَمْعًا إِذَا أَصَابَ دِمَاعَهُ فَتَقَتَّلَهُ»^(١).

قال ابن قتيبة في معنى (دَامِعٌ): «دَامِعٌ جِيْشَاتِ الْأَبَاطِيلِ، يُرِيدُ الْمُهْلِكَ لَمَّا نَجَمَ وَارْتَفَعَ مِنَ الْأَبَاطِيلِ، وَأَصْلُ الدَّمْعِ مِنَ الدَّمَاغِ، كَأَنَّهُ الَّذِي يَضْرِبُ وَسَطَ الرَّأْسِ فَيَدْمَعُ، أَيُّ: يُصِيبُ الدَّمَاغَ»^(٢).

وأصل الكلمة صفةٌ لرسولِ الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، فهو مُهْلِكٌ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَبَاطِيلِ وَلَوْ جِيَشَتْ، وَمَعْنَى جِيْشَاتٍ، مَاخُوذٌ مِنْ جَاشَ الشَّيْءُ، أَيُّ: ارْتَفَعَ، وَجَاشَ الْمَاءُ إِذَا طَمَى، وَجَاشَتِ النَّفْسُ إِذَا ارْتَفَعَ قَدْرُهَا وَمَكَانَتُهَا^(٣). وَجَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ)^(٤)، وَقَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «وَالدَّمْعُ، تَصْوِيرًا لِإِبْطَالِهِ وَإِهْدَارِهِ وَمَحْقِهِ، فَجَعَلَهُ كَأَنَّهُ جَرْمٌ صَلْبٌ كَالصَّخْرَةِ مَثَلًا، قَذَفَ بِهِ عَلَى جَرْمٍ رَخِيٍّ أَوْ جَوْفٍ فَدَمَعَهُ»^(٥)، فَاسْتَعَارَ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَدَمَعُ الْحَقُّ الْبَاطِلَ: مَحَاهُ وَتَغَلَّبَ عَلَيْهِ، وَأَبْطَلَهُ وَمَحَقَّهُ، وَكَذَلِكَ قَهْرُهُ، وَعِلَاؤُهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِعَارَةِ^(٦).

استعمل الإمام (عليه السلام) اسمَ الْفَاعِلِ (دَامِعٌ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَجَدُّدِ دَمْعِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) جِيْشَاتِ الْأَبَاطِيلِ حَتَّى بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَلَوْ قَالَ الْإِمَامُ (عَلَيْهِ)

(١) لسان العرب (دمع): ٢٧٧/٦.

(٢) غريب الحديث، لابن قتيبة: ١٤٦/٢.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٣٦/١٩.

(٤) الانبياء: ١٨.

(٥) الكشف: ٣٢٣/١٨.

(٦) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (دمع)، احمد مختار عمر: ٧٦٩/١.

السَّلَام): (دَمَغَ)؛ لَكَانَ الدَّمْعُ حَصَلَ فِي وَقْتِ مَاضٍ وَلَمْ يَسْتَمِرَّ وَيَتَجَدَّدْ، وَانْتَهَى بَانْتِهَاءِ زَمَنِ الرِّسَالَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، أَمَّا لَوْ قَالَ: (دَمِغُ جِيشَاتِ الْأَبَاطِيلِ)؛ لَكَانَ الدَّمْعُ ثَابِتًا وَمُسْتَقَرًّا، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَجَدَّدَ فِيهِ، وَالرِّسَالَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ تَتَطَلَّبُ التَّجْدِيدَ وَالتَّغْيِيرَ، وَلَا يَنَابِسُ هَذَا الْمَقَامَ إِلَّا اسْمُ الْفَاعِلِ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّجْدِيدِ وَالتَّغْيِيرِ مَقَارَنَةً بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ (٧).

ب. صِيَاغَتُهُ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ

أَمَّا صِيَاغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ؛ فَتَكُونُ بِإِبْدَالِ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ مِيمًا مَضْمُومَةً وَكسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ^(٨). وَبِنَاءِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ وَرَدَ فِي الْمَرْوِيَّاتِ نَحْوَ (ثَمَانِي عَشْرَةَ) مَرَّةً، وَليْسَ مَوْضِعُ الْبَحْثِ إِحْصَاءَ هَذِهِ الْأَبْنِيَّةِ، وَإِنَّمَا الْغَرْضُ مِنْهُ تَبْيَانُ دَلَالَةِ الْبِنِيَّةِ دَاخِلَ السِّيَاقِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِيهِ، وَمِنْهَا مَا يَأْتِي:

١- قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي بَيَانِ مَعْنَى كَلِمَةِ (مُتَمَّاحِلٍ): «وَالْمُتَمَّاحِلُ: الطَّوِيلُ. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ: إِنْ مِنْ وَرَائِكُمْ أُمُورًا مُتَمَّاحِلَةً، أَي: فِتْنًا طَوِيلَةً الْمُدَّةِ تَطُولُ أَيَّامُهَا وَيَعْظُمُ خَطَرُهَا وَيَشْتَدُّ كَلْبُهَا، وَقِيلَ: يَطُولُ أَمْرُهَا»^(٩).

وَصِيغَةُ (مُتَمَّاحِلَةٍ) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (تَمَّاحَلَ)، عَلَى زِنَةِ (تَفَاعَلَ)، «تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلًا وَاسْمُ الْفَاعِلِ عَلِيٌّ: مُتَفَاعِلٌ وَالْمَفْعُولُ مُتَفَاعَلٌ»^(١٠)، وَمَعْنَاهَا، طَوِيلَةُ الْمُدَّةِ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ (ت ٥٩٧هـ): «أُمُورًا مُتَمَّاحِلَةً، أَي: فِتْنًا طَوِيلَةً الْمُدَّةِ، وَالْمُتَمَّاحِلُ مِنْ

(٧) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٧١.

(٨) ينظر: المقتضب: ١/ ٧٤، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٤٤، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٣٧.

(٩) لسان العرب (محل): ١١/ ٦١٧.

(١٠) الأصول في النحو: ٣/ ٢٢٧.

الرَّجَالِ: الطَّوِيلُ»^(١)، وَيُطْلَقُ عَلَى الْأُمُورِ وَالْفِتَنِ مَجَازًا، «وَمِنَ الْمَجَازِ: أَمْرٌ مُتَمَاحِلٌ، وَفِتْنَةٌ مُتَمَاحِلَةٌ: مُتَطَاوِلَةٌ لَا تَكَادُ تَنْقُضِي»^(٢).

جاءَ تعبيرُ الإمامِ عَلِيِّ (عليه السَّلَام) باسمِ الفاعلِ (مُتَمَاحِل) للدَّلَالَةِ عَلَى الاستمرارِ والتَّجَدُّدِ لِمَنْ عَاشَ الفِتْنَةَ؛ لِأَنَّ الفِتْنََةَ الطَّوِيلَةَ تَجْعَلُ الْإِنْسَانَ مُضْطَرَبًا، يَخْرُجُ مِنْ أَمْرٍ وَيَدْخُلُ فِي أَمْرٍ آخَرَ، وَلَا يَكَادُ يَمِيزُ الصَّوَابَ مِنَ الْخَطَأِ، وَالْمُتَمَاحِلُ: الْبَعِيدُ الْمَمْتَدُّ^(٣)، وَلَا يَنَاسِبُ هَذَا الْمَقَامَ إِلَّا اسْمُ الْفَاعِلِ (مُتَمَاحِل) مِنَ الْفِعْلِ (تَمَاحَلَ) الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمَشَارَكَةِ؛ فَالْإِنْسَانُ يَنْفَعَلُ مَعَ الْفِتْنَةِ فَيَشَارِكُ غَيْرَهُ فِيهَا، فِيمَا أَنْ يَتِمَّا لَكَ نَفْسَهُ فَيَنْجُو، أَوْ يَرْتَكِسُ فِيهَا، فَيَخْسِرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ، وَلَوْ جَاءَ بِالْفِعْلِ (تَمَاحَلَ) بَدَلًا مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ، لَكَانَ الْأَمْرُ يَقْتَصِرُ عَلَى زَمَنِ الْفِعْلِ وَلَا يَتَعَدَّاهُ، وَمِنْ جَانِبٍ آخَرَ، لَوْ عَبَّرَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الَّذِي لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَشَارَكَةِ (مَاحَلَ)؛ لَكَانَتِ الْفِتْنَةُ طَوِيلَةً بِنَفْسِهَا، وَالْفِتْنَةُ لَا تَطُولُ بِنَفْسِهَا، وَإِنَّمَا تَطُولُ بِمَشَارَكَةِ النَّاسِ فِيهَا، وَرُكُونِهِمْ إِلَيْهَا، فَآتَى بِ(مُتَمَاحِلَةٍ)؛ لِيَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ.

٢- قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي بَيَانِ مَعْنَى (أَدْعَلَ): «وَأَصْلُ الدَّغَلِ الشَّجَرُ الْمُتَفُّ الَّذِي يَكْمُنُ أَهْلُ الْفَسَادِ فِيهِ، وَقِيلَ: هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ أَدْعَلْتُ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِذَا دَخَلْتُ فِيهِ مَا يُجَالِفُهُ وَيُفْسِدُهُ؛ وَمِنْهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالْمُدْغَلِ؛ هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مِّنْ أَدْعَلَ»^(٤).

(١) غريب الحديث (م ح ل): ٣٤٦/٢.

(٢) أساس البلاغة (م ح ل)، للزمخشري: ١٩٧/٢.

(٣) ينظر: نهج السعادة في مستدرک نهج البلاغة، للمحمودي: ٦٦٥/٢.

(٤) لسان العرب (دغل): ٢٤٥/١١.

قال ابن دريد في معنى مُدغِلٍ: «أدغَلَ الرَّجُلُ يُدغِلُ إدغَالًا فَهُوَ مُدغِلٌ، إِذَا فُسدَ قلبُهُ وَخَانَ»^(١). وقد استعملت هذه اللفظة في معانٍ أخرى، لكنّها قريبةٌ ممّا تقدّم، قال ابن سيده: «وأدغل في الأمر: أدخل فيه ما يُفسدُه ويُخالفُه. وَرَجُلٌ مُدغِلٌ: مُخَابٌ مُفسدٌ»^(٢).

الحديثُ يتعلّقُ بالإيمانِ، ولا يكونُ الإيمانُ إلّا في القلبِ، إذ إنّ المقامَ مقامُ تجددٍ واستمرارٍ، ولا يصحُّ معه إلّا اسمُ الفاعلِ الَّذي يشتملُ على ذلك، فلا يكونُ إيمانٌ مع إدغالٍ (إفساد)، فمّا دامَ الإيمانُ موجودًا فلا إدغالَ معه، فهما لا يجتمعانِ أبدًا، وعليه (ليسَ المؤمنُ بالمدغِلِ).

وردَ الحديثُ في نهجِ البلاغة، وبالشكلِ نفسه^(٣).

ج. ما جاء على وزنِ فعيلٍ بمعنى فاعلٍ

لقد وردت صيغةُ (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلٍ) كثيرًا في كلامِ العرب، مثل: شريف، وضريب، ونضيج، ونصيح، ورشيد، ورحيم، وقدير، ونصير، وشفيع، وشهيد، ورقيب، وغيرها، وهي قياسيةٌ في معنى المبالغةِ والصِّفةِ المشبّهةِ إذا تعدّرت الاشتقاق من الثلاثيِّ على وزنِ (فَاعِلٍ)، أو كانت له دلالةٌ مختلفةٌ عن معنى الجذر، أو كان الفعل لازمًا، فضلًا عن كون هذه الصِّيغة تدلُّ على المبالغةِ في الفعل^(٤).

(١) الجمهرة (دغل): ٦٧٠ / ٢.

(٢) المحكم والمحيط الاعظم، (دغ ل): ٤٦٥ / ٥.

(٣) ينظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، للخوئي: ٢٣٩ / ١٨.

(٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢١٧ / ٣، والنحو الوافي، عباس حسن: ٢٥٩ / ٣.

وقد جاء هذا البناء في المرويات (مرتين)، ومنه قول ابن منظور: «وفي حديث عليّ، (عليه السلام): وشهيدك على أمّتك يوم القيامة، أي: شاهدك»^(١).

قال الخليل: «والشهادة أن تقول: استشهد فلان فهو شهيد، وقد شهد عليّ فلان بكذا شهادةً، وهو: شاهد وشهيد»^(٢). قال الزّخشي: «شهادك، أي: الشاهد على أمته يوم القيامة»^(٣)، والشهيد: اسمٌ من أسماء الله الحسنى، ومعناه: الحاضر المشاهد، والمطلع على ما لا يعلمه المخلوقون إلاّ بالمشاهدة والحضور، وجاء وصف النبيّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم) من هذا الباب، فقد جعله الله شاهداً على هذه الأمة، كما جاء في القرآن العظيم: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً)^(٤)، وروي الحديث في شرح النهج بهذا الشكل، «وشهيدك يوم الدين، وبعيئك نعمة، ورسولك بالحق رحمة»^(٥)، باختلاف عبارة (يوم القيامة).

إنّ ورود صيغة (فَعِيل) بمعنى (فاعل) يكون الوصف بها أبلغ من الوصف بصيغة (فاعل)^(٦)، إذ جاء في الذكر الحكيم قوله تعالى: (الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)^(٧)، أي: شاهد. والفرق بين الشاهد والشهيد

(١) لسان العرب (شهد): ٢٤٠/٣.

(٢) العين، (شهد): ٣٩٨/٣.

(٣) الفائق في غريب الحديث (باب الدال): ٤١٧/١.

(٤) الأحزاب: ٤٥.

(٥) نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ٢٨٤/٦.

(٦) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٧٤.

(٧) البروج: ٩.

أن «الشَّاهد بمعنى الحدوث، والشَّهيد بمعنى الثُّبوت، فإنَّه إذا تحمَّل الشَّهادة فهو شاهدٌ باعتبار حدوث تحمُّله، فإذا ثبت تحمُّله لها زمانين أو أكثر فهو شهيد»^(١)، وهذا اللَّفظ يدلُّ على الحَالِ والاستقبالِ، ولا يُناسِبُ هذا المقامَ إلاَّ اسمُ الفاعِلِ، فهو يدلُّ على ثبوتِ الشَّهادةِ وتجديدها في الحَالِ والاستقبالِ، وأرادَ الإمامُ (عليه السَّلام) وصفَ النَّبيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) بالشَّهادةِ في يومِ القِيامةِ؛ فجاءَ باسمِ الفاعِلِ (شهيد) بدلاً من (شاهد)؛ ليتناسبَ والمعنى المراد.

ثانياً: صيغ المبالغة

هي من المُشتَقَّات المُلحَقَة باسمِ الفاعِلِ، تأتي للدَّلالةِ على المبالغةِ والكثرةِ في الحدثِ المنسوبِ إلى الذَّاتِ على وجهِ التَّغْيِيرِ والحدوثِ، وتأتي على أوزانٍ، وأشهرُها، (فَعَّالٌ، وفَعُولٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعِيلٌ، وفَعَلٌ)^(٢). وتشاركُ هذه الأبنيةُ في دَلالةِ مركزيَّةِ واحدةٍ، هي المبالغةُ، لكنَّها تحمُلُ دلالاتٍ فرعيَّةً مختلفةً؛ لتتناسبَ سياقَ المعنى الَّذي يُرادُّ التَّعبيرُ عنه، واختلافُ الأوزانِ يدلُّ على اختلافِ المعاني، وإلاَّ جازَ الاستغناءُ عنها جميعها ببناءٍ واحدٍ^(٣). وتختلفُ هذه الأبنيةُ فيما بينها، فنجد «اسمَ الفاعِلِ يُحوَّلُ للمبالغةِ والتَّكثيرِ إلى (فَعَّالٌ، وفَعُولٌ، ومِفْعَالٌ) بكثرةِ، والى فَعِيلٌ، وفَعَلٌ»^(٤)، أقلُّ منها في اللُّغة العربيَّة. ولا تجيء (صيغ المبالغة)، إلاَّ من مصدرٍ فعِلٍ قابلٍ للزيادةِ، فلا يُقالُ: مَوَاتٌ ولا قَتَّالٌ، في شخصٍ ماتَ أو قُتِلَ؛ إذ لا تفاوتَ في الموتِ والقَتْلِ، إذا قُصِدَ

(١) الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري: ٢٩٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: ١/٦٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/١٨٤، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: ٣/٧٤.

(٣) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٨٥.

(٤) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز الجبار: ٣/١٦.

معنى الموتِ والقَتْلِ^(١).

وأبنية المبالغة التي وردت في مرويات الإمام (عليه السلام)، بلغت (عشرين) مرة، وبصيغ مختلفة، منها الآتي:

١- (فَعَّال) بفتح الفاء وتشديد العين: تُعَدُّ من أقوى صيغ المبالغة للدلالة على الشَّيء الذي يَتَكَرَّرُ فعلُهُ، مثل (كَذَّاب، كَفَّار، غَفَّار)، أو الشَّيء المُلَازِم لصاحبه حتَّى صَارَ حرفَةً لصاحبه، مثل (نَجَّار، حَفَّار، خِيَّاط)، وهذه حِرَفٌ تَقْتَضِي المُلَازِمَةَ والدَّوامَ لمن يُوصَفُ بها^(٢)، وقد وردَ هذا البناءُ في المرويات (عشر) مرَّات.

استشهد ابنُ منظور بحديث الإمام عليٍّ (عليه السلام) في بيان معنى (الْحَبْطُ)، فقال: «الْحَبْطُ كُلُّ سِيرٍ عَلَى غَيْرِ هُدًى. وفي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ): خَبَّاطُ عَشَوَاتٍ، أَي: يَحْبِطُ فِي الظَّلَامِ، وَهُوَ الَّذِي يَمْشِي فِي اللَّيْلِ بِلا مُصْبِحٍ فَيَتَحَيَّرُ وَيَضِلُّ، فَرَبِّمَا تَرَدَّى فِي بئرٍ، فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: يَحْبِطُ فِي عَمِيَاءٍ إِذَا رَكِبَ أَمْرًا بِجَهَالَةٍ»^(٣). وقد رُوِيَ الحديثُ في نهج البلاغة بالشكل الآتي: «... جاهلٌ، خَبَّاطُ جَهالاتٍ، عاشِ رَكَّابُ عَشواتٍ»^(٤).

وخبَّاطٌ، صيغةٌ مبالغة، أي: دائمُ الخبطِ ومستمرٌّ على ذلك، وهذا الوصفُ ملازمٌ له، ومُتجدِّدٌ فيه. ومعنى خَبَّاطٍ عَشواتٍ، أي: «خبط ظلمات، وخابط العشوة

(١) ينظر: النحو الوافي: ٣/ ٢٦٩.

(٢) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٨٥.

(٣) لسان العرب، (خبط): ٧/ ٢٨٢.

(٤) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١/ ٢٨٣.

نحو: واطىء العشوة. وهو الذي يمشي في الليل بلا مضباح فيتحيّر ويضلّ، ورُبّما تردّى في بئر، أو سقط على سبّع^(١). يلمس القارئ في النصّ صورة ذلك الإنسان الجاهل، الذي نصب نفسه قاضيًا يحكم بين العباد، وقد ركن إلى هواه في حكمه بينهم، وتومئ هذه اللفظة إلى كثرة وقوعه في الخطأ، ومجانبة الصواب، إذ لم يعتمد في أقواله وأحكامه على أصل ثابت، أو قاعدة صحيحة، ولا يدري ما له ممّا عليه، فكثيرًا ما يخطئ، ولا يتوانى في إصدار القرارات والأحكام، فهو يحكم بما يُمليه عليه هواه، وما تقتضيه نفسه^(٢)، فأصبحت هذه الصفة ملازمة له، ومُتجددة فيه.

٢- صيغة (فَعُول)، من صيغ المبالغة التي تدلّ على من دام منه الفعل أو أكثر منه أو قوي عليه، ويوصف بها المذكّر والمؤنث فلا تلحقها التاء^(٣)، نحو: (رجلٌ صبورٌ، وامرأةٌ صبورٌ، وشكورٌ، وغفورٌ...)، ولا يُجمع جمع مذكّر سالمًا؛ مراعاةً للأصل الذي نُقل عنه، وهو أسماء الذوات، الصبر، والشكر، والمغفرة^(٤)، وقد تكرّرت هذه الصيغة في المرويات (تسع) مرّات.

قال ابن منظور في بيان معنى (الظنّ): «ومنه قَوْلُهُم: الحَزْمُ سُوءُ الظَّنِّ. وفي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ): إِنْ الْمُؤْمِنَ لَا يُمْسِي وَلَا يُصْبِحُ إِلَّا وَنَفْسُهُ ظُنُونٌ عِنْدَهُ، أَي: مُتَّهَمَةٌ لَدَيْهِ»^(٥)

(١) غريب الحديث، لابن قتيبة: ٢/ ١٢٠، والنهاية في غريب الحديث والأثر (خبط): ٨/ ٢.

(٢) ينظر: نهج البلاغة، محمد عبده: ٧٤، وأبنية المشتقات في نهج البلاغة، ميثاق عبد الزهرة (رسالة ماجستير): ٣٣.

(٣) ينظر: إسفار الفصح، للهروي (ت ٤٣٣هـ): ٢/ ٧٨٤، والتحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٨٧.

(٤) ينظر: معاني الأبنية: ١١٦.

(٥) لسان العرب، (ظنّ): ١٣/ ٢٧٤.

في الحديث كلمة على زينة (فَعول) هي (ظُنون)، وهي من أبنية المبالغة، ومشتقة من الفعل الثلاثي (ظَنَ)، بمعنى، اتهم، أي: كثير الاتهام^(١)، أراد الإمام (عليه السلام)، أن يصف لنا حال المؤمن الحقيقي، الذي لا تغرُّه نفسه، وما تحوي من إيمان، وهذا البعد الأخلاقي جاء مناسباً للتعبير الذي أورده بصيغة المبالغة التي تُعطينا دلالة الثبوت والتجدد، فهو يُسمى متَّهماً نفسه، ويُصبح وهو على اتهامه إياها بالتقصير والابتعاد عن السَّاحة الإلهية، وهذا يُعطيها (النفس) جانباً كبيراً من الترويض، والتزود بالطاعات، والابتعاد عن المعاصي، وهو ما يُسمَّى بـ(محاسبة النفس)، إذ المعنى الحقيقي لا مجاز فيه، والمراد أن المؤمن سيئ الظن بنفسه^(٢).

٣- صيغة (مفعال)، وهذا البناء من أبنية المبالغة التي تدلُّ على تكرار وقوع الحدث والمداومة عليه، بحيث يُصبح كالعادة في صاحبه^(٣)، فتوصف المرأة التي تلد الذكور فقط بأنها (مذكارة)، والتي تلد الإناث فقط (مئنات). ويبدو أن صيغة (مفعال) منقولة من اسم الآلة، فأصبحت هذه الصيغة تدلُّ على الكثرة والمبالغة^(٤).

وقد جاء هذا البناء في المرويات (أربع) مرَّاتٍ، منها قول ابن منظور في بيان معنى (مسيح): «والمسيح الذي يسبح في الأرض بالنميمة والشر؛ وفي حديث علي، (رضي الله عنه): أولئك أمّة الهدى ليسوا بالمسايح ولا بالمذايع البدر؛ يعني الذين يسبحون في الأرض بالنميمة والشر والإفساد بين الناس، والمذايع الذين يذيعون

(١) ينظر: التهذيب (ظن): ١٤ / ٢٦٠، ومعجم اللغة العربية المعاصرة (ظ ن): ١٤٤١ / ٢.

(٢) ينظر: بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ١٢ / ١٢٧.

(٣) ينظر: أدب الكاتب: ٢٩٣، والمقتضب: ١١٤ / ٢، والصاحبي، لابن فارس: ١٧٠.

(٤) ينظر: معاني الأبنية: ١١٠، والتحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٨٦.

الفَوَاحِشُ»^(١).

في الحديث كلمتان هما (مَسايِح، ومَذايِع) وهما جمعٌ، ومفردهما (مِسيح، ومِذْياع) على زنة (مِفعال)، ومشتقتان من الفعل الثلاثي (ساح، وذاع). قال ابن فارس في معنى (مَسايِح، ومَذايِع): «فإنَّ المَذايِعَ جَمْعُ مِذْياع، وهو الَّذي يُذْبِعُ السَّرَّ لا يَكْتُمُهُ. والمِسايِحُ، هُمُ الَّذينَ يَسِيحُونَ في الأَرْضِ بِالنَّمِيمَةِ والسَّرِّ والإفْسادِ بَيْنَ النَّاسِ»^(٢)، أراد الامام (عليه السلام) أن يبيِّنَ صفةً من صفاتِ الأئمةِ الهداةِ، بأنهم ليسوا بالمسايِحِ، ولا بالمذايِعِ، فكلمةُ مِسيحٍ ومِذْياعٍ، تنطبقُ على من بالغَ وأكثرَ من تكرارِ الفعلِ حتَّى صارَ كالعادةِ له، وهذا لا يتلاءمُ وأئمةِ الأُمَّةِ الهداةِ إلى طريقِ الحقِّ والأمانِ.

ويؤكد هذا المعنى ما قاله الشَّارحُ الرَّاونديُّ: «والمِسايِحُ جمعُ مِسيحٍ، وهو الَّذي يسيحُ بينَ النَّاسِ الفسادَ والنِّائمَ، والمِذايِعُ جمعُ مِذْياعٍ، وهو الَّذي إذا سمعَ لغيره بفاحشةٍ أذاعها ونوّه بها، والبُذُرُ جمعُ بَدُورٍ، وهو الَّذي يكثرُ سفههُ ويلغو منطقةً»^(٣).

أمَّا باقي صيغِ المبالغةِ (فَعيل، فَعَل)؛ فلم أعتزُّ على شاهدٍ عليها في المرويَّاتِ.

(١) لسان العرب (سيح): ٤٩٣/٢.

(٢) المقاييس (سيح): ١٢٠/٣.

(٣) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ٤٤٤/١.

ثالثاً: الصفة المشبهة

وهي من المشتقات التي يُوصفُ بها على وجه الدوام، وأشار إلى ذلك كثير من القدماء^(١)، وعرفها ابن هشام بقوله: «هي الصفة المصوغة لغير تفضيل؛ لإفادة الثبوت»^(٢)، وهي لفظٌ مَصُوغٌ من مصدرٍ اللازم^(٣)، وتكون صياغتها بكثرة من الفعل اللازم من باب (فَعَلَ) المكسور العين في الماضي، وباب (فَعَلَ) المضموم العين في الماضي، وتقلُّ في نحو (فَعَلَ) المفتوح العين في الماضي، وتُقاسُّ من غير الثلاثي على زنة اسمِ الفاعلِ أو المفعولِ من ذلك الفعلِ، بشرطِ أن يكون المعنى على جهة الدوام والثبوت؛ للفرق بينه وبينها^(٤).

ومن أبنية الصفة المشبهة التي وردت في المرويات، ما يأتي:

١- (فَعَلَ) بفتح الفاء وكسر العين، وهو من الأوزان المشتركة بين (الباب الرابع)، و(الباب الخامس)^(٥)، وتأتي للدلالة على الأدواء أو العللِ نحو، (وَجِعَ، وَسَلِسَ، وَتَعَبَ)، وكذلك تأتي للدلالة على السجايا، نحو (شَكِسَ، وَوَقِحَ، وَنَكِدَ، وَفَرِحَ، وَقَلِقَ)، ويأتي للدلالة على الصفات العارضة الطارئة، غير الراسخة^(٦)، ممَّا يَحْصَلُ

(١) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب: ٢٩٣، وشرح الكافية الشافية: ١٠٥٤/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ٨٧٥/٢.

(٢) قطر الندى وبل الصدى: ٢٧٧.

(٣) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٦٣.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢١٩-٢٢٠، وشرح ابن عقيل: ١٤١/٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ): ٥/٣.

(٥) ينظر: المهذب في علم التصريف: ٢٥٥.

(٦) ينظر: شرح الشافية، للرضي: ٢٧/١، وأوضح المسالك: ٢٤٣/٣، وشرح التصريح،

ويُسرعُ زواله، مقارنةً بصيغ الصفة المشبهة الأخرى مثل (فَعِيل) نحو: رَحِيم^(١).

وقد وردَ هذا البناءُ في المرويات (خمس) مرَّاتٍ. ومنها ما قاله ابنُ منظور في معنى (الخِضْرَة): «وفي حَدِيثِ عَلِيٍّ: أَنَّهُ خَطَبَ بِالْكُوفَةِ فِي آخِرِ عُمَرِهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْنَهُمْ فَتَى ثَقِيفِ الذِّيَالِ الْمِيَالِ يَلْبَسُ فَرَوْتَهَا وَيَأْكُلُ خَضِرَتَهَا، يَعْنِي غَضَّهَا وَنَاعِمَهَا وَهَنِيئَهَا»^(٢).

ومعنى (يأكلُ خَضِرَتَهَا)، أَنَّهُ: «يَأْكُلُ الطَّرِيَّ النَّاعِمَ مِنْ طَعَامِهَا تَنَعُّمًا وَإِتْرَافًا فَضْرَبَ الْفَرْوَةَ وَالْخِضْرَةَ لِدَلِكِ مَثَلًا، وَالصَّمِيرُ لِلدُّنْيَا»^(٣). والخَضْرُ يُوصَفُ بِهِ الْعَيْشُ، إِذَا كَانَ غَضًّا رَافَهًا، قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ: «عَيْشُ خَضِرٌ، إِذَا كَانَ رَافَهًا. . . وفي كَلَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام)، إِنَّ الدُّنْيَا حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ مَضِرَةٌ»^(٤)، قَالَ الرَّضِيُّ: «وَيَأْكُلُ خَضِرَتَكُمْ، يَسْتَأْصِلُ أَمْوَالَكُمْ، وَيَذِيبُ شَحْمَتَكُمْ مِثْلَهُ، وَكَلَّتَا اللَّفْظَتَيْنِ اسْتِعَارَةً»^(٥).

يجدُ المتأملُ في النَّصِّ صورةً يرسمُها الإمامُ (عليه السلام)، للدُّنْيَا الفانيةِ، على الرغمِ ممَّا بها من لَذَّةٍ وامتعةٍ، ففي كلمةٍ (خَضِرَتَهَا) وصفٌ ليسَ على وجهِ الدَّوامِ والثُّبوتِ، إِذَا ما قيسَ على حياةِ شخصٍ معيَّنٍ، فكلُّ ما فيها متغيِّرٌ ومتبدِّلٌ، ومن هذا

للوَقَاد (ت ٩٠٥هـ): ٧٨/٢.

(١) ينظر: شرح الشافية، للرضي: ٧٢/١، والتحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٧٧.

(٢) لسان العرب (خضر): ٢٤٤/٤.

(٣) الفائق في غريب الحديث: ١١٠/٣.

(٤) الجمهرة (خضر): ٥٨٧/١.

(٥) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٢٧٧/٧.

المنطلقِ جاءَ وصفُ أميرِ المؤمنينَ (عليه السَّلام) لها بهذه الصَّيغَةِ (فَعِل) الَّتِي تَدُلُّ على اللَّوْنِ.

٢- (أَفْعَل) وموئثه (فَعَلَاء)، وهو ما دلَّ على حليّةٍ ظاهرةٍ، أو عيبٍ، أو لونٍ مثل (أَكْحَل، وأَعْرَج، وأَحْمَر)^(١)، ويُصاغُ من (فَعِل) اللّازِم، قياسًا مطرّدًا، أي: (الباب الرَّابِع). وقد جاءَ هذا البناءُ (أَفْعَل) في المرويّات، بدلالاتِها الَّتِي عُرِفَ بها في مواطنَ عددها (ستّ) مرّاتٍ. منها ما يأتي:

قال ابنُ منظورٍ في بيانِ معنى لفظَةِ (أَبْظَرَ): «وَرَجُلٌ أَبْظَرَ: فِي شَفْتِهِ الْعُلْيَا طَوَّلٌ مَعَ نُتُوءٍ فِي وَسْطِهَا، وَهِيَ الْحِرْمَةُ مَا لَمْ تُطَلَّ، فَإِذَا طَالَتْ قَلِيلًا فَالرَّجُلُ حَيْثُذُ أَبْظَرَ. وَرُوِيَ عَنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ أَتَى فِي فَرِيضَةٍ وَعِنْدَهُ شُرَيْحٌ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: مَا تَقُولُ فِيهَا أَيُّهَا الْعَبْدُ الْأَبْظَرُ؟»^(٢).

ومعنى الأَبْظَر، «النَّاتِي الشَّفَةِ الْعُلْيَا مَعَ طَوْلِهَا»^(٣)، وقال ابنُ دريدٍ، في البُظَارَةِ: «والبُظَارَةُ: اللَّحْمَةُ فِي الشَّفَةِ الْعُلْيَا إِذَا عَظُمَتْ قَلِيلًا»^(٤). ولفظةُ (الأَبْظَر) جاءتُ من (بَظَرَ، يَبْظُرُ)، فهو (أَبْظَرَ) وموئثه (بَظَرَاء) ويدلُّ على عيبٍ لا يُفارقُ صاحِبَهُ، ولها معانٍ أخرى، قال ابنُ فارس: «فالبُظَارَةُ اللَّحْمَةُ الْمُتَدَلِّيَةُ مِنْ صَرَعِ الشَّاةِ، وَهِيَ

(١) ينظر: شرح الشافية، للرضي: ١٤٤/١.

(٢) لسان العرب (بظر): ٧٠/٤.

(٣) العين (بظر): ١٦٠/٨، والمخصص، لابن سيده: ١٢٤/١، وأساس البلاغة (ب ظ ر): ٦٦/١.

(٤) الجمهرة (بظر): ٣١٦/١.

الحلْمَةُ^(١)، وتدُلُّ على الرَّجُلِ الصَّخَّابِ، أي: الطَّوِيلِ اللُّسَانِ^(٢).

المتأمل في الحديث، يرى في ظاهر كلام الإمام (عليه السلام)، صفتين، هما (العبد، والأبْظُرُ)، فأَمَّا نَعْتُهُ بِ(العبد)؛ فـ«لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ سَبِيٌّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ»^(٣)، وَأَمَّا نَعْتُهُ بِ(الأبْظُرِ)؛ فَهِيَ تَوْحِي بِوَجُودِ عَيْبٍ عِنْدَ شَرِيحٍ، وَلَكِنْ لَا جَزَمَ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ الْعَيْبِ، فَقَدْ يَكُونُ الْعَيْبُ تِلْكَ الرَّائِدَةُ اللَّحْمِيَّةَ فِي الشَّفَةِ، أَوْ رُبَّمَا قَصَدَ الْإِمَامُ بِ(الأبْظُرِ) طَوْلَ اللُّسَانِ وَهُوَ الرَّاجِحُ لَدَى الْبَاحِثِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَعْيبُ شَخْصًا بِخَلْقَتِهِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَهِيَ صِفَةٌ لَا تَنْفَكُ عَنْ صَاحِبِهَا، وَلَوْ عَبَّرَ الْإِمَامُ بِصِيغَةِ (فَعَلَ)، وَقَالَ: (بَظُرٌ)، لَصَحَّتِ الْعِبَارَةُ^(٤)، وَلَكِنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ (فَعَلَ) لَا تَلْزِمُ الْمُوصُوفَ بِهَا دَائِمًا، وَلَا تَسْتَمِرُّ فِيهِ كَمَا هِيَ الْحَالُ فِي صِيغَةِ (أَفْعَلُ)^(٥)؛ فَنَرَاهُ عَدَلَ عَنْهَا، وَاسْتَعْمَلَ صِيغَةَ (أَفْعَلُ)، فَقَالَ: (الأبْظُرُ).

٣- (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين، يُصاغُ هذا البناءُ من الفعلِ الثلاثيِّ (فَعَلَ)، أي: (الباب الخامس)، نحو: حَسُنَ، وَبَطُلَ^(٦).

وقد وردَ هذا البناءُ في المرويَّاتِ في مواضعٍ كثيرة، بلغت (تسعَ عشرة) مرَّةً. نذكرُ منها الآتي:

(١) ينظر: المقاييس (بظر): ١/ ٢٦٢.

(٢) ينظر: المغرب في ترتيب المغرب (بظر): ٤٦، وتاج العروس (بظر)، للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ١٠/ ٢١٧.

(٣) الفائق في غريب الحديث: ١/ ١١٨، وينظر: شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٩/ ١٢٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٥-٢٦.

(٥) ينظر: شرح الشافية، للرضي: ١/ ٢٧، وأوضح السالك: ٣/ ٢٤٣، وشرح التصريح على

التوضيح، لزين الدين الجرجاوي (ت ٩٠٥هـ): ٢/ ٧٨.

(٦) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٦٤.

قال ابن منظور في بيان دلالة كلمة (اليفن): «اليفن: الشيخ الكبير؛ وفي كلام علي، عليه السلام): أيها اليفن الذي قد هززه القتير؛ اليفن، بالتحريك: الشيخ الكبير، والقتير: الشيب»^(١)، في النص كلمة على زنة (فعل) هي (يفن)، وهي من أبنية الصفة المشبهة، مشتقة من الفعل الثلاثي (يفن)، وهو الشيخ الكبير، والياء فيه أصلية^(٢).

أراد الإمام أن يبين مرحلة من مراحل عمر الإنسان، وهو في نهاية عمره، إذ لا يستطيع أن يدفع عن نفسه الضر، ولا يجلب لها النفع؛ فنعته باليفن، واليفن، صفة مشبهة على زنة (فعل)، وهذه الصفة لا تنفك عن صاحبها؛ فلا يمكن أن يعود الإنسان إلى شبابه بعد دخوله سن الشيخوخة، وهذا دليل على أن هذه الصيغة تلزم الموصوف بها، وتستقر فيه.

٤- (فعل) بفتح الفاء وسكون العين، ويصاغ من الفعل الثلاثي (فعل) أو (فعل)، أي: هو مشترك بين البابين (الرابع، والخامس)، نحو (سبط - سبط، وضخم - ضخم)^(٣).

وقد ورد هذا البناء في مواضع من المرويات في لسان العرب نحو (خمس) مرات، منها ما يأتي:

قال ابن منظور في بيان معنى لفظة (حمش): «والحمش والحמושة والحماشة: الدقة. ولثة حمشة: دققة حسنة. وهو حمش الساقين والذراعين، بالتسكين، وحميشها

(١) لسان العرب (يفن): ٤٥٧/١٣.

(٢) ينظر: العين (يفن): ٣٧٧/٨.

(٣) ينظر: المهذب في علم التصريف: ٢٥٥.

وأَحْمَشُهَا. . . وَمِنْهُ حَدِيثٌ عَلِيٍّ فِي هَدْمِ الْكَعْبَةِ: كَأَنِّي بِرَجُلٍ أَضْعَلُ أَصْمَعَ حَمَشَ السَّاقَيْنِ قَاعِدٌ عَلَيْهَا وَهِيَ تُهْدَمُ»^(١).

قال ابن فارس في أصل (حَمَش): «الحَاءُ والمِيمُ والشَّيْنُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا التَّهَابُ الشَّيْءُ وَهَيْجُهُ، وَالثَّانِي الدَّقَّةُ. فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: أَحْمَشْتُ الرَّجُلَ: أَغْضَبْتُهُ، وَالْأَصْلُ الثَّانِي قَوْلُهُمْ لِلدَّقِيقِ الْقَوَائِمِ حَمَشٌ، وَقَدْ حَمَشْتُ قَوَائِمُهُ»^(٢). ويبدو أن لفظة (حَمَش) الواردة في الحديث تنتمي في معناها إلى الأصل الثاني. إذ ورد في شرح نهج البلاغة في معنى هذه اللفظة، «وَحَمَشُ السَّاقَيْنِ بِالتَّسْكِينِ: دَقِيقُهُ»^(٣).

نلمس في الحديث وصفاً دقيقاً لذلك الرجل الذي يهدم الكعبة، وهو جالسٌ عليها، فوصفه بصغر الرأس والأذنين، فقال: (أَضْعَلُ أَصْمَعَ)، ثم وصفه بدقّة السّاقين فقال: (حَمَش)، فكان الإمام انتقل من الأعلى إلى الأسفل بوصف ذلك الرجل. وهذه الصفة (حَمَش) على زنة (فَعَلَ)، لا تنفك عن صاحبها.

(١) لسان العرب (حمش): ٢٨٨ / ٦.

(٢) المقاييس (حمش): ١٠٤ / ٢ - ١٠٥.

(٣) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٢٠ / ١٩.

رابعاً: اسمُ المفعولِ

اسمُ المفعولِ: هو الاسمُ الَّذِي يُصاغُ للدَّلالةِ على الحدثِ، وذاتِ مَنْ وقعَ عليه الفعلُ^(١)، على وجهِ التَّجَدُّدِ، والثُّبوتِ^(٢). فهو يدلُّ على الثُّبوتِ إذا قيسَ بفعله، ويدلُّ على الحدوثِ إذا قيسَ بالصِّفةِ المشبَّهة.

يُصاغُ اسمُ المفعولِ من الثلاثيِّ على زِنَةِ (مفعول) نحو: (مضروب، ومكتوب، ومأسور، ومقهور... من ضربَ، وكتبَ، وأسرَ، وقهر...)، ويُصاغُ من غيرِ الثلاثيِّ على زِنَةِ مَضارِعِ المبنِيِّ للمجهولِ، بإبدالِ حرفِ المضارعةِ ميماً مضمومةً، وفتحَ ما قبلِ آخرِهِ، نحو: مُخْرَجٌ، مُفْتَتَحٌ، مُسْتَشَارٌ من أخرجَ، افتتحَ، استشارَ^(٣)، وتكونُ صياغَتُهُ من الفعلِ المتعدِّي، ولا يُصاغُ من اللازمِ إلَّا مع الجارِ والمجرورِ والمصدرِ^(٤).

أبنيةُ اسمِ المفعولِ

أ. ما جاءَ على زِنَةِ (مفعول)

وردَ هذا البناءُ في المرويَّاتِ نحو (اثنتي عشرة) مرَّةً. ومنها الآتي:

قال ابنُ منظورٍ في بيانِ معنى كلمةِ (مَسُوط): «والمَسُوطُ، وهو خَشَبَةٌ يُحْرَكُ بِهَا مَا فِيهَا لِيُخْتَلِطَ، كَأَنَّهُ يُحْرَكُ النَّاسُ لِلْمَعْصِيَةِ وَيَجْمَعُهُمْ فِيهَا. وفي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٩٦/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٣/٢.

(٢) ينظر: معاني الأبنية: ٥٣.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٢٩١، والنحو الواضح في قواعد اللغة العربية، علي الجارم ومصطفى امين: ٣٢٨/١، والتطبيق الصرفي: ٧٨-٧٩.

(٤) ينظر: اللمع في العربية، لابن جني: ٣٢، ٣٣، ٣٤، وقطر الندى وبل الصدى: ١٨٧.

الله وجهه): لتسطن سوط القدر، وحديثه مع فاطمة، (رضوان الله عليهما): مسوط
حمها بدمي وحمي، أي: ممزوج ومخلوط^(١).

في هذا النص كلمة على زنة (مفول)، هي (مسوط)، وهي من أبنية اسم
المفعول، ومشتقة من الفعل الثلاثي المبني للمجهول (سيط)، والسوط: خلطك
الشيء بالشيء، ومزجه حتى يصبح شيئاً واحداً^(٢)، تتجلى في النص حقيقة، وهي أن
ارتباط الإمام بزوجه الزهراء (رضوان الله عليهما)، لم يكن اعتباراً كسائر الزيجات،
وإنما كان تحصيل حاصل، فهما قد خلط وامتزج لحمهما ودمهما مسبقاً، والدليل ورود
اسم المفعول (مسوط) في الحديث المذكور آنفاً، وهذا يعني أن السوط حدث قبل
الزواج واستمر، وأن هناك من قام بالسوط، ولو عبّر باسم الفاعل بدلاً من اسم
المفعول (مسوط)؛ لكانت المسألة مختلفة؛ فلا يمكن أن يكون السوط قد حدث بنفسه
ولكن اسم المفعول يدل على ذات المفعول، دون ذات الفاعل^(٣)، فحذف الفاعل له
أغراض وغايات منها: عدم معرفة الفاعل، أو الخوف على الفاعل أو منه، والعلم به
بداهة، أو إيجاز الكلام، أو للتعظيم أو التحقير^(٤). ف(مسوط) دلت على من وقع عليه
السوط، وعلى من قام به، وهو الخالق (جل جلاله)، وقد حذف للتعظيم، مع الثبوت
والاستمرار.

الحديث لم يرد في نهج البلاغة، وقد رواه ابن الأثير في النهاية^(٥)، وهو من منظوم

(١) لسان العرب (سوط): ٣٢٦/٧.

(٢) ينظر: العين (سوط): ٢٧٨/٧، وتاج العروس (س و ط): ٣٩١/١٩.

(٣) ينظر: معاني الأبنية: ٥٣.

(٤) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٥٨٣/١.

(٥) ينظر: والنهية في غريب الحديث والأثر (سوط): ٤٢١/٢.

شعره من قصيدة يفخر بها بالفضائل على معاوية^(١).

ب. ما صيغ من غير الثلاثي على زنة (مُفَعَّل)

ورد هذا البناء (مُفَعَّل) في المرويات نحو (خمس عشرة) مرّة، منها ما جاء به ابن منظور في بيان معنى (مُتَبَّر): «وهؤلاء مُتَبَّرٌ مَا هُمْ فِيهِ، أَي: مُكْسَرٌ مُهْلَكٌ، وفي حديث عليّ، (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ): عَجَزُ حَاضِرٌ وَرَأْيٌ مُتَبَّرٌ، أَي: مهلك. وتَبَّرَهُ هُو: كَسَرَهُ وَأَذْهَبَهُ»^(٢).

في النَّصِّ كلمة على زينة (مُفَعَّل)، هي (مُتَبَّر)، وهي من أبنية اسم المفعول، ومشتقة من الفعل الرباعي (تَبَّر)، قال ابن فارس في التَّبَار: «والتَّبَارُ: الهلاك، وأمر مُتَبَّرٌ»^(٣). وقد جاء في الذكر الحكيم قوله تعالى: (إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)^(٤). قَالَ القرطبي (ت ٦٧١هـ) في تفسير الآية «التَّبَارُ: الهلاك، وكُلُّ إِنَاءٍ مُكْسَرٍ مُتَبَّرٌ. وأمر مُتَبَّرٌ، أَي: إِنَّ الْعَابِدَ وَالْمَعْبُودَ مُهْلَكَانِ»^(٥).

وكلام عليّ (عليه السلام)، من كتاب له إلى كميل بن زياد النخعي وهو عامله على (هيت) يُنكرُ عليه تركه دَفَعَ مَنْ يَجْتَازُ بِهِ مِنْ جَيْشِ الْعَدُوِّ طَالِبًا الْغَارَةَ، إِذْ إِنَّ مَنْ

(١) ينظر: الحماسة المغربية، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي (ت ٦٠٩هـ): ٥٦٨/١.

(٢) لسان العرب (تبر): ٨٨/٤.

(٣) مجمل اللغة، لابن فارس (تبر): ١٥٣/١.

(٤) الأعراف: ١٣٩.

(٥) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٢٧٣/٧.

العجز الحاضر أن يهمل الوالي ما وليه، ويتكلف ما ليس من تكليفه^(١). جاء تعبير الإمام (عليه السلام)، بـ (مُتَبَّر) للدلالة على هلاك الرأي، فإذا سبق الرأي بحضور العجز، فلا محالة من هلاكه. ويهلك الرأي إما بهلاك صاحبه، أو برأي آخر، بغض النظر عن صوابه، فجاء تعبير الإمام (عليه السلام)، باسم المفعول (مُتَبَّر) للدلالة على هلاك الرأي برأي آخر، وهذا ضعف بصاحبه.

خامساً: اسم التفضيل

اسم التفضيل: وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة نحو أفضل وأعلم وأكثر على زنة (أفعل)، أي: دل على شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة^(٢). وله وزن واحد هو (أفعل)، وقد ورد في المرويات (أربع) مرّات.

أما حالاته من حيث المعنى؛ فهي ثلاث^(٣):

١- الدلالة على شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة نحو: (أنا أكثر من محمد مالا).

٢- أن يراد به إثبات الوصف لمحلّه من غير نظرٍ إلى تفصيل، (محمدٌ وعليٌّ أعدلا الخلق)، أي: هما العادلان، ولا عدلٌ في غيرهما، وهنا تجب المطابقة.

٣- أن يراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه على شيءٍ آخر في صفته، فلا يكون بينهما

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٧ / ١٤٩.

(٢) ينظر: قطر الندى وبل الصدى: ٢٨٠.

(٣) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٨٨.

وصفٌ مُشترِكٌ، نحو: (العسلُ أحلى من الخلِّ)، و(الشِّتَاءُ أبردُ من الصَّيْفِ)، والمعنى: أنَّ العسلَ زادَ في حلاوتهِ على الخلِّ في هموضتهِ، والشِّتَاءُ زادَ في بردهِ على الصَّيْفِ في حرِّهِ.

ويأتي اسمُ التَّفْضِيلِ في الكلامِ مُجَرَّدًا من الإضافة، أو مُضَافًا، أو مُعَرَّفًا بالألفِ واللامِ. ويكونُ بمعنى بعضٍ، إن أُضِيفَ إلى معرفةٍ، وبمعنى كلِّ، إن أُضِيفَ إلى نكرةٍ؛ ولهذا يُقالُ: (أفضلُ الرَّجُلَيْنِ زيدٌ، وأفضلُ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ)^(١).

يُصاغُ اسمُ التَّفْضِيلِ من الفعلِ الثَّلَاثِيِّ، المُجَرَّدِ، التَّامِ، المُتَصَرِّفِ المَبْنِيِّ للمعلومِ، والقابلِ للتَّفَاوُتِ، فلا يُشْتَقُّ من الأفعالِ الَّتِي لا تَفَاوَتْ فِيهَا نحو: (مَاتَ، وَفَنِيَ، فلا يُقالُ: هو أفنى، وأموتَ)، وأن لا يَكُونِ الوصفُ مِنْهُ عَلَى وَزَنِ (أفعل، فعلاء)^(٢).

وقد وردَ اسمُ التَّفْضِيلِ في مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ في مَروِيَّاتِ الإِمامِ عَلِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامِ)، وَمِنَ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ مَنظُورٍ فِي مَعْنَى (البَشِّ): «البَشُّ: اللُّطْفُ فِي المَسْأَلَةِ وَالإِيقَالِ عَلَى الرَّجُلِ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَضْحَكَ لَهُ وَيَلْقَاهُ لِقَاءً جَمِيلًا، وَالْمَعْنِيَانِ مُقْتَرِبَانِ، وَالْبَشَاشَةُ: طَلَاقَةُ الوَجْهِ. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (رَضِوانُ اللَّهِ عَلَيْهِ): إِذَا اجْتَمَعَ المُسْلِمَانِ فَتَذَاكَرَا غَفَرَ اللَّهُ لَابَشَّهِمَا بِصَاحِبِهِ»^(٣).

فِي النَّصِّ كَلِمَةٌ عَلَى زِنَةِ (أفعل)، هِيَ (أبَشُّ) وَهِيَ اسْمُ تَفْضِيلٍ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ الفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ (بَشَّ)، قَالَ الخَلِيلُ: «البَشُّ: اللُّطْفُ فِي المَسْأَلَةِ، وَالإِيقَالِ عَلَى أَخِيكَ، تَقُولُ:

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ٩٤١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/ ١٧٤-١٧٥، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٢١.

(٣) لسان العرب (بشش): ٦/ ٢٦٦.

بَشَّشْتُ بَشًّا وَبَشَاشَةً»^(١).

قال ابن الأثير في معنى البَشَاشَةِ: «البَشُّ: فَرَحُ الصَّديقِ بِالصَّديقِ، واللُّطْفُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَالإِقْبَالُ عَلَيْهِ، وَقَدْ بَشَّشْتُ بِهِ أَبَشُّ»^(٢)، والبشاشة تعني طلاقة الوجه^(٣).

يَتَجَلَّى فِي النَّصِّ بَعْدَ أَخْلَاقِيٍّ مَهْمٌ، وَهُوَ ضَرْوَةٌ لِقَاءِ الْمُسْلِمِينَ بِالْبَشْرِ وَطَلَاقَةُ الْوَجْهِ، كَمَا أَكْدَتْهَا وَحَثَّتْ عَلَيْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَجَاءَ تَعْبِيرُ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، بِاسْمِ التَّفْضِيلِ (أَبَشُّ) مُضَافًا إِلَى الضَّمِيرِ - وَهُوَ أَحَدُ الْمَعَارِفِ - وَكَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، إِنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ دَلَّ عَلَى (الْبَعْضِيَّةِ)، أَي: كِلَاهُمَا بَشُّ، وَلَكِنِ الْفَائِزُ مَنْ كَانَ أَكْثَرَ بَشَاشَةً، وَهَذَا نُجْمِلُ الْقَوْلَ بِأَنَّ: الْبَشَاشَةَ مُتَجَدِّدَةٌ وَمُلَازِمَةٌ لِأَخْلَاقِ الْمُؤْمِنِ، وَلِكِنَّهَا مُتَفَاوِتَةٌ بَيْنَ هَذَا وَذَلِكَ.

(١) العين (بش): ٦/٢٢٣.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (بش): ١/١٣٠.

(٣) ينظر: تاج العروس (ب ش ش): ١٧/٨٠.

المبحث الثاني المصادر

المصدر لغة

المصدر في اللغة، يعني: الرجوع، صَدَرَ، يَصْدُرُ (بالضَّمِّ)، وَيَصْدِرُ (بالكسْرِ)، صُدُورًا وَصَدْرًا^(١).

المصدر اصطلاحاً

المصدر في الاصطلاح هو: «كُلُّ اسْمٍ دَلَّ عَلَى حَدَثٍ»^(٢). وَعَرَّفَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ بِأَنَّهُ: «اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ»^(٣)، وَسَمَّى ابْنُ عَصْفُورَ الْمَصْدَرَ اسْمَ الْفِعْلِ^(٤).

أصالة المصدر

شَهَدَ الدَّرْسُ اللُّغَوِيُّ الْعَرَبِيُّ اخْتِلَافًا بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ الْبَصْرِيِّ وَالْكُوفِيِّ فِي الْفِعْلِ

(١) ينظر: تاج العروس (ص در): ١٢ / ٢٩٤.

(٢) اللمع في العربية: ١٣١.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٩١.

(٤) ينظر: المقرب: ١ / ١٤٤.

والمصدر، أيهما أصل للآخر؟

ذهب البصريون إلى أصالة المصدر، وما عداه من الفعل وسائر المشتقات فهي فروع منه، ومأخوذة عنه، قال الخليل في المصدر: «أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال»^(١).

أما سيبويه؛ فسمى (المصدر) الحدث. قال: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل»^(٢)، ثم قال في الأفعال: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»^(٣)، وأحداث الأسماء هي المصادر.

وذهب الكوفيون إلى كون الفعل أصلاً للأسماء، وغيرها من المشتقات. يقول الفراء (ت ٢٠٧هـ): «المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له وهو ثان بعده»^(٤).

دلالة المصدر.

يدل المصدر على الحدث المطلق، دون التقييد بزمان، قال العكبري (ت ٦١٦هـ): «فإن لفظ المصدر لا يدل على زمان البتة، وإنما الزمان من ملازماته»^(٥)، وإلى هذا

(١) العين (صدر): ٧ / ٩٤.

(٢) الكتاب: ١ / ٢٠.

(٣) المصدر نفسه: ١ / ١٢.

(٤) معاني القرآن: ٢ / ٦٤.

(٥) مسائل خلافية في النحو: ٤٥.

أشار ابنُ يعيَشَ (ت ٦٤٣ هـ) بقوله: «والمصادرُ لا تدلُّ على الزَّمنِ من جهة اللَّفظِ، وإنَّما الزَّمانُ من لوازمِها وضُرُوراتِها»^(١).

ويمكنُ القولُ: إنَّ الوصفَ بالمصدرِ أقوى دلالَةً من الوصفِ بالصفة؛ لأنَّ الوصفَ بالمصدرِ يُشعرُ بأنَّ الموصوفَ صارَ في الحقيقةِ مخلوقاً من ذلك الفعلِ؛ لكثرةِ تعاطيه له واعتياده عليه، ويدلُّ كذلك على أنَّ هذا المعنى له، مثلُ قولنا: (هذا رجلٌ عدلٌ)؛ فكثرةُ تعاطيه العدلَ، أصبحَ العدلُ من لوازمِهِ، ومن معانيهِ^(٢)، فكأنَّ العدلَ تجسَّدَ به وصارَ مادَّةً له.

وأشهرُ تقسيماتِ الصَّرْفِيْنَ للمصادرِ تقومُ على أساسِ التَّجَرُّدِ والزِّيادَةِ في فعلِهِ، وهذا ما سيعتمدهُ الباحثُ في هذا البابِ.

أولاً: مصادرُ الأفعالِ المُجرَّدةِ

مصادرُ الأفعالِ الثلاثيةِ المُجرَّدةِ

لحظَ الصَّرْفِيُّونَ تعدُّدَ مصادرِ الأفعالِ الثلاثيةِ المُجرَّدةِ، وهذا التعدُّدُ عللُهُ المُبرِّدُ بقوله: «اعلم أنَّ هذا الضَّرْبَ من المصادرِ يَجِيءُ على أمثلةٍ كثيرةٍ بزوائدٍ وغيرِ زوائدٍ؛ وذلك أنَّ مجازها مجازُ الأسماءِ، والأسماءُ لا تقعُ بقياسٍ»^(٣)، ولكنَّ هذه القاعدةُ في الفعلِ الثلاثيِّ خاصَّةٌ، فإذا خرجتِ الأفعالُ من الثلاثيةِ لم يكنْ كُلُّ فِعْلٍ مِنْهَا إِلَّا عَلَى

(١) شرح المفصل: ١ / ٢٣.

(٢) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٦٧.

(٣) المقتضب: ٢ / ١٢٤.

طريقة واحدة ولم تختلف مصادرها»^(١).

أمّا أبنية المصادر التي وردت في المرويات؛ فنذكر منها، بحسب قوتها في الدلالة، الآتي:

١- (فَعَل) بفتح الفاء وسكون العين، تُعدُّ هذه الصيغة مصدرًا قياسيًا مُطَّرِدًا للأفعال الثلاثية (المتعدية) عند أكثر اللغويين، فَعَل يَفْعُل، وفَعَلَ يَفْعُل، وفَعِل يَفْعَل، وغير المتعدية في فَعُل يَفْعُل، والغالبُ في مصادر تلك الأفعال أن تكون على هذا البناء^(٢).

ومن معاني هذه الصيغة (فَعُل) في العربية^(٣):

أ. الغلبة (غلبة المقابل)، نحو: قَهَرَ قَهْرًا، وقَسَرَ قَسْرًا.

ب. الإصابة، والإنالة، نحو: جَلَدَ جَلْدًا، ولَحَمَ لَحْمًا.

ج. الحركة والاضطراب، نحو: رَجَعَ رَجْعًا، ومَضَع مَضْعًا، ودَكَ دَكًّا.

د. الانفعالات، نحو: خَافَ خَوْفًا، وراعَ رَوْعًا، وجَاعَ جَوْعًا.

هـ. التفريق، نحو: فَصَلَ فَصْلًا، وقَطَعَ قَطْعًا.

ودلالات (فَعُل) في اللغة العربية كثيرة، فلا يمكن حصرها في مجالات دلالية

(١) المصدر نفسه: ١ / ٧٢.

(٢) ينظر: المتضرب: ١ / ١٢٤، وشرح الشافية، للرضي: ١ / ١٥٦، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ١٢٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي: ١٦٨، وأبنية المصادر في نهج البلاغة، فائزة عبد الأمير شميران، (رسالة ماجستير): ٣٤، ٣٧.

مُحَدَّدَةٌ، فَهِيَ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى مَعْنَى مُعَيَّنٍ؛ لِذَا يَكُونُ لِلسِّيَاقِ دَوْرٌ مَهْمٌ فِي تَحْدِيدِ دَلَالَتِهَا. وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْبِنَاءُ فِي الْمَرْوِيَّاتِ نَحْوَ (أَرْبَعِينَ) مَرَّةً، وَبِدَلَالَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، مِنْهَا مَا يَأْتِي:

قال ابن منظور في بيان معنى (الوفر): «الوفرُ مِنَ الْمَالِ وَالْمَتَاعِ: الْكَثِيرُ الْوَاسِعُ، وَقِيلَ: هُوَ الْعَامُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْجَمْعُ وَفُورٌ؛ وَقَدْ وَفَرَ الْمَالُ وَالنَّبَاتُ وَالشَّيْءُ بِنَفْسِهِ وَفَرًا وَوُفُورًا وَوَفْرَةً. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): وَلَا ادَّخَرْتُ مِنْ غَنَائِمِهَا وَفَرًا، الْوَفْرُ: الْمَالُ الْكَثِيرُ»^(١).

وردت في النَّصِّ كَلِمَةٌ عَلَى زَيْتَةِ (فَعَلَ) هِيَ (وَفَرًا)، وَهِيَ مِنْ أُبْنِيَةِ مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ، وَمِنْ بَابِ (وَعَدَ يَعِدُ). قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَيْوُمِيُّ (ت ٧٧٠هـ) فِي مَعْنَى (وَفَرَ): «وَفَرَ الشَّيْءُ يُفَرُّ مِنْ بَابِ (وَعَدَ) وَفُورًا، تَمَّ وَكَمَّلَ، وَوَفَرْتُهُ وَفَرًا مِنْ بَابِ (وَعَدَ أَيْضًا)، أَتَمَّمْتُهُ، وَأَكْمَلْتُهُ، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى»^(٢). وَقَدْ يُرَادُ بِ(وَفَرَ) الْكَثْرَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، قَالَ الْفَيْرُوزِزَادِيُّ (ت ٨١٧هـ): «الْوَفْرُ: الْغِنَى، مِنَ الْمَالِ وَالْمَتَاعِ: الْكَثِيرُ الْوَاسِعُ، أَوْ الْعَامُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ»^(٣).

دَلَّ الْمَصْدَرُ (وَفَرًا) عَلَى مَعْنَيْنِ، وَهُمَا: (الْمَالُ، وَالْكَثْرَةُ)، وَلَوْ جِيَءَ بِلَفْظِ (الْمَالِ) بَدَلًا مِنْ (الْوَفْرِ) لَمَا دَلَّ عَلَى الْكَثْرَةِ وَالسَّعَةِ فِي الْغِنَى. وَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ يُضَافَ مَعْنَى جَدِيدٌ إِلَى (فَعَلَ) هُوَ الْكَثْرَةُ.

(١) لسان العرب (وفر): ٢٨٧/٥، وينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٢٠٥/١٦.

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (و ف ر): ٦٦٦/٢.

(٣) القاموس المحيط (الوفر): ٤٩٣/١.

٢- (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين، هِيَ صِيغَةٌ قِيَاسِيَّةٌ فِي (فَعَلَ) اللَّازِمِ (١)، وَتَكُونُ سَمَاعِيَّةً فِي (فَعَلَ) لِازِمًا وَمُتَعَدِّيًا، وَفِي (فَعَلَ) الْمُتَعَدِّي — إِذَا لَمْ يَدُلَّا (فَعَلَ، وَفَعَلَ الْمُتَعَدِّيَانِ) عَلَى حِرْفَةٍ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا — وَفِي (فَعَلَ)، وَفِي (فَعَلَ) اللَّازِمِ، فِي غَيْرِ الْمَعَانِي الَّتِي حَدَّدَهَا اللُّغَوِيُّونَ لِهَذِهِ الصِّيغَةِ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ: كَرُمَ كَرَمًا، وَبَطَرَ بَطْرًا (٢).

لَقَدْ رَبَطَ اللُّغَوِيُّونَ صِيغَةَ (فَعَلَ) بِمَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَهَذِهِ الصِّيغَةُ تَكُونُ مَطَّرَدَةً فِي (فَعَلَ) اللَّازِمِ لِتَدُلَّ عَلَى مَعَانٍ، مِنْهَا (٣):

١. التَّرْكَ وَالزُّهْدُ: نَحْوُ: أَجِمَ أَجْمًا، وَسَنِقَ سَنْقًا، وَغَرَضَ غَرَضًا.

٢. الدَّاءُ وَمَا شَابَهَهُ: وَمِثَالُهُ (وَجِعَ وَجَعًا، وَمَرِضَ مَرَضًا).

٣. الذُّعْرُ أَوْ الْخَوْفُ: وَمِثَالُهُ (فَزَعَا فَزَعًا، وَوَجَلَّ وَجَلًّا، وَجِرَّ وَجْرًا).

٤. الْحَزْنُ وَضِدُّهُ: وَمِثَالُهُ: (حَزِنَ حَزْنًا)، وَقَالُوا: (أَشْرَ أَشْرًا، وَفَرِحَ فَرِحًا).

٥. الْهَيْجُ وَالْخِيفَةُ: نَحْوُ: (أَرَجَ أَرْجًا وَحَمَسَ حَمَسًا)، وَقَالُوا: (سَلِسَ سَلِسًا، وَقَلِقَ قَلِقًا وَهُوَ قَلِيقٌ، وَنَزِقَ نَزِقًا وَهُوَ نَزِيقٌ)

وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْبِنَاءُ فِي مَرْوِيَّاتِ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامِ)، (سَبْعَ عَشْرَةَ) مَرَّةً وَبَدَلَالَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، مِنْهَا الْآتِي:

قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (الجَرَضُ): «وَالجَرِيضُ: أَنْ يَجْرَضَ عَلَى نَفْسِهِ

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٢٣/٢.

(٢) ينظر: المهذب في علم التصريف: ٢١١ - ٢١٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٦ - ٢٥، ٢٤، ٢١، وأبنية المصادر في نهج البلاغة: ٤٥ - ٤٦.

إِذَا قَضَى . وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ: هَلْ يَنْتَظِرُ أَهْلُ بَضَاضَةِ الشَّبَابِ إِلَّا عِلَزَ الْقَلْقِ وَغَصَصَ الْجَرَضِ؟ الْجَرَضُ، بِالتَّحْرِيكِ، هُوَ أَنْ تَبْلُغَ الرُّوحُ الْحَلْقَ، وَالْإِنْسَانُ جَرِيضٌ^(١).

مَّا جَاءَ فِي النَّصِّ كَلِمَةُ (الْجَرَضِ)، هِيَ مُصَدَّرٌ لـ (جَرَضَ)، وَهِيَ قَرِيبَةٌ مِنْ مَعْنَى الدَّاءِ فِي الْإِنْسَانِ، يَقُولُ الْخَلِيلُ: «إِنَّهُ لِيَجْرِضُ الرَّيْقُ عَلَى هَمٍّ وَحَزْنٍ، وَيَجْرِضُ عَلَى الرَّيْقِ غَيْظًا، أَي: يَتَلَعَهُ... وَمَاتَ جَرِيضًا، أَي: مَرِيضًا مَغْمُومًا، وَقَدْ جَرَضَ يَجْرِضُ جَرَضًا شَدِيدًا»^(٢)، وَالْجَرَضُ هُوَ الْغَصَصُ بِالرَّيْقِ خَاصَّةً، وَهَذَا قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ: «الْجَرَضُ: الْغَصَصُ بِالرَّيْقِ يُقَالُ: جَرَضَ يَجْرِضُ جَرَضًا إِذَا اغْتَصَّ»^(٣).

قَالَ ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ: «وَالْجَرِيضُ: الرَّيْقُ يُغَصُّ بِهِ، جَرَضَ بَرِيقَهُ بِالْفَتْحِ، يَجْرِضُ بِالْكَسْرِ، مِثْلَ (كَسَرَ يَكْسِرُ)، وَهُوَ أَنْ يَبْلَعَ رَيْقَهُ عَلَى هَمٍّ وَحَزْنٍ بِالْجُهْدِ»^(٤).

أَرَادَ الْإِمَامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، أَنْ يَذْكَرَ مُصِيرَ الْإِنْسَانِ، وَمَا يَنْتَظِرُهُ مِنْ هُمُومٍ وَهَلَعٍ وَتَوَجُّعٍ، وَالْجَرَضُ مُصَدَّرٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى قَرِيبٍ مِنَ الدَّاءِ فِي الْإِنْسَانِ، وَهَذَا مِنَ الْمَعَانِي الصَّرْفِيَّةِ الَّتِي حَدَدَهَا الصَّرْفِيُّونَ لِهَذِهِ الصِّيغَةِ مِنَ الْمَصَادِرِ.

(١) لسان العرب (جرض): ١٣٠ / ٧.

(٢) العين (جرض): ٤٣ / ٦.

(٣) الجمهرة (ج رض): ٤٥٩ / ١.

(٤) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٢٦٠ / ٦.

مصادر الأفعال الرباعية المجردة

للفعل الرباعي المجرد صيغة واحدة، هي (فَعَلَل)، ويكون لازماً، مثل (حَسَرَج، وَغَرَّغَرَ عِنْدَ الْمَوْتِ)، وامتدادياً، مثل (دَحَرَج)، والمصادر الرباعية تكون أكثر الصيغ تعبيراً عن الحدث، فالتكرير في الصيغة يدل على تكرير الحدث، قال ابن جنبي: «إِنَّكَ تَجِدُ الْمَصَادِرَ الرَّبَاعِيَّةَ الْمُضَعَّفَةَ تَأْتِي لِلتَّكْرِيرِ نَحْوُ: الرَّعْزَعَةُ، وَالْقَلْقَلَةُ، وَالصَّلْصَلَةُ، وَالْقَعْقَعَةُ وَالصَّعْصَعَةُ»^(١)، كما يدل تقطيع الفعل على تقطيع الحدث، نحو: صَرَّصَرَ، جَعَجَعَ، زَلْزَلَ^(٢).

ومنه ما اشتق من أسماء الأعيان، مثل (فَلَفَلَتِ الطَّعَامَ، وَزَعَفَرَتِ الثُّوبَ)، ومنه المنحوت، مثل (بَسْمَلٌ، وَحَوْقَلٌ)^(٣).

أمّا مصدر الفعل الرباعي المجرد (فَعَلَل)، ولما ألحق به من الثلاثي المزيد بحرف، نحو (شَمَلٌ، وَحَوْقَلٌ)؛ فقد اتفق الصرفيون على أن تكون لمصدره صيغتان،

هما: فَعَلَّلَةٌ، وَفَعْلَالٌ، نحو زلزلة وزلزال^(٤).

وقد ورد هذا البناء (فَعَلَل)، في مواضع قليلة في الرويات بلغت (خمس) مرّاتٍ. ومنها ما يأتي:

(١) الخصائص: ١٥٥ / ٢.

(٢) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٧٠.

(٣) ينظر: ضياء السالك إلى أضح المسالك: ٣٨ / ٣.

(٤) ينظر: المتضرب: ٢ / ٩٥ - ٩٦، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ١٣١ - ١٣٢، وشذا العرف:

٥٩ - ٦٠، والمهذب في علم التصريف: ٢٤٧.

قال ابن منظور في بيان معنى لفظة (وَعَوَع): «وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ: وَأَنْتُمْ تَنْفُرُونَ عَنْهُ نُفُورَ الْمُعْزَى مِنْ وَعَوَعَةِ الْأَسَدِ، أَي: صَوْتِهِ. وَوَعَوَاعُ النَّاسِ: ضَجَّتْهُمْ»^(١).

فِي النَّصِّ كَلِمَةٌ عَلَى زِنَةِ (فَعْلَلَةٌ)، هِيَ (وَعَوَعَةٌ)، وَهِيَ مُصَدَّرٌ لِلْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ اللَّازِمِ (وَعَوَعٌ)، وَيَعْنِي فِي اللُّغَةِ، صَوْتًا مِنْ أَصْوَاتِ الْحَيَوَانَاتِ، قَالَ الْخَلِيلُ: «وَالْوَعَوَعَةُ: مِنْ أَصْوَاتِ الْكِلَابِ وَبَنَاتِ آوَى... وَتَقُولُ: وَوَعَوَعَتِ الْكَلْبَةُ وَوَعَوَعَةً، وَالْمُصَدَّرُ الْوَعَوَاعُ، لَا يُكْسَرُ عَلَى (وَعَوَاعٍ) نَحْوِ زَلْزَالٍ كَرَاهِيَةً لِلْكَسْرِ فِي الْوَاوِ»^(٢).

وَالْمُصَدَّرُ الرَّبَاعِيُّ الْمُضَعَّفُ فِيهِ «شَيْءٌ مِنْ حِكَايَةِ لُصُوتِ مَا، وَفِيهِ أَيْضًا تَتَضَحُّ الصَّلَةُ بَيْنَ الصَّوْتِ وَالْمَدْلُولِ وَهُوَ مَا يُدْعَى بِـ (eipotamono) وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نَرُدَّ إِلَى هَذَا جَمِيعَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تُعْرَبُ عَنِ الْأَصْوَاتِ الَّتِي أَلْصَقَهَا الْعَرَبُ بِالْمُصَادِرِ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهَا هَذِهِ الْأَصْوَاتُ»^(٣).

والتَّضْعِيفُ فِي الْكَلِمَةِ يُكْسِبُهَا قُوَّةً وَزِيَادَةً وَمِبَالِغَةً، فَضَالًا عَنْ أَنَّ الْعَرَبَ لَمَحُوا فِي هَذَا التَّضْعِيفِ طَرِيقَةً حَسَنَةً لِحِكَايَةِ الْأَصْوَاتِ^(٤)، وَهَذَا مَا نَلْمَسُهُ فِي خُطَابِ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لِأَصْحَابِهِ الَّذِينَ سَلَكَ بِهِمْ سُبُلَ الْهُدَايَةِ الَّتِي تُوَصِّلُهُمْ إِلَى الْحَقِّ وَالِدَّفَاعِ عَنْهُ، وَهُمْ يَنْفُرُونَ مِنْهُ نَفُورَ الْمُعْزَى مِنْ صَوْتِ الْأَسَدِ، وَهَذَا التَّشْبِيهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، قَدْ يَثَسُّ مِنْ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ ابْتَعَدُوا عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ^(٥)؛

(١) لسان العرب (وعوع): ٤٠٢/٥.

(٢) العين (وعوع): ١١٣/١.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي: ١٩٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٥.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة، عباس الموسوي: ٣٨٢/٢.

فاستعمل المصدر الدال على ديمومة الحدث وتكراره، من دون الارتباط بزمن محدد، وهذه الدلالة من دلالات (فعللة). وأمّا (فعال)؛ فلا شاهد في المرويات عليه.

ثانياً: مصادر الأفعال المزيدة على ثلاثة أحرف

الفعل المزيد: هو ما زيد على حروفه الأصلية حرفاً أو أكثر، وهو في العربية نوعان: مزيد الثلاثي، ومزيد الرباعي، ولكل منهما أبنية ومصادر. وهذه المصادر قياسية، أي: لها صواب مطردة؛ لمعرفة أوزانها، من دون الرجوع إلى المعجمات^(١).

وما ورد من أوزان هذه المصادر في المرويات كان قليلاً. ومنها:

١- (افتعال) وهو مصدر للفعل الثلاثي (افتعل)، المزيد بالهمزة والتاء^(٢). قال سيبويه: «وأمّا افتعلت؛ فمصدره عليه افتعالاً، وألفه موصولة كما كانت موصولة في الفعل، وكذلك ما كان على مثاله، ولزوم الوصل هاهنا كلزوم القطع في أعطيت، وذلك قولك: احتبست احتباساً، وانطلقت انطلاقاً؛ لأنه على مثاله ووزنه»^(٣).

انفردت صيغة (افتعل) ومصدرها (افتعال) بصفة لم تكن موجودة في غيرها من الصيغ، هي صفة (الإبدال) ونعني بالإبدال «جعل حرف مكان غيره»^(٤)، إذ

(١) ينظر: المهذب في علم التصريف: ٢٢٠.

(٢) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٣٧٥، وشرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاستربادي (ت ٧١٥هـ) / ١: ٣٠٠، وجامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: ١٧٠، والنحو الوافي: ٢٠٢ / ٣، والموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني: ٨٨.

(٣) الكتاب: ٧٨ / ٤.

(٤) شرح الشافية، للرضي: ١٩٧ / ٣.

يكون الإبدال في فائها وتائها.

أمَّا التَّاءُ؛ فَإِنَّهَا تُبَدَّلُ طَاءً إِذَا سُبِقَتْ بِأَحَدِ أَصْوَاتِ الإِطْبَاقِ الأَرْبَعَةِ: الصَّادِ، وَالصَّادِ، وَالطَّاءِ، وَالظَّاءِ، فنقول في اصْتَبَرَ: اصْطَبَرَ والمصدر: اصْطَبَارًا، وفي اضْطَرَبَ: اضْطَرَبَ والمصدر اضْطَرَابًا، وفي اطْتَهَرَ: اطْتَهَرَ، إذ وجب الإدغام؛ لاجتماع المثليين، وسكون أولهما، وفي اظْطَلَمَ: اظْطَلَمَ. أمَّا إِذَا سُبِقَتْ التَّاءُ بِالدَّالِ، أَو الذَّالِ، أَو الزَّايِ؛ فَإِنَّهَا تُبَدَّلُ دالًّا، فنقول في (ادْتَانَ) مِنْ دَانَ: (ادَّانَ، ومصدره ادِّيَانًا)، وفي (اذتَكَرَ) مِنْ ذَكَرَ: (اذذَكَرَ، ومصدره اذذَكَارًا)، وبعد الإدغام تصبِحُ (اذكَرَ، اذكَارًا)، وفي (ازتَجَرَ) مِنْ زَجَرَ: (ازدَجَرَ، ومصدره ازدَجَارًا)^(١).

وقد بحثه القدماء في باب الإدغام والإبدال، ودرسه المحدثون في باب الاشتقاق وغيره^(٢).

ذَكَرَ العُلَمَاءُ أَنَّ صِيغَةَ (افْتِعَالَ) تَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ دَلَالِيَّةٍ، أَشْهَرُهَا (المطاوعة، والمشاركة، والانتخاذ، والأخذ، والطلب... وغيرها)^(٣).

وقد ورد هذا الوزن في المرويَّات مرَّتين، منها الآتي:

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: ٣٤٨/٢، وإيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك: ١٨١-١٨٤، وشرح الشافية، للرضي: ٢٧٧/٣، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤/٢٤٤، وشذا العرف: ١٣٤.

(٢) ينظر: المهذب في علم التصريف: ٢٩٢.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٧٣، والممتع في التصريف: ١٣١، والمهذب في علم التصريف: ٨١-٨٢.

لسان العرب (قسر): ٩٢/٥.

قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (قَسْر): «القَسْرُ: القَهْرُ عَلَى الكَرْه، قَسَرَهُ يَقْسِرُهُ قَسْرًا واقْتَسَرَهُ: غَلَبَهُ وقَهَرَهُ، وقَسَرَهُ عَلَى الأمرِ قَسْرًا: أكرهه عليه، واقْتَسَرَتْه أَعْمٌ، وفي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): مَرَّبُوبُونَ اقْتَسَرَا، الاقْتِسَارُ اقْتِعالٌ مِنَ القَسْرِ، وهو القَهْرُ والغَلَبَةُ».

في النَّصْر كلمة (اقْتِسَارًا) على وزن (افْتِعَالًا)، هي مصدرٌ للفعلِ الثلاثيِّ المزيْدِ بحرفين (الهمزة والتَّاء)، ومعنى (الاقْتِسَار)، القَهْرُ والغَلَبَةُ، قال ابنُ فارس: «القَافُ والسَّيْنُ والرَّاءُ يَدُلُّ عَلَى قَهْرٍ وغَلَبَةٍ بِشِدَّةٍ. مِنْ ذَلِكَ القَسْرُ: الغَلَبَةُ والقَهْرُ»^(١).

جاءَ تعبيرُ الإمام (عليه السلام)، بالمصدرِ (اقْتِسَارًا) ليصفَ حالَ العبادِ المملوكينَ بالقوَّةِ، والمغلوبِ على أمرِهِم ومَشِيئَتِهِم. ومهما بلغوا من القوَّةِ والسُّلطانِ، فهم عبادُهُ، لا يخرجون عن إرادته (جَلَّ جلالُهُ)، وإن طال بهم الزَّمَنُ وارتفعتِ الأقدارُ، وهذا المعنى يتناسبُ والمصدرِ (اقْتِسَارًا)؛ لأنَّهُ دَلَّ على المُطاوَعَةِ الخالِيَةِ من الزَّمَنِ المُحدَّدِ. قال الخوئيُّ في معنى الحديث: «أي: مملوكون من قهرٍ وغلبة، وربَّاهم اللهُ سبحانه من صغرهم إلى كبرهم لا عن اختيارٍ منهم حتَّى يكون لهم الخيرة في معصية ربِّهم ومالكهم»^(٢).

٢- (تَفْعِيل)، هي صيغةٌ لمصدرِ الفعلِ الرباعيِّ (فَعَّل)، مُضَعَّفِ العَيْنِ. و(التَّاء) في المصدرِ (تَفْعِيل) ورَدَتْ بدلًا، مِنَ العَيْنِ الزَّائِدَةِ فِي فَعَّل^(٣). وهو مصدرٌ قياسيٌّ، «والمصدرُ من (أَفْعَل) على (إفْعَال)، نحو: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، ومن (فَعَّل) على (تَفْعِيل)، وتَفْعَلَةٌ، وفِعْعَال)،

(١) المقاييس (قسر): ٨٨ / ٥.

(٢) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ٣٨٤ / ٥.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١٣٠ / ٣.

نحو: ذَكَرَ تَذْكَيرًا وَتَذْكَرَةً، وَكَذَّبَ كِذَابًا^(١). بشرط أن يكون صحيح الآخر، وإلا تُحذف ياء التفعيل، ويعوض عنها التاء في تَفْعَلَةٌ^(٢).

ومن معاني صيغة (تَفْعِيل) الدلالية في اللغة العربية، (التكثير، والتعدية، والحكاية، والانتحاذ، والتبعض... وغيرها)^(٣).

وقد وردت في المرويّات (خمس) مرّات، ومنها الآتي:

قال ابن منظور في بيان معنى (هَزَع): «وَهَزَعْتُ الشَّيْءَ: فَرَّقْتُهُ. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ): إِيَّاكُمْ وَتَهْزِيعَ الْأَخْلَاقِ وَتَصْرُفُهَا، مِنْ قَوْلِهِمْ هَزَعْتُ الشَّيْءَ تَهْزِيعًا كَسَرْتُهُ وَفَرَّقْتُهُ»^(٤).

وردت في النَّصِّ كلمة (تَهْزِيع)، وهي مصدرٌ للفعل (هَزَع) مضعّف العين، وتعني في اللغة، «وَهَزَعْتُ الشَّيْءَ: فَرَّقْتُهُ»^(٥).

قال ابن أبي الحديد في معنى الحديث: «تَهْزِيعُ الْأَخْلَاقِ: تَغْيِيرُهَا، وَأَصْلُ الْهَزَعِ: الْكَسْرُ»^(٦)، وقد انتصب المصدر (تهزيع) على التحذير، ولما كان من معاني هذه الصيغة (التبعض) ونعني به التفرقة والتغيير، جاء تعبير الإمام (عليه السلام)،

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف: ٧٤.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٢٨/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/٢٣٧، وشرح الشافية، للرضي: ١/٢٩، والمهذب في علم التصريف: ٨٠، والتطبيق الصرفي: ٣٩.

(٤) لسان العرب (هزع): ٨/٣٧٠، ٣٧١.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم (هزع): ١/١١٨.

(٦) شرح نهج البلاغة: ١٠/٢٨.

بالمصدرٍ ليدلَّ على عدم التَّغييرِ والتَّبعضِ للأخلاقِ، هذا من جانبٍ، ومن جانبٍ آخر، هو دلالةُ المصدرِ بصورةٍ عامَّةٍ، إذ يدُلُّ على الديمومةِ والاستمرارِ، من دون تقيُّدٍ بزمنٍ معيَّنٍ، ومن هذا المنطلقِ نرى أنَّ استمراريَّةَ الأخلاقِ وديمومتها، هي ديمومةٌ للدينِ في المجتمعِ بصورةٍ عامَّةٍ، ولل فردٍ بصورةٍ خاصَّةٍ؛ فمنْ لا أخلاقَ له لا دينَ له، ويؤكِّدُ ذلكَ الحديثُ النَّبويُّ، «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ»^(١).

(١) السنن الكبرى، للبيهقي (ت ٤٥٨هـ): ٣٢٣/١٠.

المبحث الثالث

جمع التّكسير

جمع التّكسير: «هو ما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير ظاهرٍ كرجلٍ ورجالٍ أو مقدّرٍ كفلك للمفرد والجمع»^(١). وقد أخرج الصّرفيون جمعي تصحيح المذكر والمؤنث بعبارة (بتغيير ظاهرٍ)؛ لأنّ جمعي تصحيح المذكر والمؤنث لا تتغيّر فيهما صورة المفرد، أمّا ما دلّ على جمعها؛ فهو من اللّواحق لطرف مفرديهما^(٢). وسُمّي جمع تكسير؛ «لأنّه لم يسلم فيه بناء الواحد»^(٣)، من التّغيير الظاهر أو المقدّر. وهذا الجمع عامٌّ في العقلاء وغيرهم، ذكورًا كانوا أو إناثًا، وهو قسمان: جمع قلة، وجمع كثرة، وأبنيته سبعة وعشرون، منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة^(٤).

أغلب الدّراسات التي تناولت جمع التّكسير كانت تدرسه في قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة؛ ممّا يجعل المادّة قصيرة في قسم، وطويلة في قسم آخر، فارتأيت أنّ

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١١٤/٤.

(٢) ينظر: المهذب في علم التصريف: ١٦٤.

(٣) شرح شذور الذهب، للجوجري (ت ٨١٩هـ): ٢٠٣/١.

(٤) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٨٥، وجامع الدروس العربية: ٢٨/٢.

يكون تقسيمي لتلك الجموع، يقوم على أساس التجرد والزيادة؛ فيكون ثلاثة أقسام: الجموع المجردة، مثل: بُرد، وجُرد، والجموع المزيّدة بحرف واحد، مثل: أنهر، وأبحر، والجموع المزيّدة بحرفين فأكثر، مثل: أزمّنة، ودنانير.

جموع التّكسير المجردة

تندرج تحت هذا القسم مجموعة من الأوزان، فُعل (شُقِر)، وفُعل (شُكِر)، وفُعل (شُرف)، وفُعل (بِدَع)، وتأتي هذه الأوزان للدلالة على جمع الكثرة في الصفات، أو الأسماء، وقد ورد في مرويات الإمام عليّ (عليه السلام) في لسان العرب من هذه الأوزان بدالاتٍ مختلفة ما يأتي:

١- (فُعل) بضمّ الفاء وسكون العين، ويطرّد في كلِّ وصفٍ على وزن (أفعل)، وفي كلِّ صفةٍ على زنة (فَعلاء) مثل: أشقر وشقراء وشُقِر، وأبكم وبكّماء وبُكم^(١)، وهو من أوزان جموع التّكسير الدّالة على الكثرة. (٢)، وقد ورد في المرويات (ثلاث) مرّات.

ويجب كسرّ الفاء (فاء) هذا الجمع إذا كانت عينه (ياءً)، مثل: (بيض، وعين)، وأصلّ الجمع (بيّض، وعين) بضمّ الفاء، وقلبت الضّمة كسرةً؛ لمناسبة (الياء) (٣).

قال ابن منظور في بيان معنى لفظة (مُرّه): «والمُرّه: مرضٌ في العين لترك الكحل، ومنه حديث عليّ، (رضي الله عنه): حُمّصُ البُطون من الصّيام مُرّه العيون من البكاء،

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤/٤٥٧.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/١٣٨٣.

(٣) ينظر: المهذب في علم التصريف: ١٧٣.

هُوَ جَمْعُ الْأَمْرَةِ. وَسَرَابٌ أَمْرَةٌ، أَي: أبيضٌ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ السَّوَادِ^(١).

فِي النَّصِّ كَلِمَةٌ عَلَى زَنَةِ (فُعَل)، هِيَ (مُرَةٌ)، مُشْتَقَّةٌ مِنْ (مَرِهَ، يَمْرَهُ، مَرَهَا)، وَالْمُرْهَةُ: الْبِيَاضُ، فَنَقُولُ: «رَجُلٌ أَمْرَهُ، وَامْرَأَةٌ مَرَهَا»، أَي: خَلَّتْ أَعْيُنُهُمَا مِنَ الْكُحْلِ^(٢)، وَهِيَ جَمْعُ تَكْسِيرِ دَالٍ عَلَى جَمْعِ الْكَثْرَةِ.

وَيَبْدُو أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ فِي الْعَيُونِ خَاصَّةٌ، وَرَبَّمَا تُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهَا مَجَازًا، جَاءَ فِي أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ «وَمِنَ الْمَجَازِ: سَحَابٌ أَمْرَةٌ: أَيْضٌ. وَنَعَجَةٌ مَرَهَا: بِيَضَاءٌ يَقْقُ لَا شَيْئَ بِهَا، وَرَجُلٌ مَرِهَ الْفُؤَادِ: ذَاهِبُهُ مِنْ شِدَّةِ الْمَرَضِ»^(٣)، وَجَاءَ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ: «وَمَرِهَتْ عَيْنُ فُلَانٍ، بِكَسْرِ الرَّاءِ، إِذَا فَسَدَتْ لِتَرْكِ الْكُحْلِ»^(٤)، وَقَدْ يَكُونُ عَيْبًا تُصَابُ بِهِ الْعَيْنُ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «الْمَرَّةُ وَالْمُرْهَةُ بِيَاضٍ تَكْرَهُهُ عَيْنُ النَّاطِرِ»^(٥)، وَلَكِنَّ الْإِمَامَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) جَعَلَ مَرَةَ عَيُونٍ هُوَ لِأَنَّ النَّاسَ الْمُتَّقِينَ سَبَبَهُ الْبُكَاءُ، خَوْفًا مِنْ خَالِقِهِمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهُوَ أَجَلُ مَقَامٍ مِنْ مَقَامَاتِ الْعِبَادَةِ يَصِلُ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ.

جَاءَ تَعْبِيرُ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بِجَمْعِ التَّكْسِيرِ الدَّالِّ عَلَى الْكَثْرَةِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى مَا أَصَابَ عَيُونَهُمْ مِنَ الْمَرِّهِ لِكَثْرَةِ بَكَائِهِمْ خَوْفًا مِنْ خَالِقِهِمْ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَكَادُ يَكُونُ جَدِيدًا عِنْدَ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، إِذْ جَعَلَ هُوَ لِأَنَّ الْعِبَادَ قَدْ فَسَدَتْ عَيُونُهُمْ مِنْ كَثْرَةِ الْبُكَاءِ، وَهُمْ يَرْجُونَ رَحْمَةَ رَبِّهِمْ، وَيَطْلُبُونَ مِنْهُ شِفَاءَهَا، كَمَا يَطْلُبُ الْمَصَابُ

(١) لسان العرب (مره): ١٣/٥٤٠.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (م ره): ٤/٣١٨.

(٣) أساس البلاغة (م ره): ٢/٢٠٨.

(٤) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٧/٢٩١.

(٥) التهذيب (مره): ٦/١٦٠.

بالمره الكُحَل لشفاء ما أصابه، فهم قد استبدلوا الكُحَل الذي يشفي المره بذكر الله وخوفهم منه، فأنزل الإمام رحمة الله (جلّ جلاله) منزلة الكُحَل للعين.

الحديث ورد في نهج البلاغة بالشكل الآتي: «مُرّه العيون من البُكاء، مُخْص البَطُون من الصّيام»^(١)، فيه تقديم جملة (مُرّه) على جملة (مُخْص).

ومعناه كما ذكره الرّواندي «مُرّه العيون، أي: قَرَحَى العيون، من مَرَهَتْ عينُهُ تَرَهُ مَرَهًا: إذا فَسَدَتْ لِتَرِكَ الكُحَل، وهي عَيْنٌ مَرَهَاءُ»^(٢).

٢- (فُعَل) بضمّ الفاء وفتح العين، ذهب الصّرفيون إلى أنّه يطرّدُ جمعًا للاسم على (فُعلة) سواء أكان صحيحًا أم معتلاً أم مضعّفًا، مثل: غُرْفَة وغُرْف، وجمعة وجمّع، عُروة وعُرَى، ونُهية ونُهَى، وعُدّة وعُدّد، وجُدّة وجُدّد، ويأتي في كلِّ وصفٍ على زنة (فُعَل) مؤنث (أفعل) مثل: صُغَرَى وصُغَرَ، وفُضَلَى وفُضَل^(٣)، ويدلُّ هذا الوزن على الكثرة في جموع التّكسير^(٤).

وقد ورد هذا البناء في مواضع متفرّقة في المرويّات بلغت (تسع) مرّات، منها ما يأتي:

قال ابن منظور في بيان معنى لفظه (سُدَف): «وفي حديث عليّ: وكشفت عنهم

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٢٩١ / ٧.

(٢) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ٣٢ / ٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٥٩٣ / ٣، وجمع الهوامع: ٣ / ٣٥٤، والمهذب في علم التصريف: ١٧٤.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣ / ١٣٨٧.

سُدْفُ الرِّيبِ، أَي، ظَلَمُهَا. وَأَسْدَفُوا: أَسْرَجُوا، هَوَزَيْتُهُ، أَي: لُغَةٌ هَوَازِنٌ^(١).

فكلمة (سُدْف) على زنة (فُعَل)، وهي من أبنية جمع التَّكْسِيرِ، الدَّالَّةُ على الكثرة، ومشتقة من الفعل الثلاثي (سَدَفَ)، والسُدْفَةُ بمعنى الظُّلْمَةُ، وقد تكون بمعنى الصَّوءِ، فهي من الأضدادِ، قال الأزهري: «قال أبو عبيد عن أبي زيد: السُدْفَةُ في لغة تميم: الظُّلْمَةُ. قال: والسُدْفَةُ في لغة قيس: الصَّوء»^(٢).

وربما تأتي بمعنى الامتزاج، قال ابن فارس: «السَّيْنُ والدَّالُّ والفَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِرْسَالِ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ غِطَاءً لَهُ. يُقَالُ أَسْدَفْتُ الْقِنَاعَ: أَرْسَلْتُهُ، وَالسُّدْفَةُ: اخْتِلَاطُ الظَّلَامِ»^(٣).

يكشف لنا الإمام (عليه السلام) في حديثه سرَّ الهداية التي جاء بها الرَّسُولُ مُحَمَّدٌ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، فبيَّن اختلاط الظلام بالنور، ليكون مناسباً في تصوير سريان الشك في النفس، فكما يسري الظلام ليغشى الأرض، فإن الشك يسري في قلب صاحبه حتى يجعله صيداً سهلاً للشيطان، وبعد أن جاء النبي الأكرم (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، كشف هذا الظلام الذي خيم على قلوب النَّاسِ؛ لئير لهم درب الهداية ويرشدهم سواء السبيل، فأزال عنهم ظلمات الشك والشبهات بما منحهم الله من العقول^(٤).

وقد تبين لنا أن الإمام (عليه السلام) استعمل لفظة (سُدْف) على هذه الصيغة

(١) لسان العرب (سدف): ١٤٨/٩.

(٢) التهذيب (سدف): ٢٥٦/١٢.

(٣) المقاييس (سدف): ١٤٨/٣.

(٤) ينظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، للخوئي: ٣٨٦/٥.

الدَّالَّةِ عَلَى الكَثْرَةِ؛ لِيُصَوِّرَ لَنَا حَالَ النَّاسِ فِي الجَاهِلِيَّةِ وَتَحَبُّطِهِمْ فِي كَثْرَةِ الصَّلَاةِ لِوَالكُفْرِ وَالابتعادِ عَن سَبِيلِ الحَقِّ وَالرَّشَادِ، فَجَاءَ بِجَمْعِ الكَثْرَةِ لِيُنَاسِبَ مَا كَانَ عَلَيْهِ حَالُهُمْ.

جَمْعُ التَّكْسِيرِ الْمَزِيدَةُ بِحَرْفِ وَاحِدٍ

الصَّيْغُ الْوَارِدَةُ تَحْتَ هَذَا الْقِسْمِ هِيَ (أَفْعُلُ، وَفَعْلَةٌ، وَفَعَلَةٌ، وَفَعَلَى، وَفَعَلَةٌ، وَفَعْلٌ، وَفِعَالٌ، وَفُعُولٌ)، مِنْهَا جَمْعٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى القَلَّةِ، هُوَ (أَفْعُلُ)، وَالباقِي يَدُلُّ عَلَى جَمْعِ كَثْرَةٍ.

وَلَمْ يَرِدْ مِنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ فِي المَرْوِيَّاتِ إِلَّا وَزْنٌ وَاحِدٌ، هُوَ (فِعَالٌ).

وَرَدَ هَذَا الْبِنَاءُ كَثِيرًا فِي المَرْوِيَّاتِ، بَلْ يُعَدُّ مِنْ أَكْثَرِ أَبْنِيَةِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ الدَّالَّةِ عَلَى الكَثْرَةِ وَرُودًا فِي العَرَبِيَّةِ؛ فَيُجْمَعُ بِهِ مَا كَانَ دَالًّا عَلَى الاسْمِ وَالصِّفَةِ^(١).

وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي أَنَّهُ يَكُونُ جَمْعًا لِبِنَاءِ (فَعْلُ)، اسْمًا كَانَ أَوْ صِفَةً، نَحْوُ: كَلْبٌ وَكِلَابٌ، وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ، وَقَفْرٌ وَقِفَارٌ، وَبَحْرٌ وَبِحَارٌ، وَجَعْدٌ وَجِعَادٌ، وَنَحْوِهَا^(٢).

وَيَطَّرِدُ فِي جَمْعِ الْأَوْزَانِ الْآتِيَةِ: فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ، اسْمِينَ أَوْ وَصْفَيْنِ، وَفِي فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ، وَفِي فَعَلٌ، وَفِي فُعْلٌ، وَفِي فَعِيلٌ وَفَعِيلَةٌ، وَكَذَلِكَ فِي فَعْلَانٍ لِلْمَذْكَرِ، وَفَعْلَى وَفَعْلَانَةٌ لِلْمَوْثَنِّ وَفَعْلَانَةٌ^(٣).

(١) ينظر: الممتع في التصريف: ٦٤.

(٢) ينظر: اللمع في العربية: ١٧١، ١٧٤، والخصائص: ٥٩/١.

(٣) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٩٠.

وقد وردَ هذا البناءُ في المرويَّاتِ في مواضعٍ متعدِّدة، منها ما يأتي:

قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (سِمَام): «السَّمُّ والسَّمُّ والسَّمُّ: القتالُ، وجمْعُها سِمَامٌ، وفي حديثِ عَلِيِّ (عليه السَّلَام) يذُمَّ الدُّنْيَا: غِذَاؤُهَا سِمَامٌ، بِالْكَسْرِ؛ هُوَ جَمْعُ السَّمِّ الْقَاتِلِ. وشيءٌ مَسْمُومٌ: فيه سَمٌّ»^(١).

في الحديثِ كلمةٌ على زنة (فَعَال) هي (سِمَام)، وهي من أبنية جمع التَّكْسِيرِ، الدَّالَّةُ على الكثرة، ومشتقَّةٌ من الفعل الثَّلَاثِيَّ (سَمَّ)، والسَّمَامُ «جمعُ السَّمِّ الْقَاتِلِ»^(٢)، ومفردُها (سَمٌّ، وَسُمٌّ)، ومنهم من فرَّقَ بين اللَّفْظَيْنِ في المعنى، فقالوا: السَّمُّ بِالْفَتْحِ سَمٌّ الْحَيَّةُ خَاصَّةً، أَمَّا بِالضَّمِّ؛ فَهُوَ مَطْلُقُ السَّمِّ، وَقَالُوا أَيْضًا: أَهْلُ الْعَالِيَةِ يَقُولُونَ: السَّمُّ وَالشَّهْدُ، بِالضَّمِّ، وَتَمِيمٌ تَفْتَحُ السَّمَّ وَالشَّهْدَ، وَقَالُوا: هُمَا لُغَتَانِ: سَمٌّ وَسُمٌّ^(٣)، وَيُجْمَعُ عَلَى وَزْنِ «سِمَامٍ، وَسُمُومٍ»^(٤)، وَقَدْ أَضَافَ ابْنُ مَنْظُورٍ صَيْغَةً ثَالِثَةً هِيَ (سِمِّ) بِكسر السين^(٥).

أراد الإمام (عليه السَّلَام) أَنْ يَصِفَ لَنَا حَالَ الدُّنْيَا مَعَ مَنْ رَكْنَ إِلَيْهَا، وَاطْمَأَنَّ بِهَا، وَفِي حَدِيثِ الدُّنْيَا «قوله: غِذَاؤُهَا، بِاعتبار ما يلزمها في الآخرة من مرارة العقاب وسوء المذاق»^(٦)، فيرى الإنسانُ الطَّعَامَ، وَتَطْيِبُ لَهُ الْأَلْوَانُ، وَيَحْلُو لَهُ الْمِذَاقُ، فَلَا

(١) لسان العرب (سمم): ٣٠٢/١٢.

(٢) العين (سم): ٢٠٦/٧.

(٣) ينظر: التهذيب (سم): ٢٢٣/١٢.

(٤) تحرير ألفاظ التنبيه، لأبي زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ): ١٧١.

(٥) ينظر: لسان العرب (سمم): ٣٠٢/١٢.

(٦) مجمع البحرين، للشيخ الطريحي (ت ١٠٨٥هـ): ٤٢٣/٢.

يتنبّه لمضان ذلك الطعام، فيقع في سمام الدنيا القاتل؛ فجاء بصيغة جمع التّكسير (سَمَام) الدّالة على الكثرة، لئِناسب ما يكثر في الدُّنيا من مزالق يقع فيها الإنسان يكون نتيجتها الهلاك والعقاب.

نرى تعبير الإمام (عليه السلام) جاء بلفظ (سَمَام) وهو كما ورد جمع (سَمَم) وهو من الأسماء، والتّعبير بالاسم يكون أقوى دلالة من الصّفة؛ لأنّ الاسم يدلُّ على الثُّبوت والاستقرار، فهو من ذاتيّات المُسمّى، ومجرّد من الحدث والتّجدد، فهو جاء مناسباً لما أراد الإمام (عليه السلام).

ومعنى الحديث كما جاء عن ابن أبي الحديد، «والسّمام: جمع سَمَم لهذا القاتل، يُقال: سَمٌّ وسُمٌّ، بالفتح والصّمّ، والجمع سَمَام وسُموم»^(١).

جموع التّكسير المزيّدة بحرفين فأكثر

الصّيغ الواردة تحت هذا القسم كثيرة، وتشمل الجُموع المزيّدة بحرفين، والمزيّدة بثلاثة، وصيغ منتهى الجُموع.

وقد ورد من هذه الأوزان في مرويات الإمام (عليه السلام) بدلالاتٍ مختلفة، منها:

١- (أفعال) ورد هذا البناء كثيراً في المرويّات، بل هو أكثرُ أبنية جُموع التّكسير وروداً في المرويّات؛ فيجمع به ما كان دالاً على الاسم وعلى الصّفة شدوذاً، وهو من أبنية جُموع القلّة^(٢)، وهو مزيد بحرفين (الهمزة، والألف).

(١) شرح نهج البلاغة: ٧/ ٢٣١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٧٠، والمقتضب: ٢/ ١٥٦.

ويكون جمعاً لما لم يطرّد فيه أفعلٌ، كثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وجمل بكسر فسكون وأحمال، وصلب بضم فسكون وأصلاب، وباب وأبواب، وسبب بفتحتين وأسباب، وكتف بفتح فكسر وأكتاف، وعضد بفتح فضم وأعضاد، وجنب بضمّتين وأجناب، ورطب بضمّ ففتح وأرطاب، وإبل بكسرتين وآبال، وضيع بكسر ففتح وأضلاع، وشذّ جمع حمل على وزن أحمال، كما في قوله تعالى: (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) (١)، وكذلك شذّ جمع (زئد وفرخ وربع) على وزن أزناد وأفراخ وأرباع (٢).

وقد ورد هذا البناء في المرويّات (ثاني عشرة) مرّة، منها قول ابن منظور في بيان معنى لفظه (أنجاد): «ورجل نجد ونجد، أي: شديد البأس. وفي حديث عليّ (رضوان الله عليه): أما بنو هاشم فأنجاد أمجاد، أي: أشداء شجعان؛ وقيل: أنجاد جمع الجمع، كأنه جمع نجدًا على نجاد، أو نجاد ثم نجد ثم أنجاد» (٣).

نرى في النصّ كلمتين على زنة (أفعال) هي (أنجاد، وأمجاد)، وهما من أبنية مجموع القلّة، ومشتقتان من الفعل الثلاثي (نجد) و(مجد)، إذ جاء الإمام (عليه السلام) بلفظ الجمع فضلاً عن القلّة فيه.

وأنجاد جمع (نجد، ونجد)، ولا يكون جمعاً لـ (نجد)، «كنصير وأنصار، قياساً

(١) الطلاق: ٤.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢/٤٢٦، وشذا العرف في فن الصرف: ٨٦-٨٧، وجامع الدروس العربية: ٢/٣٣-٣٤.

(٣) لسان العرب (نجد): ٣/٤١٨.

على أن (فَعْلًا، وَفَعْلًا) لَا يَكْسَرَان؛ لَقَلَّتْهُمَا فِي الصِّفَةِ، وَإِنَّمَا قِيَاسُهُمَا الْوَاوُ وَالنُّونُ»^(١)، وَرَبَّهَا أَرَادُوا بِ(أَنْجَادٍ) جَمْعِ الْجَمْعِ، كَأَنَّهُ «جَمَعَ نَجْدًا عَلَى نَجَادٍ أَوْ نُجُودٍ ثُمَّ نُجِدٌ ثُمَّ أَنْجَادٍ»^(٢) وَيَبْدُو أَنَّهُمْ حَمَلُوا هَذِهِ الصِّفَةَ عَلَى الْأَسْمَاءِ، فَجَدُّ وَأَنْجَادٌ كَانَا حَكْمُهُ أَنْ لَا يَجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ إِذَا قُلبَ قَلَّ تَكْسِيرُهُ، وَلَا سِيَّامًا إِنْ كَانَ صِفَةً؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ أَقْلُ مِنَ الْإِسْمِ، لَكِنَّ نَجْدًا لَمَّا وَافَقَ الْإِسْمَ فِي الْبِنَاءِ كُسِرَ كَمَا يَكْسَرُ الْإِسْمُ، وَالْإِسْمُ أَشَدُّ تَمَكُّنًا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ، فَلَا دَاعِيَ لِتَأْوِيلِهِ^(٣).

وَمَعْنَى أَنْجَادٍ فِي حَدِيثِ الْإِمَامِ، (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مَا ضُوعِدَ فِي أَمْرِهِمْ وَشَجَاعَتِهِمْ، فَنَقُولُ: رَجُلٌ نَجْدٌ، أَي: «مَاضٍ فِي أَمْرِهِ، وَشَجَاعَتُهُ»^(٤).

أَمَّا أَمْجَادٌ؛ فَكِرَامٌ، وَهُوَ جَمْعُ مَجِيدٍ، أَوْ مَا جَدٍ، كَأَشْهَادٍ فِي شَهِيدٍ أَوْ شَاهِدٍ^(٥)، فَهَمُّ أَهْلِ شَرَفٍ، وَكِرَامٍ، الْحَدِيثُ لَمْ يُرَوْ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ الْخَطَّابِيُّ (ت ٣٨٨ هـ)^(٦)، وَالزَّمْخَشَرِيُّ^(٧)، وَابْنُ الْأَثِيرِ^(٨).

يَكْشِفُ لَنَا النَّصُّ عَنْ حَقِيقَةِ بَنِي هَاشِمٍ الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الشَّجَاعَةِ، وَالشَّرَفِ

(١) المحكم والمحيط الاعظم (ن ج د): ٣٣٨ / ٧.

(٢) النهاية في غريب الحديث والاثر (نجد): ١٨ / ٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ٦٣١ / ٣.

(٤) العين (نجد): ٨٥ / ٦.

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والاثر (مجد): ٢٩٨ / ٤.

(٦) ينظر: غريب الحديث للخطابي: ١٤٦ / ٢.

(٧) ينظر: الفائق في غريب الحديث (نجد): ٤٠٨ / ٣.

(٨) ينظر: النهاية في غريب الحديث والاثر (مجد): ٢٩٨ / ٤.

والكرم، إذ وصفهم الإمام (عليه السلام) بهذه الألفاظ الدالة على جمع التكسير؛ ليثبت لهم هذه الصفات، وكما هو ثابتٌ لدلالة جمع التكسير الذي يكون أشدَّ تمكيناً في الأسماء، والأسماء أكثرُ ثبوتاً من غيرها من الألفاظ لذاتِ الموصوف، فجاء بجمع القلّة؛ ليكون مناسباً للمجَادِ والأنجاد الذين هم القلّة بين الناس.

٢- (فعاليل) وهذا البناء من أبنية جمع التكسير، الزيدة بأكثر من حرفين، والدالة على منتهى الجموع، ونعني بمنتهى الجموع، كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أو وسطها ساكنٌ مثل: (دراهم، ودنانير)، وله تسعة عشر وزناً^(١).

ويأتي هذا الوزن جمعاً للاسم والصفة «فالاسم نحو: الطنابيب، والفساطيط، والجلابيب. والصفة نحو: الشاليل، والرّعايد، والبهايل»^(٢)، وعلة بنائه على هذه الصيغة جاءت؛ بسبب كونه على خمسة أحرف، ورابعه حرف مدٍّ، فجمع على زنة (فعاليل)^(٣)، ويدلُّ هذا الوزن على الكثرة في الجمع، والمبالغة فيه^(٤).

وقد جاء هذا الوزن في الرويات في مواضع متفرقة بلغت (ست) مرّات، منها قول ابن منظور في بيان معنى كلمة (هَمَّ): «وَفَرَسٌ هَمٌّ، مِثْلُ هَجَفٌ: سَبَّاقٌ كَأَنَّهُ يَلْتَهُمِ الأَرْضَ. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): وَأَنْتُمْ لَهَا مِيمُ العَرَبِ، جَمْعٌ هُمُومٍ الجَوَادِ مِنَ

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/ ٣٢٧، وجامع الدروس العربية: ٢/ ٤٧، والموجز في قواعد اللغة العربية: ١٨٣.

(٢) الكتاب: ٤/ ٢٥٠.

(٣) ينظر: علل النحو، لابن الوراق (ت ٣٨١هـ): ٥٢٣، وشرح الشافية، للرضي: ٢/ ١٨٣.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤/ ١٣٤.

النَّاسِ وَالْخَيْلِ، وَحَكَى سَيَبِيهِ لَهُمْ وَهُوَ مُلْحَقٌ بِزَهْلِقٍ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُدْعَمْ»^(١).
 فِي النَّصِّ كَلِمَةٌ عَلَى زِنَةِ (فَعَالِيلِ) هِيَ (هَآمِيمٌ)، وَهِيَ مِنْ أُبْنِيَةِ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ،
 وَمِنْ صَيْغِ مَنْتَهَى الْجُمُوعِ الدَّالَّةِ عَلَى الْكثْرَةِ، وَمَشْتَقَّةٌ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ (هَمَّ).
 قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي مَعْنَى (هَمَّ): «يُقَالُ: هَمَّتُ السَّيِّءُ، وَقَلَّ مَا يُقَالُ إِلَّا التَّهَمُّتُ:
 وَهُوَ ابْتِلَاعُكَ بِمَرَّةٍ»^(٢)، وَهَمَّ يُجْمَعُ عَلَى (هَآمِيمٍ)، وَيُرَادُ بِهِ «غَزِيرُ الْخَيْرِ»^(٣).
 وَيَطْلُقُ مَجَازًا عَلَى الْخَيْلِ، وَالْإِبِلِ، قَالَ الزَّخْمَشَرِيُّ: «وَمِنَ الْمَجَازِ: جَوَادٌ يَلْتَهُمُ
 الْأَرْضَ، وَفَرَسٌ لَهُمْ وَهُمُومٌ مِنَ اللَّهَامِيمِ. وَإِبِلٌ لَهُمُومٌ: غِزَارٌ أَوْ سِرَاعٌ»^(٤).
 أَمَّا فِي حَدِيثِ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ فَكَانَ يَعْنِي بِ(هَآمِيمٍ) «جَمْعَ هُمُومٍ، وَهُوَ
 الْجَوَادُ مِنَ النَّاسِ، وَالْخَيْلِ»^(٥)، قَالَ الشَّاعِرُ:

لَا تَحْسَبَنَّ بِيَاضًا فِيَّ مَنَقَصَةً إِنَّ اللَّهَامِيمَ فِي أَقْرَابِهَا بَلَقُ^(٦)

الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ فِي النَّهْجِ، «وَأَنْتُمْ هَامِيمُ الْعَرَبِ، وَيَأْفِيخُ الشَّرْفِ، وَالْأَنْفِ

(١) لسان العرب (هم): ٥٥٥ / ١٢.

(٢) التهذيب (هم): ١٦٩ / ٦.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (ل ه م): ٣٣٠ / ٤.

(٤) أساس البلاغة (ل ه م): ١٨٢ / ٢.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (هم): ٢٨٢ / ٤.

(٦) البيت لابن الحبناء، وهو المغيرة بن حبناء، من ربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وكان به برص، الشعر والشعراء، لابن قتيبة: ٣٩٤ / ١.

المُقدِّم، والسَّنامُ الأعظم»^(١)، ومعناه «وأنتم لهاميمُ العربِ، الكلامُ استعارةٌ من قولهم : فرسٌ هَيِّمٌ، إذا كان جوادًا غزيرَ الجري، صرَّحَ بالمعنى ابنُ دريد، وليس المراد: أنتم صَاحِبو الجودِ، كما توهمه الشُّراحُ أخذًا من الجوهريِّ، فهو زَلٌّ في قوله: اللُّهُمومُ الجوادُ من النَّاسِ والخيلِ، ويأفِيخُ جَمْعُ اليافوخِ: الموضعُ الَّذي يتحرَّكُ من رأسِ الطِّفْلِ»^(٢).

يُلَمَسُ في حديثِ الإمامِ (عليه السَّلام) الحثُّ على أمرِ الجهادِ والدَّعوةِ إليه، وعلوُ منزلةِ أصحابه، فقد جعل الإمام (عليه السَّلام) أصحابه لهاميم العربِ في الجودِ والإقدامِ، ولا يَلِيقُ بهم الفِراؤُ والهزيمةُ، وكيف تكونُ عاقبةُ من كانَ من لهاميمِ العربِ، ويأفِيخُ الشَّرَفِ، أنْ يَأْتِيَ اللهُ وهو يحملُ عارَ الفِرارِ، وتَوَلَّىةَ الدُّبْرِ، وهذه أجملُ صورِ الاستعارة؛ إذ جعلَ هؤلاءِ النَّاسِ من لهاميمِ العربِ، وجعلهم يأفِيخُ للشَّرَفِ. قال يحيى المؤيَّد بالله (ت ٧٤٥هـ): «وهم الرُّؤساءُ، فإنَّ استعماله مجموعًا أفصحُ من استعماله مفردًا، وكذا بهاليل، فأما المفردانِ منهما؛ فلا يكادانِ يستعملانِ في الفصاحة»^(٣)، فأتى بصيغةٍ منتهى الجُموعِ الدَّالَّةِ على الكثرةِ والمبالغةِ فضلًا عن الجمعِ نفسه؛ ليكون مناسبًا لما أَرادَه من المدحِ والثناءِ لَمَن كانوا لهاميمَ ويأفِيخُ للشَّرَفِ.

إنَّ من يملك ذوقًا فنيًا وحسًّا مرهفًا، ويتأمَّلُ في تعبيرِ الإمامِ (عليه السَّلام) يُدركُ أنَّه قد حقَّقَ أغراضًا في التأثيرِ بنفوسِ السَّامعينَ، والسَّرُّ في ذلك؛ أنَّ الإمامَ (عليه السَّلام) كانَ دقيقًا في اختيارِ ألفاظِهِ وعبارَتِهِ، إذ يَحْتارُ منها ما يراه قويًّا وواضحًا؛ لِيَحْمِلَهُ المعاني الَّتِي يريدُ نقلَها إلى المجتمعِ، فخرجتُ ألفاظُهُ، وعبارَتُهُ في غايةِ الرِّصانةِ والسَّبكِ، تحملُ في طياتِها أفكارًا ساميةً، وبذلك اتَّسمَ كلامُهُ بقوةِ التأثيرِ في قلوبِ المُتلقِّينَ.

(١) نهج البلاغة، محمد عبده: ١٣٣/٢.

(٢) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ٢٨١/١٠.

(٣) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٢٨/٣.



المبحثُ الرابعُ

أبنيةُ الأفعالِ

الأفعالُ الثلاثيةُ المَزِيدَةُ بحرفٍ واحدٍ

الزِّيَادَةُ فِي الْمِصْطَلِحِ الصَّرْفِيِّ: «إِلْحَاقُ الْكَلِمَةِ مَا لَيْسَ فِيهَا»^(١)، وَهِيَ زِيَادَةٌ فِي أَحْرَفِ الْكَلِمَةِ، أَمَّا الْأَصُولُ؛ فَتَلَازِمُهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَقَدْ تُحْذَفُ لِعَلَّةٍ تَصْرِيْفِيَّةٍ بِخِلَافِ الزَّائِدِ، وَقَدْ دَرَسَ الْأَقْدَمُونَ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ فِي أَغْلَبِ كِتَابِهِمُ الصَّرْفِيَّةَ، وَتَنَاوَلَهَا الْمُحَدِّثُونَ فِي مَوْثِقَاتِهِمْ، وَجَمَعُوهَا، وَهِيَ نَوْعَانُ:

١- زِيَادَةٌ مِنْ خَارِجِ أَصُولِ الْكَلِمَةِ، مَجْمُوعَةٌ فِي عِبَارَةِ (سَأَلْتُمُونِيهَا)^(٢).

٢- زِيَادَةٌ مِنْ أَحْرَفِ أَصُولِ الْكَلِمَةِ، مِثْلَ تَضْعِيفِ أَحَدِهَا، نَحْوِ (سَلَّمَ)^(٣).

وَلَمَّا كَانَتِ الزِّيَادَةُ تَأْتِي إِحْلَاقًا بِالْكَلِمَةِ، فَلَا بَدَّ لَهَا مِنْ زِيَادَةٍ فِي الْمَعْنَى عَلَى مَعْنَى الْكَلِمَةِ الْأَصْلِيِّ، وَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ لِلزِّيَادَةِ غَرَضَيْنِ:^(٤)

(١) شرح المفصل: ١٤٥/٧.

(٢) ينظر: المنصف: ٩٨، والمفصل: ٥٠١، والإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري: ١/١٧٧.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاستربادي: ٥٧٥/٢.

(٤) ينظر: المتع الكبير: ١٣٩ - ١٤٠، وتوضيح المقاصد والمسالك/٣: ١٥٢٦ - ١٥٢٧، والمهذب في علم

الأول: لفظي، هو تكثير الكلمة على سبيل التوسع في اللغة؛ لكي تلحق ببناء الرباعي.

الثاني: معنوي، ويقصد به الحصول على معانٍ جديدةٍ لم تكن موجودةً في الفعل عند تجرّده؛ ولهذا قالوا قديماً: «إنَّ الزيادةَ في المبنى تقتضي - غالباً - زيادةً في المعنى»^(١).

أمَّا الزيادةُ في الفعلِ الثلاثيِّ؛ فتأتي على ثلاثة أضرب:

(أفعل) - (فَعَل) - (فاعل) .

أ- (أفعل)، من مواقع زيادةِ الهمزةِ في الفعلِ، أن تقعَ قبل (فاء) الكلمة^(٢).

ومن أشهرِ معانيها: التعدية، والصيرورة، ووجود الشيءِ على صفةٍ، والسلب^(٣).

ومن ورودِ هذه المعاني في المرويَّاتِ ما يأتي:

١- التعدية: هي أن تجعلَ ما كان فاعلاً للفعلِ الثلاثيِّ مفعولاً به (لأفعل)، موصوفاً بأصل الفعلِ، نحو قامَ زيدٌ وأقمته^(٤). فإذا كان الفعلُ لازماً صارَ بها متعدياً لواحد، وإذا كان متعدياً لواحد صارَ بها متعدياً لاثنين، وإذا كان متعدياً لاثنين، صارَ بها متعدياً لثلاثة، فشأنُها أن تجعلَ فاعلَ الفعلِ الثلاثيِّ مفعولاً به؛ فتنقله من حالة إلى

التصريف: ٧٦.

(١) إسفار الفصح، لأبي سهل الهروي: ١٧٦/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٧٩/٤.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاستربادي: ٢٥٠، ٢٤٩/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٩/١.

أخرى تخالفها؛ فتكسب الجملة مفعولاً به جديداً لم يكن له وجود قبل دخول همزة النقل، ولا يوجد في اللغة ما هو متعدّ لاثنين، صار بالهمزة متعدّياً لثلاثة، إلا «رأى وعلم المتعدّيان لاثنين وما ضمّن معناهما من نَبَأ، وأنْبَأ، وخَبَر، وأخْبَر، وحدث»^(١)، (رأى وعلم زيدٌ بكرًا قائماً)، تقول: أريتُ أو أعلمتُ زيدًا بكرًا قائماً^(٢).

ومما ورد في المرويات من صيغة (أفعل) دالاً على التعدية قول ابن منظور في بيان معنى لفظة (أضرع): «ومنه حديثُ عليّ: أضرعَ اللهُ خُدودكم، أي: أذلّها، ويُقال: لفلانٍ فرسٌ قد ضرعَ به، أي: غلبه»^(٣).

قال ابن سيده: «ضرع إليه، يضرع ضرعاً وضراعةً، فهو ضارعٌ، من قوم ضرعة وضروع، وتضرع، كلاهما: تذلل وتخشع، وأضرعته إليه الحاجة»^(٤)، فنجد معنى (ضرع) ذلٌّ، وهو فعل لازم، فلما أدخل الإمام (عليه السلام) الهمزة عليه صار متعدّياً.

يصف الإمام (عليه السلام) أصحابه في هذه الخطبة بصفاتٍ منها فرارهم وتركهم الجهاد، وإغلاق أبواب بيوتهم خوفاً من مناسير (طلائع) أهل الشام، ثم بين مرضهم، ودواءه، إذ قال: «وإني لعالمٌ بما يصلحكم، ويُقيم أودكم، ولكنني والله لا أرى

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٧٢ / ٢.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام: ٤٨٤، وشذا العرف في فن الصرف: ٢٩، والنحو الوافي: ٥٨ / ٢.

(٣) لسان العرب (ضرع): ٢٢٢ / ٨.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم (ضرع): ٤٠٣ / ١.

إصلاحكم بإفسادِ نفسي»^(١)، ولكنَّ إصلاحهم فيه ضياع لدينه؛ لذلك ترك السَّيف الَّذِي فِيهِ إِصْلَاحُهُمْ، والتجأ إلى الدُّعَاءِ فَقَالَ: (أَضْرَعُ اللَّهَ خُدُودَكُمْ. . .)، أي: أذلَّ وجوهكم، فجاء بلفظِ الخدودِ وأراد الوجوه، وهذا يُسمَّى (تسمية الكلِّ بالجزء).

٢- الصَّيرورة: هيَ من معاني الهمزة الدَّاخلة على الفعل الثلاثيِّ (فَعَلَ)، أي: تكون لصيرورة ما هو فاعل (أفعل) صاحب شيء وهو على وجهين: إمَّا أن يصير صاحب ما اشتقَّ منه، نحو لحم فلان، أي: صار ذا لحم، وإمَّا أن يصيرَ صاحب شيء هو صاحبُ ما اشتقَّ منه، نحو أجرب الرَّجُلِ، أي: صار ذا إبلٍ ذاتِ جربٍ^(٢).

وقال ابنُ منظور في بيانِ معنى لفظة (أكمش): «الكمش: الرَّجُلُ السَّرِيعُ الْمَاضِي، رَجُلٌ كَمَشَ وَكَمِشَ: عَزَوْمٌ مَاضٍ سَرِيعٌ فِي أُمُورِهِ، كَمَشَ كَمَشًا وَكَمَشَ، بِالضَّمِّ، يَكْمَشُ كَمَاشَةً وَأَنْكَمَشَ فِي أَمْرِهِ، الْأَصْمَعِيُّ: أَنْكَمَشَ فِي أَمْرِهِ وَأَنْشَمَرَ وَجَدَّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ: بَادَرَ مِنْ وَجَلٍ وَأَكْمَشَ فِي مَهَلٍ»^(٣).

قال الخليل: «رجلٌ كَمِشَ: عَزَوْمٌ مَاضٍ، كَمَشَ يَكْمَشُ كَمَاشَةً، وَأَنْكَمَشَ فِي أَمْرِهِ»^(٤)، وقد يُرادُ بلفظة (كمش) السُّرعة في كلِّ شيءٍ، قال الزَّخَشَرِيُّ: «وَأَنْكَمَشَ فِي سَعِيهِ وَتَكَمَشَ: أَسْرَعُ»^(٥).

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٠٢/٦.

(٢) ينظر: ديوان الأدب، للفارابي (ت ٣٥٠هـ): ٢/٣٣٧-٣٣٨، وأوزان الفعل ومعانيها، هاشم طه شلاش: ٥٨.

(٣) لسان العرب (كمش): ٣٤٣/٦.

(٤) العين (كمش): ٢٩٩/٥.

(٥) أساس البلاغة (ك م ش): ١٤٦/٢.

نرى في حديث الإمام (عليه السلام) أنه لم يستعمل لفظة (كَمْشَ)، وإنما جاءَ بِ(أَكْمَشَ) ليدلَّ على صيرورة ذلك الإنسان الذي جدَّ وأسرع، بعد أن كان بطيئاً، وفي مهل، أي: في مهلة العمل قبل أن يضيقَ عليه وقتهُ بدنو الأجل^(١)، فدلَّت الهمزة على معنَى زائدٍ في أصلِ الفعلِ، هو الصَّيرورةُ.

٣- المبالغة والتكثير: ومن معاني الهمزة إذا جاءت مزيدةً في بداية الفعلِ، (المبالغة والتكثير)، ولكنَّ هذا المعنى لم يتفق عليه العلماء، إذ ذكره الفارابيُّ، ووافقهُ بعضُ علماء الصَّرف^(٢)، ومنهم من عدَّها بمعنى (فعل) في التقليل والتكثير^(٣)، والأرجحُ أن يكونَ لـ(أفعل) معنَى دالٌّ على المبالغة والتكثير؛ لأنَّ كلَّ صيغةٍ لها معانٍ خاصَّة بها، فلا يصحُّ أن نجعلَ معنى صيغةٍ معيَّنةً في صيغةٍ أخرى، وإن حصلَ بينهما تقاربٌ في الدلالة.

وقد وردَ هذا البناءُ في المرويات دالًّا على المبالغة والتكثير، إذ يقولُ ابن منظور في بيان معنى لفظة (أشنق): «وفي حديث عليٍّ، (رضوان الله عليه): إنَّ أشنقَ لها حَرَمٌ، أي: إنَّ بالغَ في إشناقِها حَرَمَ أنفها»^(٤).

ومعنى (شَنَقَ) شدَّ، قال الخليل: «وشنقتُ رأس الدابة إذا شدته إلى أعلى شجرة أو وتدٍ مُرتفعٍ»^(٥)، ويرادُ به رفعُ الرَّأسِ خاصَّةً، «شنته: إذا مدَّه بالزمام حتَّى يرفع

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٩ / ٣٠.

(٢) ينظر: ديوان الأدب ٢ / ٣٣٧، وشرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ٣ / ٧٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣ / ١١٩.

(٤) لسان العرب (شنق): ١٠ / ١٧٨.

(٥) العين (شنق): ٥ / ٤٣.

رأسه»^(١)، وهذا التعبير يُطلق مجازاً، قال الزمخشري: «ومن المجاز: شَنَّقُ النَّاقَةِ بِالزَّمَامِ أَوْ الْخَطَامِ إِذَا جَذَبَ بِهِ رَأْسَهَا؛ لِيَكْفَهَا كَمَا يَكْبَحُ الدَّابَّةَ بِالْعِنَانِ»^(٢)، وإذا أرادَ الْمُتَكَلِّمُ التَّكْثِيرَ وَالْمُبَالَغَةَ زَادَ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ هَمْزَةً، ولهذا قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «أَشَنَّقُ لَهَا حَرَمًا»، فَأَنْفُ الدَّابَّةِ لَا يُحْرَمُ إِلَّا بِكثْرَةِ الشَّدِّ وَالْجَذْبِ، قَالَ عِيَاضُ بْنُ مُوسَى السَّبْتِيُّ (ت ٥٤٤هـ): «يُقَالُ شَنَّقْتُ النَّاقَةَ وَأَشَنَّقْتُهَا، إِذَا كَفَفْتُهَا، وَعَطَفْتُ رَأْسَهَا بِالزَّمَامِ حَتَّى يُقَارِبَ قَفَّاهَا قَادِمَةَ الرَّحْلِ»^(٣).

وردَ فِي مَعْنَى حَدِيثِ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، «شَنَّقْتُ الْبَعِيرَ أَشَنَّقُهُ شَنَّاقًا، وَأَشَنَّقُهُ إِشَنَّاقًا، إِذَا كَفَفْتَهُ بِزَمَامِهِ وَأَنْتَ رَاكِبُهُ، أَيُّ: إِنْ بَالَعَ فِي إِشَنَّاقِهَا حَرَمَ أَنْفَهَا»^(٤)، وَقَوْلُ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (أَشَنَّقُ)، كَانَ دَالًّا عَلَى الْمُبَالَغَةِ وَتَكْثِيرِ الْفِعْلِ.

ب. (فَعَّلَ) بفتح الفاء وتشديد العين المفتوحة، وهو البناء الثاني للفاعل الثلاثي المزيد بحرف واحد وزيادته داخلية، بتضعيف عينه (فَعَّلَ)، إذ إنَّ (التَّضْعِيفَ) مِنْ أَحْرَفِ الزِّيَادَةِ فِي الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ، وَنَعْنَى بِالتَّضْعِيفِ: زِيَادَةُ أَحْرَفِ أَصُولِ الْكَلِمَةِ، وَلَيْسَ بِالضَّرُورَةِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا مَعَهَا، فَقَدْ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدِّيًا، فَالْمُتَعَدِّيّ نَحْوُ: كَسَّرْتُهُ وَقَطَّعْتُهُ، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيّ نَحْوُ: سَبَّحَ وَهَلَّلَ^(٥).

ذَكَرَ الصَّرْفِيُّونَ لِلْفِعْلِ الْمَزِيدِ بِ(التَّضْعِيفِ) ثَمَانِيَةَ مَعَانٍ (الصَّيْرُورَةِ، وَالتَّكْثِيرِ،

(١) المحكم والمحيط الأعظم (ش ن ق): ١٦٨/٦.

(٢) أساس البلاغة (ش ن ق): ٥٢٤/١.

(٣) مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ٢٥٤/٢.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (ش ن ق): ٥٠٦/٢.

(٥) ينظر: الممتع في التصريف: ١٢٩.

والجعل على صفة، والتسمية، والدعاء للشيء أو عليه، والقيام على الشيء، والإزالة، وأن يراد بها رميته بذلك^(١) ومعنى الرمي كقولنا: شجعتُه وجبته، أي: رميته بالشجاعة والجبين، والمشهور من هذه المعاني أربعة (الصيرورة، والتكثير، والنسبة، والتعدية)^(٢).

وقد وردت صيغة (فعل) في المرويات دالة على التكثير، إذ قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (وشج): «وشجت العروق والأغصان: اشتبكت، ومنه حديث علي: ووشج بينها وبين أزواجه، أي: خلط وألف، يقال وشج الله بينهم توشيجاً، ورحم واشجة ووشيجة: مشتبكة متصلة»^(٣).

ومعنى وشج، اشتبك «يقال: وشجت العروق والأغصان، وكلُّ شيء يشتك فهو واشج»^(٤)، وقال ابن فارس في معنى وشج: «الواو والشين والجيم: كلمة تدل على اشتباكٍ وتداخل»^(٥).

أمّا إذا جاء الفعل (وشج) مضعف العين؛ فإنه يدل على المبالغة والتكثير في الفعل؛ لذلك نرى في حديث الإمام (عليه السلام) الفعل (وشج) جاء مضعف العين؛ ليناسب المعنى الذي أراده الإمام، إذ كان يصف في خطبته خلق الله السموات، وكيف خلط وألف بينها بجليل قدرته، ودقة صنعِه، فتراها ملتحمة، وفيما بينها مترابطة،

(١) ينظر: المصدر نفسه، الجزء والصحيفة أنفسهما، وشرح الشافية، للرضي: ٩٢ / ١ - ٩٦.

(٢) ينظر: المهذب في علم التصريف: ٨٠.

(٣) لسان العرب (وشج): ٣٩٩ / ٢.

(٤) الدلائل في غريب الحديث، للسرقسطي (ت ٣٠٢هـ): ٣٤٠ / ١.

(٥) المقاييس (وشج): ١١٤ / ٦.

مرتفعة بلا عمدٍ، وثابتة بلا وتدٍ، فسبحان الخالق القدير.

الأفعالُ الثلاثيةُ المزيّدةُ بحرفين

هو القسم الثاني من أبنية الفعل الثلاثي المزيّد، ويأتي على خمسة أضرب:

أ. افْعَلَّ ب. افتَعَلَ ج. انْفَعَلَ د. تَفَاعَلَ هـ. تَفَعَّلَ

وزيادةُ هذه الأوزانِ بعضها زيادةٌ خارجيّة، أي: تكون خارجَ أحرف الكلمة الأصليّة، وبعضها زيادةٌ داخلية، ومن هذه الأوزان الواردة في المرويّات (افْعَلَّ، وافتَعَلَ، وانْفَعَلَ)، وبدلالاتٍ مختلفةٍ.

١- (افْعَلَّ) ويأتي هذا الفعلُ لدلالاتٍ ثلاث هي: الدلالةُ على لونٍ أو عيبٍ حسيٍّ^(١)، والدلالةُ على التّكثير في الفعل، والاستعاضة به من (فَعَلَ)، وهي دلالةٌ مرتجلة^(٢)، وهذا الوزنُ من مزيّد الثلاثيِّ، وليس له نظيرٌ في الرُّباعيِّ^(٣).

ومما وردَ في المرويّات دالًّا على اللّون والمبالغة فيه، حديثُ الإمام، (عليه السّلام) الَّذي أورده ابنُ منظور في بيان معنى لفظة (احمَرَّ): «وفي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللهُ تَعَالَى وَجْهَهُ)، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا إِذَا اِحْمَرَّ البَأْسُ اتَّقِينَا بِرَسُولِ اللهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَي: إِذَا اشْتَدَّتْ الحَرْبُ اسْتَقْبَلْنَا العَدُوَّ بِرَسُولِ اللهِ، (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَجَعَلْنَاهُ لَنَا وَقَايَةً»^(٤).

(١) ينظر: شرح الشافية، للرضي: ١١٢/١.

(٢) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي: ٣٩٩.

(٣) ينظر: الممتع في التصريف: ١١٨.

(٤) لسان العرب (حمر): ٢١٠/٤.

قال الخليل في معنى (احمر): «تقول: قد احمر الشيء، إذا لزم لونه فلم يتغير من حال إلى حال»^(١)، وبهذا تكون قد بالغت في زيادة حمرة، وتطلق مجازاً على الموت، «وموت أحمر، واحمر البأس: اشتد»^(٢)، فاحمرار البأس، كلمة مستعارة، أي: اشتدت الحرب حتى احمرت الأرض من الدم^(٣)، فجعل الامام (عليه السلام) البأس (أحمر) مجازاً، ثم بالغ في ذلك اللون الحسي فقال (احمر)، وبهذا الشاهد جمع لبناء (افعل) الداليتين (اللون الحسي، والمبالغة في الفعل).

يصور لنا الإمام (عليه السلام) حال المؤمنين في الحرب واشتدادها، فإذا عظم الخوف من العدو، واشتد عضاض الحرب؛ فزع المسلمون إلى قتال رسول الله (صلى الله عليه وآله) بنفسه، فيُنزل الله تعالى النصر عليهم به، ويؤمنون ما كانوا يخافونه بمكاته عند الله^(٤)، فجعل لبأس جسمًا، ثم جعل لذلك الجسم لونًا أحمر، وبالغ في حمرة؛ لتخرج العبارة بهذه الصورة المؤثرة.

٢- (افتعل)، هو ما زيدت (الهمزة) في أوله، و(التاء) بعد فائه، وحكم (افتعل) أن يكون متعديًا، وقد يجيء إذا كان بمعنى (انفعل) في المطاوعة، فمتى جاء على معنى المطاوعة فهو غير متعد، فإذا قلت: شويته فاشتوى فهو على معنى: انشوى وإذا قلت: اشتويت اللحم، أي: اتخذت شواءً، والأجود في (افتعل) أن يقع متعديًا على غير معنى الانفعال^(٥)، ولها في العربية عدة معانٍ: (المطاوعة، والمشاركة، والاتخاذ،

(١) العين (حمر): ٢٢٦/٣ - ٢٢٧.

(٢) أساس البلاغة (ح م ر): ٢١٢/١.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٤٩/١٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١١٦/١٩.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١٢٦/٣، والمتع في التصريف: ١٣١.



والطلب، والأخذ^(١).

ومما ورد في المرويَّات على زنة (افتعل) دالاً على المطاوعة، حديثه الذي استشهد به ابن منظور في بيان معنى لفظة (ارْتَبَكَ) في وصف من تخبَّط بلا حُجَّةٍ عنده ولا دليل، فقال: «والرَّبُّكَ: أَنْ تُلْقِيَ إِنْسَانًا فِي وَحْلٍ فَيَرْتَبِكَ فِيهِ وَلَا يَسْتَطِيعُ الْخُرُوجَ مِنْهُ وَيَنْسَبُ فِيهِ. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): تَخَيَّرَ فِي الظُّلُمَاتِ وَارْتَبَكَ فِي الْهَلَكَاتِ، ارْتَبَكَ فِي الْأَمْرِ إِذَا وَقَعَ فِيهِ وَنَسَبَ وَلَمْ يَتَخَلَّصْ»^(٢).

معنى الرَّبُّكَ في اللُّغة هو «الْقَاوُكُ إِنْسَانًا فِي الْوَحْلِ، فِيرْتَبَكَ فِيهِ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْخُرُوجَ مِنْهُ. وَالصَّيْدُ يَرْتَبُكَ فِي الْحَبَالَةِ، [إِذَا نَسَبَ فِيهَا] وَارْتَبَكَ الرَّجُلُ فِي كَلَامِهِ: تَتَعَتَّعَ فِيهِ»^(٣)، فهي كلمة تدلُّ على الخَلْطِ، قال ابن فارس: «الرَّاءُ والبَاءُ والكافُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى خَلْطٍ وَاخْتِلَاطٍ، فَالرَّبُّكَ: إِصْلَاحُ الثَّرِيدِ وَخَلْطُهُ، وَيُقَالُ لَهُ حِينَ يُفْعَلُ بِهِ ذَلِكَ الرَّبِيكَةُ، وَيُقَالُ ارْتَبَكَ فِي الْأَمْرِ، إِذَا لَمْ يَكُدْ يَتَخَلَّصْ مِنْهُ»^(٤).

والرَّبُّكَ يُطْلَقُ عَلَى الْمَادِّيَّاتِ (ما شغَلَ حيزًا في الوجود)، أمَّا إِذَا أُطْلِقَ عَلَى غَيْرِ الْمَادِّيَّاتِ؛ فَيَكُونُ مَجَازًا، مثل: ارْتَبَكَ فِي الْوَحْلِ، أَي: نَسَبَ فِيهِ، وَارْتَبَكَ فِي الْأَمْرِ وَارْتَبَكَ فِي كَلَامِهِ، أَي: تَتَعَتَّعَ فِيهِ، وَالصَّيْدُ يَرْتَبُكَ فِي الْحَبَالَةِ^(٥)، هَذَا كُلُّهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ.

(١) ينظر: الممتع في التصريف: ١٣١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/ ٣٠٥، والمهذب في علم التصريف: ٨١-٨٢.

(٢) لسان العرب (ربك): ١٠/ ٤٣١.

(٣) العين (ربك): ٥/ ٣٦٦.

(٤) المقاييس (ربك): ٢/ ٤٨٢.

(٥) ينظر: أساس البلاغة (ربك): ١/ ٣٣٣.

ويبدو أن ما جاء في حديث الإمام (عليه السلام) «... وارْتَبِكْ في...» كان على سبيل المجاز؛ لأنَّ الهلكات لا يُرتبِكُ فيها، فانزل الهلكات منزلة ما يختلط به، وجعل ذلك الإنسان مُرْتَبِكًا في الأمر، أي: نشب فيه ولم يكْدُ يتخلَّصُ منه^(١)، فهو متحيرٌ في الظلمات، مطاوعٌ للهلكات ومختلطةٌ عليه الأمور المشكلات.

ومَّا جاء في المروياتِ على وزنِ افتعلَ دالًّا على (الأخذ):

قال ابنُ منظور في بيانِ معنى لفظَةِ (ارتبِق): «وفي حَدِيثِ عَلِيٍّ: قَالَ لِمُوسَى بْنِ طَلْحَةَ: انْطَلِقْ إِلَى الْعَسْكَرِ، فَمَا وَجَدْتَ مِنْ سِلَاحٍ أَوْ ثَوْبٍ ارْتَبِقْ فاقْبِضْهُ وَاتَّقِ اللَّهَ وَاجْلِسْ فِي بَيْتِكَ، رَبَقْتُ الشَّيْءَ وَارْتَبَقْتَهُ لِنَفْسِي كَرَبَطْتَهُ وَارْتَبَطْتَهُ، وَهُوَ مِنَ الرَّبَقَةِ، أَي: مَا وَجَدْتَ مِنْ شَيْءٍ أَخَذَ مِنْكُمْ وَأَصِيبَ فَاسْتَرَجَعَهُ، وَكَانَ مِنْ حُكْمِهِ فِي أَهْلِ الْبَغْيِ أَنْ مَا وَجَدَ مِنْ مَالِهِمْ فِي يَدِ أَحَدٍ يُسْتَرَجَعُ مِنْهُ»^(٢).

في الحديثِ كلمةُ ارْتَبِقُ، هي فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهول، على زنةِ افتعلَ، ومعناها: «الرَّبُّقُ بالكسر: حبلٌ فيه عدَّةُ عُرَى، تُشَدُّ به البُهْمُ، الواحدة من العُرَى: رَبْقَةٌ... والرَّبُّقُ بالفتح: مصدرٌ قولك: رَبَقْتُ الجديَّ أَرْبَقُهُ وَأَرْبِقُهُ، إذا جعلتَ رأسه في الرَّبْقَةِ، فارْتَبِقْ»^(٣)، وقال ابنُ فارس: «الرَّاءُ والباءُ والقافُ أصلٌ واحدٌ، وهو شَيْءٌ يَدُورُ بِشَيْءٍ. كَالْقِلَادَةِ فِي الْعُنُقِ، ثُمَّ يَنْفَرَعُ. فَالرَّبْقَةُ: الْحَيْطُ فِي الْعُنُقِ»^(٤).

أمَّا الرَّبُّقُ في حديثِ الإمام (عليه السلام)؛ فقد دلَّ على الأخذ؛ لأنَّ صيغة (افتعل)

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٢١٣/٩.

(٢) لسان العرب (ربق): ١١٣/١٠.

(٣) الصحاح (ربق): ١٤٨٠/٤.

(٤) المقاييس (ربق): ٤٨١/٢.

التي ورد فيها الفعل (رَبَقَ) دلَّت على شيئين، احدهما الرُّبُقُ، وهو الحبلُ في العُنُقِ، والآخِرُ الأخذُ، فيكون معنى الحديث أكثرَ تأثيراً في نفسِ المأمورِ، والمُكلَّفِ باسترجاعِ ما أخذَ منه، وكأنَّه يقولُ له استرجعِ المالَ من الآخذِ حتَّى ولو ارتَبَقَهُ في عُنُقِهِ، أي: جعلِ المأخوذَ قِلادةً في عُنُقِهِ، وكانَ من حُكْمِهِ في أهلِ البَغِي ألا يُغْنَمُوا ولا يُسَبَّوا، وإنْ وجدَ من مآلِهِم شَيْءٌ في يَدِ أَحَدٍ اسْتَرْجِعْ^(١).

الحديثُ لم يُذكر في نهجِ البلاغة، وإنَّما ذكره الخطَّابي^(٢)، والزَّخَشَرِيُّ^(٣)، وابنُ الأثير^(٤).

٣- (انْفَعَلَ)، هو ما زيدت فيه (الهمزة، والنون) في أوَّلِهِ، ولا يأتي إلا لازماً^(٥)، ولا يُبنى من لازمٍ، خلافاً لأبي عليٍّ الفارسيِّ (ت ٣٧٧هـ)، إذ قال: إنَّه أتى من لازمٍ^(٦).

أمَّا دلالتُهُ؛ فهي المطاوعةُ، قال ابنُ السَّرَّاج: «هذا البناءُ مجيءٌ للمطاوعةِ نحو: قَطَعْتُهُ فأنْقَطَعَ، وكسرتُهُ فأنكسَرَ»^(٧).

وقد وردَ هذا البناءُ في المرويَّات، دالًّا على معنى المطاوعةِ في قولِ ابنِ منظورٍ في بيانِ معنى كلمةِ (أندمَج): «ومنهُ حديثُ عليٍّ (عليه السَّلام): بَلِ انْدَجَّتْ عَلَيَّ مَكْنُونٌ

(١) ينظر: الفائق في غريب الحديث (ربق): ٣٠ / ٢.

(٢) ينظر: غريب الحديث للخطابي: ١٨٠ / ٢.

(٣) ينظر: الفائق في غريب الحديث (ربق): ٣٠ / ٢.

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (ربق): ١٦١ / ٢.

(٥) ينظر: الممتع في التصريف: ١٢٩.

(٦) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٠٦ / ٣.

(٧) الأصول في النحو: ١٢٦ / ٣.

علم، لو بُحْتُ به لاضطربتُم اضطرابَ الأرشية في الطويِّ البعيدة؛ أي: اجتمعتُ عليه وانطويتُ واندرجتُ»^(١).

ومعنى الاندماج، الدخول، قال ابن قتيبة: «اندماج وادمج وادومج وانكرس، كله إذا دخل في الشيء واستتر به»^(٢)، ونقول: «اندماج الشيطان، إذا اتحد أحدهما بالآخر»^(٣)، وهو مُطَاوَعٌ لَهُ، ومن هذا المعنى يأتي حديث الإمام (عليه السلام)، إذ بيّن حاله وذلك العلم الذي انطوى عليه، فهو مُندَمِجٌ معه، كمن دخل في شيء واستتر به، قال ابن أبي الحديد: «وإنه انطوى على علم، هو ممتنع لموجه من المنازعة، وأن ذلك العلم لا يباح به، ولو باح به؛ لاضطرب سامعوه كاضطراب الأرشية، وهى الجبال في البئر البعيدة القعر»^(٤). وإذا قلنا طاعه العلم فاندماج؛ يكون المعنى مجازاً، ويبدو أن هذا ما أراده الإمام (عليه السلام)، والله أعلم.

الأفعال الثلاثية المزيدة بثلاثة أحرف

هو القسم الثالث من أبنية الفعل الثلاثي المزيد، ويأتي على أربعة أضرب: (استفعل)، وافعول، وافعول، وافعَالَ^(٥)، نذكر منها (استفعل، وافعول)، أمّا (افعول، وافعَالَ)؛ فلم أعر على شاهد عليها في المرويات.

١- (استفعل)، هو ما زيدت (الهمزة، والسين، والتاء) في أوله، وتأتي هذه

(١) لسان العرب (دمج): ٢٧٥ / ٢.

(٢) الجرائيم، لابن قتيبة: ٢٤٢ / ١.

(٣) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (دمج): ٧٦٧ / ١.

(٤) شرح نهج البلاغة: ٢١٣ / ١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٦٠ / ٤، والتطبيق الصرفي: ٤٣.

الصَّيْغَةُ «مَتَعِدِيَّةٌ وَغَيْرُ مَتَعِدِيَّةٌ، فَالْمَتَعِدِيَّةُ نَحْوُ: اسْتَحْسَنْتُ الشَّيْءَ، وَغَيْرُ الْمَتَعِدِيَّةِ نَحْوُ: اسْتَقْدَمَ وَاسْتَأْخَرَ»^(١)، وَمِنْ مَعَانِيهَا، (الطَّلَبُ، وَالتَّحَوُّلُ، وَالتَّخَاذُ، وَتَأْتِي بِمَعْنَى فَعَلَ)^(٢).

وَمَّا جَاءَ عَلَى لِسَانِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَى زِنَةِ (اسْتَفْعَلَ) دَالًّا عَلَى التَّخَاذِ قَوْلِ ابْنِ مَنْظُورٍ فِي بَيَانِ مَعْنَى لَفْظَةِ (اسْتَسْفَرَ): «وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ لِعُثْمَانَ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَسْفَرُونِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ، أَي: جَعَلُونِي سَفِيرًا، وَهُوَ الرَّسُولُ الْمُصْلِحُ بَيْنَ الْقَوْمِ»^(٣)، قَالَ الْفَارَابِيُّ: «السَّفِيرُ: الْمُصْلِحُ بَيْنَ الْقَوْمِ... وَالسَّفِيرُ: الرَّسُولُ»^(٤)، فَلَفْظَةُ (سَفَرَ) تَدُلُّ عَلَى الْإِنْكَشَافِ وَالْجَلَاءِ. وَأَمَّا إِذَا أُطْلِقَ عَلَى السَّفِيرِ بَيْنَ الْقَوْمِ؛ فَيُرَادُ بِهِ الْإِصْلَاحُ؛ لِأَنَّهُ أَرَالَ مَا كَانَ هُنَاكَ مِنْ عَدَاوَةٍ وَخِلَافٍ^(٥).

قَالَ ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ: «اسْتَسْفَرُونِي: جَعَلُونِي سَفِيرًا وَوَسِيطًا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ»^(٦)، أَي: اتَّخَذُونِي سَفِيرًا، وَهَذَا جَاءَ الْبِنَاءُ (اسْتَفْعَلَ) دَالًّا عَلَى التَّخَاذِ.

٢- (أَفْعَوْعَلَ)، هُوَ مَا زِيدَتْ (الْمَهْمَزَةُ) فِي أَوَّلِهِ، مَعَ تَضْعِيفِ (الْعَيْنِ) وَزِيَادَةِ (وَاوٍ) بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ، وَيَأْتِي لِلْمَبَالِغَةِ، وَالتَّكْثِيرِ، وَرُبَّمَا بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ فَلَمْ يَفَارِقْهُ نَحْوُ: اعْرُورَيْتُ

(١) الممتع في التصريف: ١٣٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية، للرضي: ١/ ١١٠.

(٣) لسان العرب (سفر): ٤/ ٣٧٠.

(٤) ديوان الأدب: ١/ ٤٠٥ - ٤٠٦.

(٥) ينظر: المقاييس: ٣/ ٨٢.

(٦) شرح نهج البلاغة: ٩/ ٢٦٢.

الفلو، إذا ركبتُه بغير سرج^(١)، أي: للاستغناء به عن مجردة، وهي دلالة ارتجالية^(٢)، ويكون متعدياً وغير متعدٍّ، فالمُتعدِّي نحو: احلّولتُ الشّيءَ، وغير المتعدِّي نحو: اغدودن النّبتُ، ومعناه على كلّ حالٍ المبالغة في الفعل^(٣).

ومما ورد في المرويّات على هذا الوزن (افعوعل) دالاً على الكثرة والمبالغة، قول ابن منظور في بيان معنى كلمتي (اغدودب واحلولى): «وفي كلام عليّ يدّم الدنيا: اغدودب جانبٌ منها واحلولى، هما افعوعل من العذوبة والحلاوة، هو من أبنية المبالغة»^(٤).

في الحديث كلمتان (اغدودب، واحلولى) هما من الفعل الثلاثيّ المزيد (افعوعل)، والدال على الكثرة والمبالغة، فكلمة (اغدودب)، أصلها الثلاثي (عذب)، وتعني الطيبة، قال الخليل: «عذب الماء عذوبةً فهو عذب طيب»^(٥)، وكذلك تُطلق على كلّ شيءٍ مُستحسنٍ، فنقول: عذب الطعام أو الشراب؛ إذا كان سائغاً حسن الطعم، ونقول: عذب الكلام أو اللحن؛ إذا كان حسن الوقع في الأذن^(٦).

أمّا (احلولى)؛ فأصلها (حلا، يخلو) وتعني الحلاوة، قال ابن دريد: «الخلو:

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٣/١٢٩، والمنصف: ٨١، والمفصل في صناعة الأعراب: ٣٧٤.

(٢) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٤٠٠

(٣) ينظر: الممتع في التصريف: ١٣٣.

(٤) لسان العرب (عذب): ١/٥٨٣.

(٥) العين (عذب): ٢/١٠٢.

(٦) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (عذب): ٢/١٤٧٣.

مَعْرُوفٌ، حَلَا الشَّيْءُ يَحْلُو حَلَاوَةً، فَهُوَ حُلُوٌّ كَمَا تَرَى»^(١).

فإذا أردنا المبالغة، قلنا: «اعْدُوذِبْ، واحْلُوْلِي»^(٢)، وهذا ما جاء في حديث الإمام عليٍّ (عليه السلام)، قال ابن أبي الحديد: «اعْدُوذِبْ: صَارَ عَذْبًا، واحْلُوْلِي: صَارَ حَلْوًا، ومن هاهنا أخذ الشاعر قوله:

ألا إنّما الدنيا غضارةٌ أيكــــة
فلا تكتحلّ عيناك منها بعبرة
إذا أخضرت منها جانبٌ جفّ جانبُ
على ذاهبٍ منها فإنّك ذاهبٌ»^(٣)

(١) الجمهرة (ح ل و): ١ / ٥٧٠.

(٢) ينظر: الصاحبي: ٢٠٣.

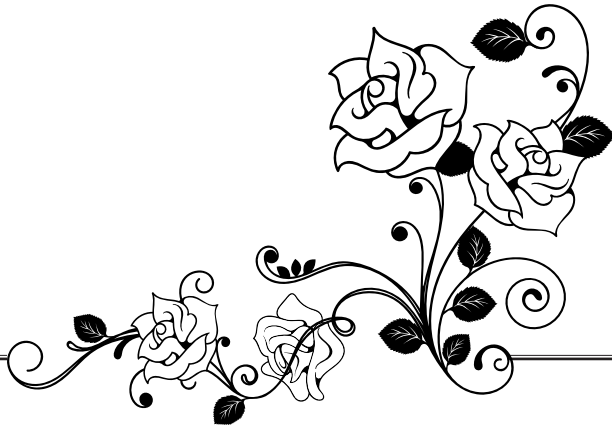
(٣) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٧ / ٢٣٠، والبيتان لابن عبد ربه الأندلسي في العقد الفريد: ٣ / ٤٧.

الفصل الثاني

الدلالة السياقية

المبحث الأول: مفهوم السياق وأنماطه

المبحث الثاني: العلاقات السياقية



توطئة

السياق لغة:

مُشتقٌّ من الجذر اللُّغويِّ (س و ق)، وهو مصدرٌ، ساق يسوق سَوْقًا وسِيقًا، فالمعنى اللُّغويُّ يُشيرُ إلى دلالة الحدث، وسِيقُ الكلامِ تتابعُهُ وأسلوبُهُ الَّذِي يُجْرِي عليه، أي: التَّابع^(١).

وقال الزُّمخشريُّ: «ومن المجاز... هو يسوق الحديثَ أحسنَ سياقٍ، وإليك يساق الحديثُ، وهذا الكلامُ مساقُهُ إلى كذا، وجئتُك بالحديثِ على سَوْقِهِ: على سرِّدِهِ...»^(٢).

أمَّا اصطلاحًا؛ فهو مُستوى من مُستوياتِ التَّحليلِ اللُّغويِّ، وفيه تتحدَّدُ دلالةُ الكلمة؛ لذلك لا يمكنُ معرفة معنى الكلمة ووظيفتها إلا بوجودها في سياقٍ معيَّن، فمعناها يتعدَّدُ تبعًا للسياق الَّذِي تقع فيه^(٣)، قال الدكتور فريد عوض في بيان معنى

(١) ينظر: الصَّحاح (سوق): ١٤٩٨/٤، والمعجم الوسيط (س و ق) (إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار): ١/٦٥٥.

(٢) أساس البلاغة (سوق): ١/٤٨٤.

(٣) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٦٩، والدلالة الإيحائية في الصبغة الافرادية، صفية مطهري: ٢١.

السِّيَاق: «هو علاقة لغويّة، أو خارج نطاق اللّغة يظهر فيها الحدث الكلامي»^(١).

ويُعدُّ السِّيَاق من الوسائل المهمّة في فهم معاني الكلمات، قال فندريس: «والاستعمال الجاري يكتفي دائماً بالعبارات التّقرّيبية؛ لأنّ لديه من الوسائل ما يُجبّبه الوقوع في اللبس، إذ إنّ السِّيَاق يُوضّح معنى كلّ كلمة»^(٢).

وقد حدّد اللّغويّون للسِّيَاق وسائل تربط أجزاء الكلام، «إنّ ما يجعل السِّيَاق سياقاً مترابطاً، إنّما هي ظواهر في طريقة تركيبه ووصفه، لولاها لكانت الكلمات المتجاوزة غير آخذ بعضها بحجز بعض، في علاقات متبادلة تجعل كلّ كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السِّيَاق، وتنقسم الوسائل التي تخلق هذا التّرابط على ثلاثة أقسام: وسائل التماسك السِّيَاقِيّ، ووسائل التّوافق السِّيَاقِيّ، ووسائل التّأثير السِّيَاقِيّ»^(٣).

ومن قبل أشار الجرجانيّ إلى أهميّة هذا التّرابط، فقال: «واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشكُّ، أن لا نظّم في الكلام ولا ترتيب، حتّى يعلّق بعضها ببعض، وينبني بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من النّاس»^(٤).

ويُعدُّ المنهج السِّيَاقِيّ منهجاً قوياً في علم الدّلالة، إذ جعل للسِّيَاق الدور الحاسم في فهم النّصوص وتحديد معاني الألفاظ وضبط دلالاتها، فقد اتّفق اللّسانيّون المعاصرون على أنّ علاقة الكلمة مع الكلمات الأخرى في (النّص، الخطاب) هي التي

(١) علم الدّلالة، فريد عوض: ١٥٧.

(٢) اللّغة: ٣٠١.

(٣) مناهج البحث في اللّغة: ٢٠٣.

(٤) دلائل الإعجاز: ٥٥.

تحدّد معناها، وصرّح زعيمُ المدرسة السِّيَاقِيَّة (فيرث) بأنَّ المعنى لا ينكشفُ إلاَّ من تسييق الوحدة اللُّغوية^(١)، أي: وضعها في سياقاتٍ مختلفةٍ، وعليه فإنَّ دراسةَ دلالاتِ الكلماتِ تتطلَّبُ تحليلاً للأنماطِ السِّيَاقِيَّةِ والطَّبقاتِ المقاميَّةِ التي تردُّ فيها، فمعنى الكلمةِ يتحدّد على وفقِ السِّيَاقِ الذي تردُّ فيه^(٢).

وقد أدرك علماءُنا القدماءُ أهمِّيَّةَ السِّيَاقِ في تحديدِ المعنى، وأثره الحاسِمِ في توجيهِ دلالاتِ العلاماتِ اللُّغويَّةِ، ولا سيَّما في نصِّ القرآنِ الكريمِ، فقد صرّح ابن قيِّم الجوزيَّة (ت ٧٥١هـ) أنَّ السِّيَاقَ «من أكبرِ القرائنِ الدَّالَّةِ على مُرادِ المتكلِّمِ، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مُناظرته»^(٣)، وتعدُّ هذه إشارةً إلى قاعدةٍ مضمونها: أنَّ أفضلَ طريقةٍ للتفسيرِ، هي تفسيرُ القرآنِ بالقرآنِ^(٤).

دلالةُ السِّيَاقِ

هي الدَّلالةُ الحاصلةُ من مُراعاةِ ما يُحيطُ باللفظِ أو التَّركيبِ أو النَّصِّ من كلامٍ سابقٍ أو لاحقٍ قد يشمل النَّصَّ كلَّه أو الكتابَ بأسره، وما يُحيطُ به من ملابساتٍ غيرِ لفظيَّةٍ، أو أحوالٍ تتعلَّقُ بالمُخاطَبِ والمُخاطَبِ، وطبيعةِ موضوعِ الخِطابِ وغرضه والمناسبة التي اقتضتُه، والزَّمانَ والمكانَ الَّذين قيلَ فيهما الكلامُ^(٥).

(١) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٦٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٨.

(٣) بدائع الفوائد: ٩/٤ - ١٠.

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ): ١٧٥ / ٢.

(٥) ينظر: دلالة السياق في القصص القرآني، محمد عبد الله يوسف: ١٧.

وتقسم أنماط السياق على أربعة أقسام^(١):

أولاً: السياق اللغوي

ثانياً: السياق العاطفي

ثالثاً: سياق الموقف (الحال)

رابعاً: السياق الثقافي

تناول الباحث في هذا الفصل مفهوم السياق وأنماطه، وتمثّل بدراسة السياق اللغوي، والسياس العاطفي، وسياس الحال، وتجاوز السياق الثقافي؛ نظراً لعدم توافر الشواهد اللغوية عليه في المرويّات، ثمّ عرض شواهد على تلك السياقات من المرويّات، بعد ذلك تناول العلاقات السياقية وكانت على خمسة أساليب، الاستفهام، والأمر، والنهي، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف، ثمّ بيّن معنى كلّ أسلوب، وكيفية دراسته عند القدماء والمحدثين، ثمّ عرض شواهد على تلك العلاقات من المرويّات، وموازنة تلك المرويّات بما جمعه الشريف الرضيّ في نهج البلاغة.

(١) ينظر: المعجم اللغوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، محمد أحمد أبو الفرج: ١٢١، وعلم الدلالة،

أحمد مختار عمر: ٦٩.

المبحثُ الأوَّلُ

أنماطُ السِّيَاقِ

أولاً: السِّيَاقُ اللُّغَوِيُّ

يُرَادُ بِهِ نَسَقُ الكَلَامِ الَّذِي يَقُومُ عَلَى ارْتِبَاطِ الأَلْفَاظِ بِعَلَاقَاتِ سِيَاقِيَّةٍ بِمَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا^(١)، أَوْ هُوَ «حَصِيلَةُ اسْتِعْمَالِ الكَلِمَةِ دَاخِلَ نِظَامِ الجُمْلَةِ مُتَّجَاوِرَةً وَكَلِمَاتٍ أُخْرَى، مِمَّا يُكْسِبُهَا مَعْنَى خَاصًّا مَحْدَدًا»^(٢)، وَيُمْكِنُ القَوْلُ إِنَّهُ مَجْمُوعُ القَرَائِنِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي تَسَاعِدُ عَلَى فَهْمِ مَعْنَى مَعْيَنٍ لِلْفِظِّ مَا^(٣). وَمِنْ أَهَمِّ القَرَائِنِ الدَّلَالِيَّةِ المُسَاعِدَةِ عَلَى فَهْمِ المَعْنَى هُوَ حُسْنُ التَّأْلِيفِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الأَهْمِيَّةِ قُدَامَى العُلَمَاءِ، مِنْهُمْ: أَبُو هَلَالِ العَسْكَرِيِّ فِي قَوْلِهِ: «وَحُسْنُ التَّأْلِيفِ يَزِيدُ المَعْنَى وَضُوحًا وَشَرَحًا، وَمَعَ سَوْءِ التَّأْلِيفِ وَرَدَاءَةِ الرَّصْفِ وَالتَّرْكِيبِ شَعْبَةٌ مِنَ التَّعْمِيَةِ، فَإِذَا كَانَ المَعْنَى سَبِيًّا، وَوَصَفُ الكَلَامِ رَدِيًّا لَمْ يَوْجِدْ لَهُ قَبُولٌ، وَلَمْ تَظْهَرْ عَلَيْهِ طَلَاوَةٌ، وَإِذَا كَانَ المَعْنَى وَسْطًا، وَرَصْفُ الكَلَامِ جَيِّدًا كَانَ أَحْسَنَ مَوْقِعًا، وَأَطْيَبَ مُسْتَمْعًا... وَحُسْنُ الرَّصْفِ أَنْ تُوَضَعَ الأَلْفَاظُ فِي مَوَاضِعِهَا، وَتُمْكَنَ فِي أَمَاكِنِهَا، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِيهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ،

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٩٩.

(٢) مبادئ اللسانيات: ٣٥٥.

(٣) ينظر: المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث: ١١٦.

والحذف والزيادة إلا حذفًا لا يفسد الكلام، ولا يعمي المعنى، وتضمُّ كلُّ لفظٍ منها إلى شكلها، وتُضافُ إلى لفظها»^(١)، ويرادُ بحُسنِ التَّأليفِ الحِصيلةُ النَّهائيَّةُ لمجموعِ الكلماتِ.

وكذلك أشارَ الزُّركشيُّ إلى أهمِّيَّةِ السِّيَاقِ بقوله: «دلالةُ السِّيَاقِ: فإنَّها ترشِّدُ إلى تبيينِ المُجملِ والقَطعِ بعدمِ احتمالِ غيرِ المرادِ وتخصيصِ العامِّ وتقييدِ المطلقِ وتنوعِ الدَّلالةِ...، وانظرُ إلى قوله تعالى: (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)^(٢)، كيف تجدُ سياقهُ يدلُّ على أنَّه الدَّلِيلُ الحَقِيرُ»^(٣)، إذ لا يُرادُ بالآيةِ ظاهرٌ معناها، وإنَّما يُرادُ بها التَّهكُّمُ، والمعنى: أنَّكَ أَنْتَ الدَّلِيلُ المُهان؛ لأنَّها صفةٌ للكافرِ وليسَ للمسلمِ بقرينةِ السِّيَاقِ، فقد تقدَّمتْها تهديدٌ بالعذابِ الأليمِ يومِ القيامةِ، وهو ما نبهَ عليه قدامى البلاغيين^(٤).

ومن أمثلةِ السِّيَاقِ اللُّغويِّ في العربيَّةِ كلمةُ (عين)^(٥)، فهي تردُّ في سياقاتٍ لغويَّةٍ متعدِّدةٍ، تحملُ في كلِّ سياقٍ معنىً معيَّنًا، فمثلًا: (عينُ الطِّفْلِ تَوَلُّهُ)، وهنا العينُ الباصِرةُ، دلَّ على ذلك السِّيَاقُ، وهو ما جاء بعدها لفظةُ (تَوَلُّهُ)، وقولنا: (في الجبلِ عينٌ جارِيَةٌ)، ونعني بالعينِ عينَ الماءِ، بقرينةِ لفظةِ جارِيَةٌ، وكذلك قولنا: هذا عينٌ للعدوِّ، وذاك عينٌ من الأعيانِ، فلكلِّ لفظةٍ معنىٌ خاصٌّ بها دلَّ عليه السِّيَاقُ اللُّغويُّ.

ومن أمثلتهِ لفظةُ (جَذْرُ)، فهي تعني عند علماءِ الرِّياضيَّاتِ رقمًا معيَّنًا، وعند علماءِ

(١) كتاب الصَّناعتين: ١٦١.

(٢) الدخان: ٤٩.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٢ / ٢٠٠.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم، للسكاكي (ت ٦٢٦هـ): ١٧٧، والإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني (ت ٧٣٩هـ): ٨٥ / ٣.

(٥) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ١٨٦.

الأحياء العروق الممتدة في الأرض، وعند اللغويين أصل الكلمة، وهكذا^(١).

ومن المؤكد أن ما ذُكر ينطبق على أكثر المفردات حين ترد في السياق، فالكلمة لها معنى خاص في المعجم، ولها معنى آخر مختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه.

ورد في مرويات الإمام علي (عليه السلام) في لسان العرب ألفاظ فسرها السياق اللغوي، منها ما يأتي:

قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (الضغث): «وفي حديث علي (عليه السلام) في مسجد الكوفة: فيه ثلاث أعين أنبتت بالضغث؛ يريد به الضغث الذي ضرب به أيوب (عليه السلام) زوجته، والجمع من ذلك كله: أضغاث»^(٢).

قال الفراهيدي في معنى (الضغث): «والضغث: قبضة قضبان يجمعها أصل واحد»^(٣)، مثل: «الأسل، والكراث، والشمام»^(٤).

ومما ورد من معاني (الضغث) في التهذيب «الضغث من الخير والأمر: ما كان مختلطاً لا حقيقة له»^(٥)، ومن معانيها أيضاً «الحلم الذي لا تأويل له ولا خير فيه»^(٦).

وهذه المعاني لكلمة (ضغث) لا يحدّد معناها إلا السياق الواردة فيه، فإمّا أن يأتي

(١) ينظر: علم اللغة بين التراث والمعاصرة، عاطف مذكور: ٢٣٨.

(٢) لسان العرب (ضغث): ١٦٤ / ٢.

(٣) العين (ضغث): ٣٦٣ / ٤.

(٤) التهذيب (ضغث): ٤٩ / ٨.

(٥) المصدر نفسه، الجزء والصحيفة أنفسهما.

(٦) المحكم والمحيط الأعظم (ضغث): ٤٠١ / ٥.

لفظاً قبلها، أو بعدها في الجملة التي ترد فيها، فيبين دلالتها المقصودة.

أمّا ما جاء في حديث الإمام (أُنْبِتَتْ بِالضُّغْتِ)؛ فأراد بالضُّغْتِ النَّبَاتِ؛ بدليل السِّيَاقِ اللُّغَوِيِّ الَّذِي وَرَدَتْ فِيهِ، وَالْقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَى ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ لَفْظِ (أُنْبِتَتْ)، فَكَانَ الضُّغْتُ النَّبَاتَ الْمَعْرُوفَ آنَذَاكَ.

ومعنى الحديث كما ذكره ابنُ أبي الحديد في شرحه «قال ابنُ قتيبة: قوله: (أُنْبِتَتْ بِالضُّغْتِ) أَحْسَبُهُ الضُّغْتُ الَّذِي ضَرَبَ أَيُّوبُ أَهْلَهُ. وَالْعَيْنُ الَّتِي ظَهَرَتْ لَمَّا رَكَضَ الْمَاءُ بِرَجْلِهِ. قَالَ: وَالْبَاءُ فِي (بِالضُّغْتِ) زَائِدَةٌ، تَقْدِيرُهُ: أُنْبِتَتْ الضُّغْتُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ)^(١)، وَكَقَوْلِهِ: (يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ)^(٢)»^(٣)، وَالكَلِمَةُ مِنْ حَدِيثِهِ لَهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَهُوَ يَذْكُرُ مَسْجِدَ الْكُوفَةِ، «فِي زَاوِيَتِهِ فَارَ التَّنُورُ، وَفِيهِ هَلَكَ يَغُوثٌ وَيَعُوقُ، وَهُوَ الْفَارُوقُ، وَمِنْهُ يَسْتَرُّ جَبْلَ الْأَهْوَازِ، وَوَسَطُهُ عَلَى رَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَفِيهِ ثَلَاثُ أَعْيُنٍ أُنْبِتَتْ بِالضُّغْتِ، تَذْهَبُ الرَّجْسَ، وَتَطَهِّرُ الْمُؤْمِنِينَ: عَيْنٌ مِنْ لَبْنٍ، وَعَيْنٌ مِنْ دَهْنٍ، وَعَيْنٌ مِنْ مَاءٍ، جَانِبُهُ الْأَيْمَنُ ذَكَرٌ، وَفِي جَانِبِهِ الْأَيْسَرِ مَكْرٌ، وَلَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ لَأَنْوَهُ لَوْ حَبِوًّا»^(٤).

ومما ورد من الألفاظ في المرويات دالاً على معناها السِّيَاقِ اللُّغَوِيِّ لَفْظَةُ (كُوثِي)، إِذْ قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «وَلَقَدْ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَةَ يَقُولُ سَمِعْتُ عَلِيًّا، عَلَيْهِ

(١) المؤمنون: ٢٠.

(٢) الإنسان: ٦.

(٣) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٩/١٣٢.

(٤) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٩/١٣١-١٣٢.

السَّلَام) يَقُولُ: مَنْ كَانَ سَائِلًا عَنْ نِسْبَتِنَا، فَإِنَّا نَبْطُ مِنْ كُوْتِي^(١).

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي مَعْنَى (كُوْتٍ): «كُوْتُ الزَّرْعِ تَكْوِينًا إِذَا صَارَ أَرْبَعَ وَرَقَاتٍ وَخَمْسَ وَرَقَاتٍ، وَهُوَ الْكُوْتُ»^(٢).

وجاء في تاج العروس في بيان معنى (كُوْتِي)، «وكُوْتِي، بِالضَّمِّ، ثَلَاثُ مَوَاضِعَ: بَلْدَةٌ (بِالْعِرَاقِ) بِبَابِلَ، وَتُسَمَّى كُوْتِي الطَّرِيقِ، وَكُوْتِي رَبًّا: مِنْ نَاحِيَةِ بَابِلَ، بِأَرْضِ الْعِرَاقِ أَيْضًا، وَهِيَ أَوْلَادُ سَيِّدِنَا الْخَلِيلِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَطَرِحَ فِي النَّارِ، وَمَحَلَّةٌ بِمَكَّةَ لِبَنِي عَبْدِ الدَّارِ بْنِ قُصَيٍّ»^(٣). وهذه المعاني كلها واردة، ومن الممكن أن يذهب إليها قول الإمام، إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَحْدُثُهَا، وَيُصَحِّحُ قَوْلَ مَنْ ذَهَبَ خِلَافَ ذَلِكَ، هُوَ السِّيَاقُ، إِذْ أَرَادَ الْإِمَامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بِ(كُوْتِي): الْعِرَاقُ؛ لِمَجِيءِ كَلِمَةِ (نَبْطُ) قَبْلَهَا وَتَعْنِي فِي اللُّغَةِ «قَوْمٌ يَنْزِلُونَ سَوَادَ الْعِرَاقِ، وَالْجَمِيعُ: الْأَنْبَاطُ»^(٤)، وَلَوْ أَرَادَ كُوْتِي مَكَّةَ، لَمَا قَالَ نَبْطُ، وَكُوْتِي الْعِرَاقِ هِيَ قَرْيَةٌ وَلَدَهَا إِبْرَاهِيمُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)^(٥)، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «وَإِنَّمَا أَرَادَ عَلِيُّ أَنَّ أَبَانَا إِبْرَاهِيمَ كَانَ مِنْ نَبْطِ كُوْتِي، وَأَنَّ نَسَبَنَا انْتَهَى إِلَيْهِ»^(٦)، وَمَا أَوْصَلْنَا إِلَى هَذَا الْمَعْنَى هُوَ وُرُودُ كَلِمَةِ (كُوْتِي) فِي ذَلِكَ السِّيَاقِ اللَّغَوِيِّ.

وقال ابن منظور في بيان معنى كلمة (دهاقًا): «ودَهَقَ الماءَ وأدَهَقَه: أفرغهُ إفْرَاغًا

(١) لسان العرب (كوث): ١٨١/٢.

(٢) التهذيب (كوث): ١٨٥/١٠.

(٣) تاج العروس (كوث): ٣٣٦/٦.

(٤) العين (نبط): ٤٣٩/٧.

(٥) ينظر: غريب الحديث، للخطابي: ٧٢/٣.

(٦) ينظر: التهذيب (كوث): ١٨٦/١٠.

شَدِيدًا، وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): نُظْفَةٌ دِهَاقًا وَعَلَقَةٌ مُحَاقًا، أَي: نُظْفَةٌ قَدْ أُفْرِغَتْ إِفْرَاغًا شَدِيدًا، مِنْ قَوْلِهِمْ أَذْهَقْتُ الْمَاءَ أَفْرَغْتَهُ إِفْرَاغًا شَدِيدًا، فَهُوَ إِذَا مِنْ الْأَضْدَادِ»^(١).

والدهاق في اللُّغَةِ يَعْنِي: الْإِمْتَلَاءَ، «وَكَأْسٌ دِهَاقٌ: مَلَأَى، وَأَذْهَقْتُهَا: شَدَدْتُ مَلَأَهَا»^(٢)، وَيَأْتِي بِمَعْنَى التَّقْطِيعِ، «دَهَقْتُ الشَّيْءَ: كَسَرْتَهُ وَقَطَعْتَهُ»^(٣)، وَرَبَّمَا يَأْتِي بِمَعْنَى الْإِفْرَاقِ، كَمَا قَالَ ابْنُ فَارَسٍ: «وَأَذْهَقْتُ الْمَاءَ، إِذَا أَفْرَغْتَهُ إِفْرَاغًا شَدِيدًا»^(٤)، وَجَاءَ فِي كِتَابِ الْأَفْعَالِ، لِابْنِ الْقَطَّاعِ (ت ٥١٥ هـ): دَهَقْتُ الرَّجُلَ دَهَقًا: أَنْعَبْتُهُ، وَدَهَقَ مِنْ الْمَالِ دَهَقَةً أَعْطَيْتُهُ، وَدَهَقْتُهُ: غَمَزْتُهُ غَمَزًا شَدِيدًا، وَدَهَقْتُ الْمَاءَ: صَبَبْتُهُ، وَأَيْضًا عَذِبْتُهُ»^(٥).

أَصْبَحَ لَدَيْنَا عِدَّةٌ مَعَانٍ لِكَلِمَةِ (دِهَاقٍ) مِنْهَا الْإِمْتَلَاءُ الشَّدِيدُ، وَالْإِفْرَاقُ الشَّدِيدُ، وَالتَّكْسِيرُ وَالتَّقْطِيعُ، وَلَا يَمِيزُهَا إِلَّا السِّيَاقُ، ائْتَانِ مِنْهَا مُتضَادَّانِ، هُمَا: الْإِمْتَلَاءُ، وَالْإِفْرَاقُ، فَوْجُودُ كَلِمَةِ (نُظْفَةٌ) فِي حَدِيثِ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ذَهَبَ بِمَعْنَى لَفْظَةِ (دِهَاقٍ) إِلَى الْإِمْتَلَاءِ، أَوْ الْإِفْرَاقِ، أَي: نُظْفَةٌ قَدْ أُفْرِغَتْ إِفْرَاغًا شَدِيدًا «مِنْ قَوْلِهِمْ أَذْهَقْتُ الْمَاءَ إِذَا أَفْرَغْتَهُ إِفْرَاغًا شَدِيدًا»^(٦)، أَوْ نُظْفَةٌ قَدْ ائْتَلَتْ ائْتَلًا شَدِيدًا بِجَرَائِمِ الْحَيَاةِ^(٧)، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ السِّيَاقِ الَّذِي وَرَدَتْ فِيهِ لَفْظَةُ (دِهَاقٍ)، إِذْ تَقَدَّمَ

(١) لسان العرب (دهق): ١٠/١٠٦.

(٢) العين (دهق): ٤/٣٢٦.

(٣) غريب الحديث، للخطابي (دهق): ٤/١٤٧٨.

(٤) مجمل اللغة (دهق): ١/٣٣٧.

(٥) ينظر: كتاب الأفعال، لابن القطاع: ١/٣٤٠.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (دهق): ٢/١٤٥.

(٧) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٦/٢٦٩.

لفظة (نُظْفَةٌ) وهي تعني الماء القليل، «والنُّظْفَةُ: مَعْرُوفَةٌ وَكُلُّ مَاءٍ مُجْتَمَعٍ نُظْفَةٌ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا قَلِيلًا»^(١).

وربما أراد الإمام علي (عليه السلام) بكلا المعنيين، نطفة مملوءة (على قلتها) بجراثيم الحياة، ومفرغة إفراغا شديداً.

ثانياً: السِّياق العاطفي

هو الذي يحدّد طبيعة استعمال الكلمة بين دلالتها الموضوعية التي تفيّد العموم، ودلالاتها العاطفية التي تفيّد الخصوص^(٢)، وبهذا نجد أن السِّياق هو الحكم في انتقاء اللفظة ذات التأثير الذي يتلاءم ومُراد المتكلم، ومن هنا يكون «السِّياق العاطفي هو المحدّد لدرجة القوّة أو الضّعف في الانفعال، ممّا يقتضي تأكيداً أو مبالغة أو اعتدالاً»^(٣)؛ لذا إن الكلمة حينما تُنطقُ يكون لها «جوٌّ عاطفيٌّ يُحيطُ بها وينفذُها ويُعطيها ألواناً مؤقتةً على حسب استعمالها»^(٤)، كما تكون طريقة الأداء الصوتية كافية لشحن المفردات بالكثير من المعاني الانفعالية والعاطفية؛ لأنّها تُنطقُ وكأنّها تمثّل معناها تمثيلاً حقيقياً. ولا يخفى ما للإشارات المُصاحبة للكلام في هذا الصدد من أهميّة في إبراز المعاني الانفعالية^(٥).

ومن أمثلة السِّياق العاطفي في اللّغة العربيّة، أنّك تجده هو الذي يحدّد درجة

(١) الجمهرة (نطف): ٩٢١/٢.

(٢) ينظر: مبادئ اللسانيات: ٣٥٦.

(٣) علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٧٠.

(٤) اللّغة، فندريس: ٢٣٥.

(٥) مبادئ اللسانيات: ٣٥٧.

الانفعالِ قوّةً وضعفًا، فالكلماتُ ذواتُ الشُّحنةِ التَّعبيريّةِ القويّةِ ترد حينَ يكونُ الحديثُ عن أمرٍ فيه غضبٌ وشدّةُ انفعالٍ، فالتكلمُ في هكذا حالة من الشُّعورِ الجامحِ، يُغالي في استعمالِ كلماتٍ ذواتِ شحنةٍ عاطفيّةٍ كبيرةٍ، ومعانٍ مغاليةٍ لا يقصد معناها الحقيقيّ، فعندما نقولُ في الذين يتعاركون: يتذابحون أو يقتل بعضهم بعضًا، فمستعملُ هذه الكلماتِ لا يقصد معانيها الحقيقيّة، وتكون محمّلة بما يعتمل في داخله من غضبٍ وانفعالٍ أو انشراحٍ وسرورٍ^(١)، وهكذا أيضًا لفظة (كَلَب) وما تحمّله من قيمٍ عاطفيّةٍ متباينةٍ، فعند الطِّفلِ هو لعبةٌ، وعند رجلٍ الدِّينِ هو نجسٌ، وعند الفتاةِ هو الَّذي يُشكّلُ الخوفَ من نباحه، وعند الصَّيادِ هو الفرحُ الأكبرُ بحفلةِ الصَّيد... وهكذا، فالمستعملُ يُسبغُ عليها من عاطفته، عندما ترُدُّ على لسانِهِ محمّلةً بالانفعالاتِ النَّفسيّةِ.

ومّا وردَ في مروياتِ الإمامِ عليّ (عليه السّلام) في لسانِ العربِ من ألفاظٍ مشحونةٍ بالتَّعبيرِ العاطفيّ قولُ ابنِ منظورٍ في بيانِ معنى (حَرْبَ): «وَحَرَّبْتُ عَلَيْهِ غَيْرِي، أَي: أَغْضَبْتُهُ. وَحَرَّبَهُ أَغْضَبَهُ... وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): لَمَّا رَأَيْتَ الْعَدُوَّ قَدْ حَرَّبَ، أَي: غَضِبَ»^(٢).

قالَ الجوهريُّ في معنى (حَرْبَ): «وَحَرَّبَ الرَّجُلُ بِالْكَسْرِ: اشْتَدَّ غَضْبُهُ. وَرَجُلٌ حَرِبٌ، وَأَسَدٌ حَرِبٌ. وَالتَّحْرِيْبُ: التَّحْرِيشُ. وَحَرَّبْتُهُ، أَي: أَغْضَبْتُهُ»^(٣)، وقد يكون (التَّحْرِيْبُ) هو السَّلْبُ، أو شدّةُ الغضبِ؛ لسلبِ شيءٍ ما، قالَ ابنُ فارس: «يُقَالُ: حَرَبْتُهُ مَالَهُ، وَقَدْ حَرِبَ مَالَهُ، أَي: سَلَبْتُهُ، حَرَبًا... وَيُقَالُ أَسَدٌ حَرِبٌ، أَي: مِنْ شِدَّةِ غَضْبِهِ كَأَنَّهُ

(١) ينظر: الألسنية محاضرات في علم الدلالة، نسيم عون: ١٦٠، ومبادئ اللسانيات: ٣٥٧.

(٢) لسان العرب (حرب): ١/٣٠٤.

(٣) الصحاح (حرب): ١/١٠٨.

حَرْبٌ شَيْئًا، أَي: سُلْبُهُ»^(١)، فيكون معنى (الحَرْبِ) المركزي هو السُّلب، لكنَّه عِلَّةٌ مُوجِدَةٌ للغضبِ، قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ فِي هَذَا الْمَعْنَى: «وَمِنَ الْمَجَازِ: حَرْبَ الرَّجُلِ حَرْبًا: غَضِبَ فَهُوَ حَرْبٌ، وَحَرَّبْتُهُ أَنَا. وَأَسَدُّ حَرْبٌ وَمَحْرِبٌ، شَبِهَ بِمَنْ أَصَابَهُ الْحَرْبُ فِي شِدَّةِ غَضَبِهِ»^(٢).

لَمَّا كَانَتْ كَلِمَةُ (حَرْبٍ) تَعْنِي اشْتَدَّ غَضَبُهُ؛ فَهِيَ تَحْمَلُ دَلَالَتَيْنِ: الْغَضَبِ، وَالشَّدَّةَ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ الْإِمَامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): أَنَّ الْعَدُوَّ اشْتَدَّ غَضَبُهُ؛ خَوْفًا مِنْ سَلْبِ مَا كَانَ تَحْتَ يَدِهِ، فَجَاءَ التَّعْبِيرُ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ الشَّدِيدَةِ الْإِنْفِعَالِ.

جَاءَ فِي شَرْحِ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ مَعْنَى (حَرْبٍ) فِي قَوْلِ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «حَرْبٌ كَدَفْرَحٍ» اشْتَدَّ غَضَبُهُ وَاسْتَأْسَدَ فِي الْقِتَالِ»^(٣).

وَمِمَّا جَاءَ فِي الْمَرْوِيَّاتِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَحْمَلُ مَعْنَى السِّيَاقِ الْعَاطِفِيِّ كَلِمَةُ (مُهْطَعِينَ)، قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (عَلَيْهِ السَّلَامُ): سِرَاعًا إِلَى أَمْرِهِ، مُهْطَعِينَ إِلَى مَعَادِهِ، الْإِهْطَاعُ: الْإِسْرَاعُ فِي الْعَدُوِّ. وَأَهْطَعَ الْبَعِيرُ فِي سَيْرِهِ وَاسْتَهْطَعَ إِذَا أَسْرَعَ»^(٤).

قَالَ الْخَلِيلُ فِي مَعْنَى الْإِهْطَاعِ: «الْمُهْطَعُ: الْمُقْبِلُ بِبَصَرِهِ عَلَى الشَّيْءِ لَا يَرْفَعُهُ»^(٥)، وَقَدْ يَرَادُ بِالْإِهْطَاعِ أَنْ يُقْبَلَ الْإِنْسَانُ مُسْرِعًا خَائِفًا، قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ: «هَطَعَ وَأَهْطَعَ فَهُوَ

(١) المقياس (حرب): ٤٨/٢.

(٢) أساس البلاغة: ١٧٨/١.

(٣) نهج البلاغة، تعليق: صبحي الصالح: ٦٩٠.

(٤) لسان العرب (هطع): ٣٧٢/٨.

(٥) العين (هطع): ١٠١/١.

هاطع ومُهْطِع، إذا أَقْبَلَ مُسْرَعًا خَائِفًا، لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ خَوْفٍ»^(١)، ويضاف إلى هذه المعاني معنًى آخر، هو الذُّلُّ والخضوع فأهطع: «مَنْ يَنْظُرُ فِي ذُلٍّ وَخُضُوعٍ لَا يَقْلَعُ بَصْرَهُ، أَوْ السَّاكِتُ الْمُنْتَظِقُ إِلَى مَنْ هَتَفَ بِهِ»^(٢).

وهذه المعاني التي وردت لكلمة (مُهْطِعِينَ)، قد تكون متباينة بين شخصٍ وآخر، فعند الرَّاعي تعني الإسراع، إذا قصد بها إبْلَهُ، وعند رجلٍ التفسير تعني الإقبال والإسراع، وعند الشاعر - إذا هجا - تعني الذُّلَّ والخضوع، ولا شك أن هذه المعاني منها ما يكون محمودًا، ومنها ما يكون مذمومًا، تبعًا لما يُسبغُ عليها المتكلم من عاطفته عند ورودها في سياقٍ كلامي، وما تحمل من انفعالاتٍ نفسية.

إن هذه الصورة التي يُصوِّرُها لنا الإمام (عليه السلام) النَّابعة من خياله، قد أفضى عليها شيئًا من عاطفته في اختياره ألفاظًا مشحونةً بالانفعالات النفسية، وهي خروج الإنسان من قبره، مُسْرَعًا خَائِفًا من هول ذلك اليوم إلى المحلِّ الذي قرره الله (سبحانه وتعالى) لعودة الإنسان، وهو المحشر^(٣).

ومنه أيضًا، ما استشهد به ابن منظور في بيان معنى (الاذْهِمَامُ): «والذُّهُمُّ ثَلَاثُ لَيَالٍ مِنَ الشَّهْرِ؛ لِأَنَّهَا ذُّهُمٌّ. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (عليه السلام): لَمْ يَمْنَعْ ضَوْءَ نُورِهَا اذْهِمَامٌ سَجَفِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، اذْهِمَامٌ: مَصْدَرٌ اذْهِمَّ، أَي: اسْوَدَّ. وَالِاذْهِمَامُ: مَصْدَرٌ اذْهِمَّ كَالِاَضْمَارِ وَالِاحْمَرِّ وَالْحَمَارِّ»^(٤).

(١) الجمهرة (هطع): ٩١٧/٢.

(٢) القاموس المحيط (هطع): ٧٧٥/١.

(٣) ينظر: نهج البلاغة، تعليق (الشيرازي): ١٢٠.

(٤) لسان العرب (دهم): ٢١٠/١٢.

نجدُ في حديثِ الإمام (عليه السَّلام) كلمة (ادْهَمَام)، وتعني في اللُّغة: السَّواد «الأَدْهَمُ: الأسودُ، وبه دُهمَةٌ شديدةٌ. وادْهَمَّ الزَّرْعُ، إذا علاهُ السَّوادُ رِيًّا»^(١)، وقد يُرادُ بالدَّهْمِ: الجماعةُ، قالَ الأزْهريُّ: «الدَّهْمُ: الجماعةُ الكَثيرةُ. وقد دَهْمُونَا، أي: جَاءُونَا بِمَرَّةٍ جَمَاعَةً»^(٢)، ولكنَّ ابنَ فارسٍ أرجَعَهُ (الدَّهْمُ) إلى أصلٍ واحدٍ، «الدَّالُّ وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى غِشْيَانِ الشَّيْءِ فِي ظَلَامٍ، ثُمَّ يَتَفَرَّغُ فَيَسْتَوِي الظَّلَامُ وَغَيْرُهُ، يُقَالُ: مَرَّ دَهْمٌ مِنَ اللَّيْلِ، أَي: طَائِفَةٌ»^(٣).

كَلِمَتَا (ادْهَمَام، وَسَوَاد)، كَلِمَتَانِ مُتَرَادِفَتَانِ، إِلَّا أَنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ عِنْدَ حُدُودِ اسْتِعْمَالِهِمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ مُسْتَعْمِلٍ لَهُ انْتِهَاءٌ يَنْحَازُ لَهُ، فَكِرِيًّا وَعَاطِفِيًّا؛ فَلكلِّ مُتَكَلِّمٍ نَزْعَةٌ عَاطِفِيَّةٌ تَجَاهُ كَلِمَةٍ مِنَ الكَلِمَاتِ، مَعَ أَنَّهَا تُشَارِكُ أَوْ تُرَادِفُ كَلِمَةً أُخْرَى فِي عَمُومِ المَوْضُوعِ، إِلَّا أَنَّ لِكُلِّ كَلِمَةٍ خِصُوصِيَّتَهَا، فَكَلِمَةُ (ادْهَمَام) تُعْطِي مَعْنَى السَّوَادِ، إِلَّا أَنَّهَا أَكْثَرُ تَأْثِيرًا فِي نَفْسِ السَّمَاعِ مِنَ كَلِمَةِ (سَوَاد)؛ لِاسْتِمَالِهَا عَلَى السَّوَادِ وَشِدَّتِهِ.

وَرَوَى الحَدِيثُ فِي نَهْجِ البَلَاغَةِ بِاخْتِلَافٍ لِفِظَةِ (ادْهَمَام)، فَقَدْ جَاءَتْ بِزِيَادَةٍ لِامٍ بَعْدَ الدَّالِّ «لَمْ يَمْنَعُ ضَوْءُ نَوْرِهَا ادْهَمَامًا سَجْفَ اللَّيْلِ المُظْلِمِ»^(٤).

قالَ ابنُ أبي الحَدِيدِ فِي شَرْحِ الحَدِيثِ: «إِنَّ ادْهَمَامَ سَوَادِ اللَّيْلِ (أي: شِدَّةَ ظَلَمَتِهِ) لَمْ يَمْنَعِ الكَوَاكِبَ مِنَ الإِضَاءَةِ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَمْ يَمْنَعِ ظَلَامُ اللَّيْلِ القَمَرَ مِنَ تَلَأُلُوِّ نَوْرِهِ، وَإِنَّمَا خَصَّ القَمَرَ بِالدُّكْرِ وَإِنْ كَانَ مِنْ جَمَلَةِ الكَوَاكِبِ؛ لِشَرْفِهِ بِمَا يَظْهَرُ لِلأَبْصَارِ مِنْ

(١) العين (دهم): ٣١/٤.

(٢) التهذيب (دهم): ١٢٤/٦.

(٣) المقاييس (دهم): ٣٠٧/٢.

(٤) نهج البلاغة، محمد عبده: ٣٦٥.

عظم حَجْمِهِ، وشِدَّةُ إِضَاعَتِهِ، فَصَارَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (فِيهِمَا فَكِيهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَانٌ)^(١)، وقد رَوَى بَعْضُ الرُّوَاةِ (أَدْهِمَامًا) بِالنَّصْبِ، وجعله مفعولاً، و(ضوءٌ نورها) بالرَّفْعِ وجعله فاعلاً، وهذه الرُّوَايَةُ أَحْسَنُ فِي صِنَاعَةِ الْكِتَابَةِ لِمَكَانِ الْإِزْدَوَاجِ، أَي: لَا الْقَمْرُ وَلَا الْكَوَاكِبُ تَمْنَعُ اللَّيْلُ مِنَ الظُّلْمَةِ، وَلَا اللَّيْلُ يَمْنَعُ الْكَوَاكِبَ وَالْقَمْرَ مِنَ الْإِضَاعَةِ^(٢).

إِنَّ مَا أَرَادَهُ الْإِمَامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) هُوَ التَّأثيرُ فِي قُلُوبِ الْآخِرِينَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ لَفْظَةَ (أَدْهِمَامًا أَوْ أَدْهِمَامًا) هِيَ أَقْوَى تَأثيرًا، وَأَنْفَذُ وَلَوْجًا فِي قُلُوبِ السَّامِعِينَ مِنْ أَيِّ لَفْظَةٍ أُخْرَى فِي هَذَا الْمَعْنَى؛ لَمَّا تَحْمَلُهُ مِنْ أَنْفِعَالٍ شَدِيدِ التَّأثيرِ فِي قُلُوبِ الْآخِرِينَ.

ثالثاً: سياق الموقف (الحال)

يُرَادُ بِهِ ظُرُوفُ الْخُطَابِ وَمَلَابِسَاتِهِ الْخَارِجِيَّةَ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى الطَّبَقَاتِ الْمَقَامِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمُتَبَايِنَةِ الَّتِي يَنْجِزُ ضَمْنَهَا الْكَلَامَ، وَالَّتِي سَمَّاهَا عِلْمًاؤَنَا: سِيَاقِ الْحَالِ، أَوْ الْمَقَامِ، وَقَالُوا: لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، وَ لِكُلِّ كَلِمَةٍ مَعَ صَاحِبَتِهَا مَقَامٌ^(٣)، وَيَشْمَلُ ذَلِكَ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ وَحَالَ الْأَشْخَاصِ: الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْمُخَاطَبِينَ، وَهَذَا النَّوعُ يَشْتَمِلُ عَلَى الْقَرَائِنِ الْحَالِيَّةِ الَّتِي تُسَهِّمُ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْمُرَادِ، وَقَدْ سَمَّاهُ الْمُفَسِّرُونَ: أَسْبَابَ النُّزُولِ، وَيَنْدَرُجُ ضَمْنَهَا (مُرَاعَاةُ حَالِ الْمُخَاطَبِ) وَ(غَرَضُ الْمُتَكَلِّمِ).

وَسِيَاقُ الْحَالِ، يَشْمَلُ أَنْوَاعَ النَّشَاطِ الْلُغَوِيِّ جَمِيعًا (كَلَامًا، وَكِتَابَةً)، أَي: هُوَ جَمْلَةٌ الْعِنَاصِرِ الْمَكُونَةِ لِلْمَوْقِفِ الْكَلَامِيِّ أَوْ لِلْحَالِ الْكَلَامِيَّةِ، وَمِنْ هَذِهِ الْعِنَاصِرِ الْمَكُونَةِ

(١) الرحمن: ٦٨.

(٢) شرح نهج البلاغة: ١٠/٨٦.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٦٤.

للحال الكلامية^(١):

١- شخصية المتكلم والسماع، وتكوينهما الثقافي، وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي.

٢- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي، وكل ما يطرأ في أثناء الكلام ممن يشهد الموقف الكلامي من انفعال أو أي ضرب من ضروب الاستجابة، وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي، أيًا كانت درجة تعلقه.

٣- أثر النص الكلامي في المشتركين، كالاقتناع، أو الألم، أو الإغراء، أو الضحك.

ومن الأمثلة الواردة في العربية، التي تدلُّ على الصلة الوثيقة بين الكلام والمقام ما ورد في قضية التحكيم المشهورة من قول الخوارج: «لا حكم إلا لله»، إذ جاء جواب الإمام عليٍّ (عليه السلام) بقوله: «كَلِمَةٌ حَقٌّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ»^(٢). لقد أراد الإمام (عليه السلام) بذلك أن هتاف الخوارج كلام ديني صحيح، لكن المقام هو إلزام سياسي عن طريق الدين، فالمقال هنا من الدين، والمقام من السياسة، إذ كان من الواجب على الناس أن يفهموا بعد أن ردَّ الإمام عليٍّ (عليه السلام) بكلمته المشهورة، ويميزوا المقال في ضوء المقام^(٣).

إن مراعاة المقام تجعل المتكلم يعدل عن استعمال الكلمات التي تنطبق على الحالة

(١) ينظر: علم اللغة، محمود السعران: ٣١٠ - ٣١١.

(٢) ينظر: نهج البلاغة، محمد عبده: ١/١١٣.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٣٨.

التي يصادفها خوفاً أو تأدباً، ومثاله ما ورد على لسان الأحنف بن قيس حين سأله معاوية بن أبي سفيان عن رأيه في أخذ البيعة بولاية العهد لابنه يزيد، مع أنه لم يكن حسن السيرة في الناس، فقال الأحنف قولته الشهيرة: «أخاف الله إن كذبت، وأخافكم إن صدقت»^(١)، فكانت الكناية أبلغ من التصريح، وأقدر على إيصال المعنى من التوضيح، وكلما كان الكلام موافقاً أحوال المقام كان مقبولاً ومُستحسناً في ظرفه وحينه، وليس مهماً أن يختار المتكلم كلمة ذات دلالة موضوعية دقيقة، وإنما المهم وجود المناسبة بين الكلام والموقف^(٢).

ومن المرويات التي استشهد بها ابن منظور والتي يمكن تفسيرها على وجه سياق الموقف (الحال) قوله في بيان معنى كلمة (نكص)، إذ قال: «ونكص الرجل ينكص: رجع إلى خلفه... وفي حديث علي، (رضي الله عنه) وصفين: قدم للوثبة يداً وأخر للنكوص رجلاً، النكوص: الرجوع إلى وراء وهو القهقري»^(٣).

ومعنى النكوص في اللغة الإحجام، قال الخليل: «النكوص: الإحجام. نكص هو وأنكصه غيره. والنكيسة: التأخر عن الشيء»^(٤)، وربما استعمل (النكوص) في الرجوع عن الخير خاصة، قال ابن دريد: «نكص الرجل عن الأمر نكصاً ونكوصاً، إذا تكأأ عنه. ونكص على عقبيه: رجع عما كان عليه من خير، وكذا فسّر في التنزيل،

(١) وفيات الأعيان، لابن خلكان (ت ٦٨١هـ): ٥٠٠/٢.

(٢) ينظر: مبادئ اللسانيات: ٣٥٨.

(٣) لسان العرب (نكص): ١٠١/٧.

(٤) العين (نكص): ٣٠٣/٥.

والله أعلم، وَلَا يُقَالُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الرُّجُوعِ عَنِ الْخَيْرِ خَاصَّةً، وَرُبَّمَا قِيلَ فِي الشَّرِّ^(١)، وكذلك ورد في القاموس المحيط نفي دلالة النكوص على الرجوع عن الشر، «ونكص على عقبيه: رجع عما كان عليه من خير، خاص بالرجوع عن الخير، وهم الجوهري في إطلاقه، أو في الشر نادراً»^(٢).

وبهذا نصل إلى أن المعنى المركزي للنكوص وهو الرجوع، وعن الخير خاصة، ولكن لا يمكن تفسير حديث الإمام (عليه السلام) على هذا الوجه؛ لأن من قصده الإمام بالحديث مسبقاً لم يكن من أهل الخير مطلقاً، فإذا أخذنا الظروف الزمانية والمكانية تمكنا من الوصول إلى مقصود الإمام (عليه السلام).

جاء في شرح نهج البلاغة: «فإن الشيطان كامنٌ في كسره، يحتمل وجهين: أحدهما أن يعني به الشيطان الحقيقي، وهو إبليس، والثاني: أن يعني به معاوية، والثاني هو الأظهر للقرينة التي تؤيدُهُ، وهي قوله: (قد قدم للوثبة يداً، وأخر للنكوص رجلاً)، أي: إن جبنتم وثب، وإن شجعتم نكص، أي: تأخر وفر، ومن حملة على الوجه الأول، جعله من باب المجاز، أي: أن إبليس كالإنسان الذي تعتوره دواعٍ مختلفة بحسب المتجددات، فإن أنتم صدقتم عدوكم القتال فرر عنكم بفرار عدوكم، وإن تخاذلتم وتواكلتم طمع فيكم بطمعه، وأقدم عليكم بإقدامه»^(٣)، وسيأتى الموقف يكشف لنا المعنى الذي أراده الإمام (عليه السلام)، وهو التفهق والرُّجوع عن الشر.

ومما جاء في اللسان من أقوال الإمام علي، (عليه السلام) في بيان معنى (نأناً)،

(١) الجمهرة (نكص): ٨٩٦/٢.

(٢) القاموس المحيط (نكص): ٦٣٣.

(٣) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٧٤/٥.

قال ابن منظور: «قال أبو عبيد: ومن ذلك قول عليّ، (رضي الله عنه) لسليمان بن صرد، وكان قد تخلف عنه يوم الجمل ثم أتاه، فقال له عليّ، (رضي الله عنه): تنأأت وترأخيت، فكيف رأيت صنع الله؟ قوله: تنأأت يريد ضعفت واسترخيت»^(١).

في الحديث كلمة (تنأأت)، وتعني في اللغة: ضعف، قال الخليل: «النأأة: الضعف والعجز في الأمر»^(٢)، وقد يراد به النهي والكف عن الشيء^(٣)، أو ربما يراد به خلط الأمور بعضها ببعض، قال الجوهري: «نأأت في الرأي: إذا خلطت فيه تخليطاً ولم تبرمه»^(٤).

أمّا المعنى الذي أراده الإمام (عليه السلام)؛ فهو الضعف والخذلان، بدلالة سياق الحال (الزمان)؛ لأنّ الموقف الذي أبداه الإمام كان موقف لوم وعتاب، ويظهر من ذلك تقصير (سليمان بن صرد) في نصرة الإمام في حرب الجمل، فالمقال وصف لسليمان، والمقام مقام تأنيب، ولوم، وعتاب.

ومعنى الحديث في شرح التهجد أنّه «دخل سليمان بن صرد الخزاعيّ على عليّ (عليه السلام) عند مرجعه من البصرة، فعاتبه وعدله وقال له: ازببت وتربصت

ورأوغت، وقد كنت من أوثق الناس في نفسي، وأسرعهم فيما أظنّ إلى نصرتي، فما قعد بك عن أهل بيت نبيك؟ وما زهدك في نصرتهم؟ فقال: يا أمير المؤمنين،

(١) لسان العرب (نأأت): ١ / ١٦١.

(٢) العين (نأأت): ٨ / ٣٩٥.

(٣) ينظر: التهذيب (نأأت): ١٥ / ٣٩١.

(٤) الصحاح (نأأت): ١ / ٧٤.

لا تردن الأمور على أعقابها، ولا تؤنبنى بما مضى منها، واستبق مودتي تخلص لك نصيحتي»^(١).

ومنه أيضًا، ما استشهد به ابن منظور في بيان معنى (الاعتلام): «والاعتلام: مجاوزة الحد... وفي حديث عليٍّ، (رضي الله عنه): قَالَ تَجَهَّزُوا لِقِتَالِ المَارِقِينَ المُغْتَلَمِينَ»^(٢).

في حديث الإمام (عليه السلام) كلمة على زنة (مفتعلين)، وهي اسم فاعلٍ من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة والتاء (اعتلم) على وزن (افتعل).

قال الأزهري في معنى الاعتلام: «قال الكسائي: الاعتلام: أن يجاوز الإنسان حدَّ ما أمر به من الخير والمباح»^(٣)، وقد جمعت معاني الاعتلام في قول ابن فارس: «العين واللام والميم أصل صحيح يدل على حداثة وهيج شهوة. من ذلك الغلام، هو الطائر الشارب، وهو بين الغلومية والغلومة، والجمع غلمة وغلمان، ومن بابه: اعتلم الفحل غلمة: هاج من شهوة الضراب»^(٤).

ويبدو أن الإمام (عليه السلام) أراد أن يشهد همم المؤمنين؛ ليتجهزوا للقتال هؤلاء الضالين الخارجين عن الإسلام، فوصفهم بالمارقين والمعتلمين، وأراد بالمعتلمين: الذين تجاوزوا حدود ما أمروا به من الدين وطاعة الإمام، ويؤكد هذا المعنى دون غيره سياق الحال (الموقف)؛ لأن الأحوال التي جرى فيها الكلام كانت تعج بتجهيز

(١) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٣/ ١٠٥.

(٢) لسان العرب (غلم): ٤٣٩/ ١٢.

(٣) التهذيب (غلم): ٨/ ١٣٦.

(٤) المقاييس (غلم): ٤/ ٣٨٧.

الجيش للقتال، فلا مجال لأن يكون للمُعتلمين غير هذا المعنى، فلا يمكن أن يكون معنى المُعتلمين: المُتجاوزين الحدَّ بالخيرِ والمُباح، ولا المُتجاوزين بالشّهوة؛ للسبب الذي ذكرناه.

أمّا معنى الحديث في نهج البلاغة؛ فلم أعثر عليه، ويبدو أنه لم يذكره الشّريف الرّضويّ فيما جمعه من كلام الإمام عليّ (عليه السّلام)، وقد ذكره الأزهرّي^(١)، والرّزخشريّ^(٢)، وابن الأثير^(٣).

(١) ينظر: التهذيب (علم): ١٣٦/٨.

(٢) ينظر: الفائق في غريب الحديث (علم): ٧٤/٣.

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (علم): ٣٨٢/٣.

المبحث الثاني

العلاقات السياقية

نستطيع أن نعرّف العلاقاتِ السِّياقيَّةَ بأنّها «قرائن معنويَّة تفيّد في تحديدِ المعنى»^(١)، فقد يخرجُ الكلامُ إلى معانٍ أخرى تُفهمُ بدلالةِ السِّياقِ، فلا يعودُ الاستفهامُ استفهامًا حقيقيًّا، ولا الأمرُ أمرًا طلبيًّا على سبيلِ الإيجابِ، ولا النَّهيُّ نهيًّا طلبيًّا على سبيلِ الإلزامِ، وكذا في بقيةِ العلاقاتِ.

وهذه العلاقاتُ على ضربين: طلبٌ، وغيرُ طلبٍ^(٢)، والأوّلُ يستدعي «مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب؛ لامتناعِ تحصيلِ الحاصلِ، وهو المقصودُ بالنَّظرِ هنا»^(٣).

والثَّاني غيرُ الطَّلبي، وهو ما لا يستدعي مطلوبًا، وله أساليبٌ متعدّدةٌ، منها التَّقديمُ والتَّأخيرُ، والحذفُ والذِّكرُ...^(٤).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩١.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم: ٤١٤-٤١٥، والإيضاح: ٥١/٣، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي: ٢٤٩/٢.

(٣) الإيضاح: ٥٢/٣.

(٤) ينظر: جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي: ٦٤.

وعندما يأتي المتكلم بأسلوبٍ إنشائيٍّ معيّنٍ مثل الاستفهام، أو الأمر، أو النهي، أو... ويخرج عن معناه الحقيقي إلى أغراضٍ أخرى تُفهم من السياق؛ لوجود علاقةٍ معيّنة، وهذه العلاقة إما أن تكون لفظيةً، أو معنويةً، لذا جُمعت هذه الأساليب تحت عنوانِ العلاقاتِ السياقية.

وسيكون البحث في مجموعةٍ من الأساليب، وترك الباقي؛ لقلّة الشواهد الواردة عليها في المرويات.

أولاً: أسلوب الاستفهام

يُعرّف الاستفهام: بأنه طلبُ الفهم على وجه الاستعلاء^(١)، إذ يطلب المتكلم فهمَ صورِ الأشياءِ المُرسمة في الذهن^(٢)، غير أنه يخرج في كثيرٍ من الأحيان عن دلالته الحقيقية إلى دلالاتٍ مجازيةٍ مختلفةٍ تبعاً لاختلاف المقامات والأحوال، ويستدل على ذلك بتتبع سياق الكلام ومقتضى الحال^(٣).

ولا ينعقد الاستفهام إلا بوساطة أدوات، وهي على نوعين:

١- حروف: مثل (الهمزة، وهل)، وتُستعمل الهمزة لطلب التصديق، وهو إدراك النية، أي: تعيينها، وتستعمل للتصوّر كذلك. وأمّا هل؛ فلا يُطلب بها غيرُ

(١) ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني (ت ٧٤٥هـ): ٣/ ١٥٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١/ ١٧.

(٣) ينظر: الكليات: ٩٨-٩٩، وجواهر البلاغة: ٧٧-٧٩.

التصديق^(١).

٢- أسماء: مثل (من و ما و أيان ... وغير ذلك) ولكل منها استعماله الخاص به.

ولما كانت المقامات مختلفة ولا يمكن الإحاطة بها؛ تنوعت المعاني التي يدل عليها الاستفهام، وأدى ذلك إلى ثراء المعنى، وامتداد الدلالات، وبلاغة التصوير، و يقتضي الوقوف على المعاني البلاغية للاستفهام تأملاً في سياق الكلام، ومعرفة بمقام المتكلم والمخاطب وطبيعة الموقف، وهي «في كثير من صورها سوانح ضعيفة أشبه بالأسرار الغامضة تجري في النفس جرياً خفياً، تحسها ولا تستطيع وصفها، فقولنا - مثلاً - إن هذا الاستفهام يُفيد التقرير، قول ناقص في كثير من الصور؛ لأن ما في هذا الاستفهام شيء يختلف عن محض التقرير وإن أفاده، وإلا لكانت وسيلة التقرير هي طريق أدائه»^(٢).

وسنحاول توضيح دلالة السياق في الكشف عن المعاني التي خرج إليها الاستفهام في مرويات الإمام (عليه السلام)، وقد ورد الاستفهام فيها (خمسة عشرة) مرة، وكلها لم تأت على المعنى الحقيقي للاستفهام، بل خرجت لمعانٍ أخرى، منها:

١- النهي، وهو «قول القائل لمن دونه لا تفعل»^(٣)، وقد يُراد بالاستفهام النهي عن أمرٍ مكروه^(٤)، ومما جاء في المرويات دالاً على ذلك:

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي: ٣٤١، والتطبيق النحوي، عبده الراجحي: ٣٠١.

(٢) دلالة التراكيب، محمد محمد أبو موسى: ٢١٧.

(٣) التعريفات: ٢٤٣.

(٤) ينظر: جواهر البلاغة: ٧٧.

قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي بَيَانِ مَعْنَى (الْخُلُوفِ): «الْخُلُوفُ تَغْيِيرُ طَعْمِ الْفَمِ؛ لِتَأْخِرِ الطَّعَامَ، وَمِنْهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ، (عَلَيْهِ السَّلَامُ) حِينَ سُئِلَ عَنِ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ فَقَالَ: وَمَا أَرُبُّكَ إِلَى خُلُوفٍ فِيهَا؟»^(١).

ومعنى الحديث، أن السائل أراد الاستفسار عن القبلة لمن كان صائماً، فأجاب الإمام (عليه السلام) بجملة استفهامية تصدرت بأداة الاستفهام (ما)، التي تختص بغير العاقل، بعدها جاء بالمستفهم عنه (أربك)، وتعني في اللغة: الحاجة، قال ابن فارس: «الهمزة والراء والباء لها أربعة أصولٍ إليها ترجع الفروع: وهي الحاجة، والعقل، والنصيب، والعقد. فأما الحاجة فقال الخليل: الأرب: الحاجة، وما أربك إلى هذا، أي: ما حاجتك. والمأربة والمأربة والإربة، كل ذلك الحاجة»^(٢)، والخلوف، تغيير رائحة الفم، قال الزبيدي: «الخلوف، بالضم، بمعنى تغيير الفم هو المشهور، الذي صرح به أئمة اللغة»^(٣).

وبهذا يكون المعنى (وما حاجتك إلى القبلة إذا تغيرت رائحة الفم)، ويفهم من سياق الجملة النهي عن القبلة للصائم على وجه الكراهية؛ لأنها لم تكن من المفطرات للصائم، وهذا الحديث لم يرد فيها جمعه الشريف الرضي.

٢- التوبيخ أو التبكيت، ونعني به «الملامة، وبخه بسوء فعله»^(٤)، أي: لمته

(١) لسان العرب (خلف): ٩٣/٩.

(٢) المقاييس (أرب): ١٨٩/١.

(٣) تاج العروس (خ ل ف): ٢٣٦/٢٣.

(٤) العين (وبخ): ٣١٥/٤.

على ذلك الفعل، وهو من المعاني التي يخرج إليها الاستفهام^(١).

ومما جاء في الرويات دالاً عليه، قول ابن منظور في بيان معنى (نأنا): «ومن ذلك قول عليٍّ، (رضي الله عنه) لسليمان بن صردٍ، وكان قد تخلف عنه يوم الجمل ثم أتاه، فقال له عليٌّ، (رضي الله عنه): تنأأت وتراخيت، فكيف رأيت صنع الله؟ قوله: تنأأت يريد ضعفت واسترخيت»^(٢).

وردت في الحديث جملة استفهام، ولم يكن الاستفهام فيها حقيقياً، بل خرج إلى معنى التأييب، وهو اللوم والعتاب؛ لأن الكلام الموجه لسليمان كان العرض منه العتاب واللوم؛ لتخلفه عن واقعة الجمل آنذاك؛ فدل السياق على معنى الاستفهام المذكور. وقد سبق بيان معنى الحديث في هذا البحث^(٣).

٣. التعجب هو «استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه، وقيل: إن التعجب يكون مما يظهر معناه، ويخفى سببه»^(٤)، ويدل عليه بصيغ مختلفة، منها الاستفهام، ويأتي في المقامات التي تكون فيها أمور مخالفة للمعهود، ومما جاء في الرويات دالاً على ذلك:

قال ابن منظور في بيان معنى (مزققاً): «قال سلامٌ: أرسلني أهلي وأنا غلامٌ إلى عليٍّ فدخلت عليه فقال: مالي أراك مزققاً؟ أي: محذوف شعر الرأس كله، وهو من الرق:

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣/ ٧٩، وجواهر البلاغة: ٧٨.

(٢) لسان العرب (نأنا): ١/ ١٦١.

(٣) ينظر: المبحث الأول من هذا الفصل: ١٠٤.

(٤) اللمحة في شرح الملححة: ١/ ٥٠٣.

الجلد يُجَزُّ شَعْرُهُ وَلَا يُتَنَفُّ نَتْفَ الْأَدِيمِ»^(١).

الشَّاهِدُ فِي الْحَدِيثِ كَلِمَةُ (مُزَقَّقًا)، وَمَعْنَاهَا: جَزُّ الشَّعْرِ، «زَقَقَ الْجِلْدَ سَلَخَهُ مِنْ قَبْلِ الرَّأْسِ لِيَجْعَلَ مِنْهُ زَقًّا، وَفُلَانًا جَزَّ شَعْرَ رَأْسِهِ كُلَّهُ»^(٢)، وَالشَّاهِدُ وَرَدَ فِي جُمْلَةٍ اسْتَفْهَامٍ خَرَجَتْ إِلَى مَعْنَى التَّعْجُّبِ، أَيْ: أَنَّ الْإِمَامَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، لَمَّا دَخَلَ (عَلَيْهِ سَلَامٌ) عَلَى غَيْرِ هِيَئَتِهِ الْمَأْلُوفَةِ وَكَانَ الْمُتَوَقِّعُ مِنْهُ وَجُودَ الشَّعْرِ وَعَدَمَ جَزِّهِ؛ سَأَلَهُ عَنِ ذَلِكَ مُتَعَجِّبًا، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ السِّيَاقُ؛ لِأَنَّ صِيعَةَ (مَا لِي أُرَاكَ، أَوْ مَا لِي لَا أَرَى) قَدْ تَرَدَّدَتْ فِي مَعْنَى التَّعْجُّبِ^(٣)، فَهِيَ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهُدَ)^(٤)، فَتَكُونُ (مَا) اسْتَفْهَامِيَّةً بِمَعْنَى التَّعْجُّبِ^(٥).

وَهَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الزُّمَخْشَرِيُّ^(٦) وَابْنُ الْأَثِيرِ^(٧)، وَلَمْ يَرُدَّ فِي كِتَابِ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ.

٤- التَّنْبِيهُ عَلَى الضَّلَالِ، يَخْرُجُ الْاسْتَفْهَامُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى «مِنْ بَابِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ الَّذِي عِلَاقَتُهُ اللَّزُومِيَّةُ؛ إِذْ هُوَ مِنْ اسْتِعْمَالِ اسْمِ الْمَلْزُومِ فِي اللَّازِمِ، فَالْاسْتَفْهَامُ عَنِ الشَّيْءِ يَسْتَلْزِمُ تَنْبِيْهَ الْمَخَاطَبِ عَلَيْهِ، وَتَوْجِيْهَ ذَهْنِهِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ تَنْبِيْهَهُ

(١) لسان العرب (زقق): ١٠/١٤٣.

(٢) المعجم الوسيط (زقق): ٣٩٦.

(٣) ينظر: علوم البلاغة: ٧٤، وبغية الإيضاح: ٢/٢٦٠.

(٤) النمل: ٢٠.

(٥) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للوقاد: ١٧٠.

(٦) ينظر: الفائق في غريب الحديث (زقق): ١٨٨/٢.

(٧) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (زقق): ٢/٣٠٦.

للضلال^(١)، ويُعرفُ هذا العَرَضُ بدلالةِ سياقِ الجملة الاستفهامية، ومَّا جاءَ في المروياتِ دالًّا عليه:

قال ابنُ منظورٍ في بيانِ معنى (يَعْمَهُونَ): «وَمَعْنَى يَعْمَهُونَ: يَتَحَيَّرُونَ. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ): فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ بَلْ كَيْفَ تَعْمَهُونَ؟ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الْعَمَهُ فِي الْبَصِيرَةِ كَالْعَمَى فِي الْبَصْرِ»^(٢).

وردَ الشَّاهدُ في لسانِ العَرَبِ؛ لبيانِ معنى (تَعْمَهُونَ)، وقد ذكره ابنُ الأثيرِ «العَمَهُ فِي الْبَصِيرَةِ كَالْعَمَى فِي الْبَصْرِ»^(٣).

الشَّاهدُ يتكوَّنُ مِنْ جُمْلَتَيْنِ اسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ، خَرَجَ الاسْتِفْهَامُ فِيهِمَا إِلَى مَعْنَى التَّنْبِيهِ عَلَى الضَّلَالِ؛ بِدَلَالَةِ السِّيَاقِ الَّذِي وَرَدَتْ فِيهِ، إِذْ سَبَقَ هَذَا الْكَلَامَ قَوْلُ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «لَا يَعْرِفُ بَابَ الْهُدَى فَيَتَّبِعُهُ وَلَا بَابَ الْعَمَى فَيَصُدُّ عَنْهُ وَذَلِكَ مِثُّ الْأَحْيَاءِ»^(٤)، فَقَدْ وَصَفَهُم بِالضَّلَالَةِ وَالْعَمَى، وَشَبَّهَهُم بِالْأَمْوَاتِ، ثُمَّ نَبَّهَهُمْ عَلَى الْمَصِيرِ الَّذِي يَنْتَظِرُهُمْ، وَالَّذِي لَا مَفْرَجَ مِنْهُ.

وقد وردَ الحديثُ في نهجِ البلاغةِ، ولكنَّ فيه اختلافًا، على النحو الآتي: «... فأين تذهبون، وأنى تؤفكون، والأعلامُ قائمةٌ، والآياتُ واضحةٌ، والمنارُ منصوبةٌ، فأين يتأه بكم، وكيف تعمهون وبينكم عترة نبيكم...»^(٥).

(١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٦٩/٣، وينظر: بغية الإيضاح: ٢/٢٦٠.

(٢) لسان العرب (عمه): ١٣/٥١٩.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (عمه): ٣/٣٠٤.

(٤) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٦/٣٧٣.

(٥) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، للخوئي: ٦/١٨٨ - ١٨٩.

٤- الإنكار، وهو من المعاني التي يخرج إليها الاستفهام، فإذا أراد المتكلم الإنكار، أتى به على منوال النفي، مثل قولك: أنت ضربت علياً؟ لمن لم يصدُر منه الضرب البتة^(١)، ومما جاء في المرويات دالاً عليه: قال ابن منظور في بيان معنى لفظة (النواحب): «وفي حديث علي: فهل دفعت الأقارب، ونفعت النواحب؟ أي: البواكي، جمع ناجبة»^(٢).

في الحديث استفهام تصديقي تصدّر به (هل) التي يطلب بها التصديق، ولما كانت النتيجة عدم نفع الميت من دفع الموت عنه، ولا إرجاعه بالنحيب وإن كثر؛ جاء كلام الإمام (عليه السلام) في معنى الإنكار الإبطلائي (التكذيبي)، «وقوله: فهل دفعت الأقارب: استفهام إنكاري إبطلائي على حدّ قوله: (أفأصفاكم ربكم بالبنيين)^(٣)»^(٤).

فهو يستنكر دفع أهل الميت وذويه عنه، ونوحهم عليه؛ لأنه لا ينفعه بشيء، والحديث ورد في نهج البلاغة وتناوله ابن أبي الحديد شارحاً «يقول: إن الميت عند نزول الأمر به يتلفئ مُستغيثاً بنصرة أهله وولده، أي: يستنصر ويستصرخ بهم، والنواحب: جمع ناجبة، وهي الرافعة صوتها بالبكاء، ويروى: النواذب»^(٥)

(١) ينظر: مفتاح العلوم: ٣١٥.

(٢) لسان العرب (نحب): ١/٧٥٠.

(٣) الإسراء: ٤٠.

(٤) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، للخوئي: ٧/٣٩٥.

(٥) شرح نهج البلاغة: ٦/٢٦٠.



ثانياً: أسلوب الأمر

يُعرَّفُ الأمرُ بأنه «قولٌ يُنبئُ عن استدعاءِ الفعلِ من جهةِ الغيرِ على جهةِ الاستعلاءِ»^(١)، وقد عرّفه الجرجاني بقوله: «وهو قولٌ القائل لمن دونه أفعل»^(٢)، والفرقُ بينه وبين الالتماسِ يكونُ بحسبِ الرتبةِ، أي: إذا كان المُخاطَبُ أقلَّ رتبةً من المُتكلِّمِ على جهةِ الاستعلاءِ فهو الأمرُ، وإذا كان المُتكلِّمُ مُساوياً للمُخاطَبِ في الرتبةِ فهو الالتماسُ^(٣).

أمّا من حيثِ دلالةِ فعلِ الأمرِ على الزّمنِ؛ «فإنَّ فعلَ الأمرِ، هو فعلٌ غيرٌ واقعٍ في زمنٍ مُحدّدٍ، ولأنَّ الأمرَ ليسَ فعلاً واقعاً في الماضي ولا الحاضرِ ولا المُستقبلِ، إنّما هو فعلٌ يُطلبُ وقوعُه بهذا الأسلوبِ»^(٤)، فلا يُعرفُ زمنُ فعلِ الأمرِ إلا إذا ذُكرتْ له قرينةٌ تدلُّ على الزّمنِ، وتحدّدهُ، ويؤدّي الأمرُ في العربيّةِ بصيغِ أربعٍ:

١- فعلُ الأمرِ^(٥): نحو قولِ عليٍّ (عليه السّلام): «فأتقِ اللهَ فيما لديكِ وانظري حقّه عليكِ وارجعي إلى معرفةِ ما لا تُعذّرُ بجهالتِهِ»^(٦).

(١) الطراز: ١٥٥/٣.

(٢) التعريفات: ٣٨.

(٣) ينظر: الطراز: ٢٦/١.

(٤) نحو التيسير، أحمد عبد الستار الجوارى: ١١٦.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٧١.

(٦) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٦/١٦.

٢- الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر^(١): نحو قوله تعالى: (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ)^(٢).

٣- اسم فعل الأمر^(٣): نحو قول عليّ (عليه السّلام): «عليكم بكتاب الله؛ فإنه الحبل المتين، والنور المبين»^(٤)، وكذلك نزال، ودراك... وغير ذلك.

٤- المصدر النائب عن فعل الأمر^(٥): نحو قوله تعالى: (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ)^(٦).

وقد تخرج صيغ الأمر عن معناها الأصليّ (الإيجاب والإلزام) إلى معانٍ أخرى تُعرف من سياق الكلام، وقرائن الأحوال.

أمّا ما جاء في المرويات من صيغ الأمر؛ فقد بلغت (ستين) مرّةً، أغلبها دلّ على أمرٍ حقيقيّ، ومنها ما خرج عن معناه لأغراضٍ أخرى، وسنعرّض لأهمّها، وبيان دلالتها من السياق.

وأهمّ الأغراض التي دلّ عليها أسلوب الأمر في المرويات، ما يأتي:

(١) ينظر: اللامات، للزجاجي (ت٣٣٧هـ): ٩٢، وجواهر البلاغة: ٦٥.

(٢) الحج: ٢٩.

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٨٦/٢.

(٤) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٢٠٣/٩.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢١٩/١، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس الأوسي:

١١٣.

(٦) محمد: ٤.

١- النَّصْحُ أَوْ الْإِرْشَادُ، هُوَ مِنَ الْأَعْرَاضِ الَّتِي يَخْرُجُ إِلَيْهَا الْأَمْرُ^(١)، وَمِمَّا جَاءَ فِي الْمَرْوِيَّاتِ دَالًّا عَلَيْهِ:

قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي بَيَانِ دِلَالَةِ لَفْظَةِ (أَسٍ): «وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (عَلَيْهِ السَّلَامُ): أَسٍ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرَةِ. وَأَسَيْتُ فَلَانًا بِمُصِيبَتِهِ إِذَا عَزَّيْتَهُ، وَذَلِكَ إِذَا ضَرَبْتَ لَهُ الْأُسَا، وَهُوَ أَنْ تَقُولَ لَهُ مَا لَكَ تَحْزَنَ»^(٢).

الحديث من كتاب له إلى بعض عماله، وقد اختلف فيه، قال محمد تقي التستري: «المراد به مالك الأستر، ولم يتفطن له ابن أبي الحديد وابن ميثم»^(٣)، ومعناه: أن الإمام (عليه السلام) أمره بالمساواة معهم حتى في اللحظة والنظرة؛ لئلا يطمع العظماء في حيفه مع الرعية، ولا ييأس الضعفاء من عدله عليهم، ثم علل تلك اللحظة بقوله: (فإن الله يسألكم... الخ) كي لا يظن أن عدم التسوية في اللحظة والنظرة مما لا يعتنى به، ولا يحاسب عليه^(٤).

استعمل الإمام (عليه السلام) صيغة فعل الأمر (أس) للتعبير عن طلبه، ويبدو لنا أن الأمر قد خرج عن معناه الحقيقي إلى معنى النصح والإرشاد؛ بدلالة السياق، إذ ورد بعد جملة الأمر قوله (عليه السلام): «فإن الله تعالى يسألكم معشر عباده عن الصغيرة من أعمالكم والكبيرة، والظاهرة والمستورة، فإن يعذب فأنتم أظلم، وإن

(١) ينظر: جواهر البلاغة: ٧٤.

(٢) لسان العرب (أسا): ٣٥ / ١٤.

(٣) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ٥٩٩ / ٧.

(٤) ينظر: منهاج البراعة: ١٩ / ٨٦.

يعفُ فهو أكرمُ»^(١)، وقول الإمام هذا أبلغُ غاياتِ النَّصحِ والإرشادِ.

٢- الإهانةُ^(٢)، ويأتي هذا المعنى «إذا استُعْمِلتِ الصَّيغَةُ في مقامِ عدمِ الاعتدادِ بِشأنِ المأمورِ»^(٣)، وهو من المعاني التي يخرُجُ إليها الأمرُ، ومن ذلك قولُ ابنِ منظورٍ في اللسانِ في بيانِ معنى (الخُنَّازِ): «وفي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ) أَنَّهُ قَضَى قَضَاءً فَأَعْتَرَضَ عَلَيْهِ بَعْضُ الحُرُورِيَّةِ فَقَالَ لَهُ: اسْكُتْ يَا خُنَّازَ؛ الخُنَّازُ: الوَزَغَةُ، وَهِيَ الَّتِي يُقَالُ لَهَا سَامٌّ أَبْرَصٌ»^(٤).

جاءت كلمة (خُنَّاز) في جملة الأمرِ وتعني في اللغةِ الوَزَغَةُ، قال ابنُ سيده: «والخُنَّازُ: الوَزَغَةُ. وفي المثلِ: ما الخوافي كالقَلْبَةِ، ولا الخُنَّازُ كالثُّعْبَةِ. فالخوافي، بلُغَةِ أهلِ نجد: السَّعْفَاتُ اللَّوَاتِي يَلِينُ القَلْبَةَ، يُسَمِّيها أهلُ الحجازِ: العَوَاهِنَ. والثُّعْبَةُ: دَابَّةٌ أكبرُ من الوَزَغَةِ تلدغُ فتقتلُ»^(٥)، فنعتهُ بالوَزَغَةِ لِحَفَّتِهِ ولجَاجَتِهِ، كما سُمِّيت تلك الدُّويبةُ بالوَزَغَةِ^(٦)، وكذلك ينعت الضَّعْفَاءُ من الرِّجالِ بـ(الأوَزَاغِ)^(٧)، فأراد الإمام (عليه السلام) أن يصفَ ذلك الرِّجْلَ بعدمِ الاتِّزانِ والضَّعفِ فأتى بلفظة (خُنَّازِ) في جملةِ الأمرِ الدَّالَّةِ على الإهانةِ للمعتزِ كما هو واضحٌ.

(١) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٥/١٦٣.

(٢) ينظر: الطراز: ٣/١٥٦.

(٣) المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني: ٢/٩٠.

(٤) لسان العرب (خنز): ٥/٣٤٧.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم (خنز): ٥/١٠٠.

(٦) ينظر: القاموس المحيط: ٧٩٠.

(٧) ينظر: تاج العروس (وزغ): ٢٢/٥٩١.

وهذا الحديث لم يرد في النهج، إلا أنه قد ذكره ابن الجوزي^(١)، وابن الأثير^(٢).

٣. الدعاء، هو صدور الأمر ممن هو أقل مرتبة إلى من هو أعلى منه، أي: الإتيان بصيغة الأمر ليس على وجه الاستعلاء^(٣)، وهو من الأغراض التي يخرج إليها الأمر مجازاً، ومنه:

قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (مفَسَّحًا): «وفي حديث علي: اللهم افسح له مُنْفَسِحًا في عدلك، أي: أوسع له سعة في دار عدلك يوم القيامة؛ ويروى: في عدنك، بالنون، يعني جنة عدن»^(٤).

ومعنى الحديث في النهج، ما قاله الراوندي: «وروي (مُفْتَسِحًا) وهو موضع الافتساح، أي: الاتساع، أي: مصدر، وأفسح له مفَسَّحًا، أي: وسَّع له المقام في ظلِّك»^(٥)، وقد روي الحديث بروايات مختلفة في كلمة (مُفْتَسِح)، فجاء في الفائق^(٦)، والنهية^(٧) بلفظ (مُفْتَسِح)، وفي اللسان^(٨) جاء بلفظ (مُنْفَسِح)، أمَّا في النهج^(٩)؛ فقد

(١) ينظر: غريب الحديث (خنز): ٣١٠ / ١.

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (خنز): ٨٣ / ٢.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم: ٣١٨.

(٤) لسان العرب (فسح): ٥٤٣ / ٢.

(٥) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ٣٠٥ / ١.

(٦) ينظر: الفائق في غريب الحديث (دحو): ٤١٦ / ١.

(٧) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (فسح): ٤٤٥ / ٣.

(٨) ينظر: لسان العرب (فسح): ٥٤٣ / ٢.

(٩) ينظر: منهاج البراعة، للراوندي: ٥٤٣ / ٢.

رُوي مَفْسَحًا.

فالخطابُ هنا تمثّل بأسلوبٍ طلبيّ على سبيلِ التّضريح، وكان من الأدنى (المخلوق) إلى الأعلى (الخالق)، إذ ليس من المعقول أن يؤمر الله (جلّ جلاله)؛ لهذا كان أمرًا مجازيًا لا استعلاءً فيه ولا إلزام، فخرج إلى معنى الدّعاء.

٤- الدّوامُ أو الاستمرارُ، وهذا من المعاني التي يخرج إليها الأمر^(١)، ومن ذلك قول ابن منظور في بيان معنى (صمّد): «وفي حديث عليّ: فصمّدًا صمّدًا حتى يتجلّى لكم عمودُ الحقِّ. وبيّت مُصمّدًا، بالتّشديد، أي: مقصود»^(٢).

جاء الأمرُ في الحديثِ بالمصدرِ النّائبِ عن فعله (صمّدًا)، ويفيد الأمرُ بالمصدرِ التّكرارَ مع الاختصارِ، قال الزّمخشرّي في إنابة المصدرِ عن الفعلِ في قوله تعالى: (فَضْرَبَ الرَّقَابِ) (٣): «فَحَذَفَ الْفِعْلُ وَقُدِّمَ الْمَصْدَرُ فَأُنِيبَ مَنَابَهُ مُضَافًا إِلَى الْمَفْعُولِ، وفيه اختصارٌ مع إعطاء معنى التّوكيد؛ لأنّك تذكرُ المصدرَ وتدلّ على الفعلِ بالنّسبة التي فيه»^(٤)، أي: قصداً بعدَ قصدٍ، وهذا ما يدلُّ على المداومة والاستمرارِ اللّذين يخرُجُ إليهما الأمرُ^(٥).

أمّا معنى الحديثِ كما وردَ في شرح النّهج؛ فهو «فصمّدًا صمّدًا، أي: اصمّدوا صمّدًا صمّدًا لفلانٍ، أي: قصدتُ له. وقولُهُ حتى ينجلي لكم عمودُ الحقِّ، أي:

(١) ينظر: مفتاح العلوم: ٣٢١.

(٢) لسان العرب (صمّد): ٢٥٨/٣.

(٣) محمد: ٤

(٤) الكشاف: ٣١٦/٤.

(٥) ينظر: جواهر البلاغة: ٦٦.

يَسْطَعُ نُورُهُ وَضَوْؤُهُ وَهَذَا مِنْ بَابِ الاسْتِعَارَةِ^(١).

٥- التَّكْوِينُ، ونعني به أن يتصدَّرَ جملة الأمرِ الفعل (كن، أو كونوا)، وهو من المَعَانِي التي يَخْرُجُ إليها الأمر^(٢)، وَمَا جَاءَ فِي شَوَاهِدِ ابْنِ مَنْظُورٍ قَوْلُهُ: «وَيُقَالُ: نَحْنُ عَلَى أَوْفَازٍ، أَي: عَلَى سَفَرٍ قَدْ أَشْخَصْنَا، وَإِنَّا عَلَى أَوْفَازٍ، وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ): كُونُوا مِنْهَا عَلَى أَوْفَازٍ، الْوَفْزُ: الْعَجَلَةُ»^(٣).

ومعنى الحديث كما ذكره الخوئي في شرحه: «أمرهم أن يكونوا فيها على سرعة في قطع عقباتها وعجل في الارتحال عنها؛ لأن التآني فيها يستلزم الالتفات إلى لذاتها، والغفلة عن المقصد الحق، واستعار له لفظ الظهور، وهي الركاب مطايا الآخرة، وهي الأعمال الصالحة وتقريبها للزيال هو العناية بالأعمال المقربة إلى الآخرة، المستلزمة للبعد عن الدنيا والإعراض عنها ومفارقتها»^(٤).

فالأمر الوارد في الحديث لم يكن على سبيل الإلزام، إذ جاء بالفعل (كُونُوا) الدال على التكوين، وهو من الأغراض التي يخرج إليها الأمر^(٥).

(١) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٧٥ / ٥.

(٢) ينظر: الكليات: ١٧٩.

(٣) لسان العرب (وفز): ٤٣٠ / ٥.

(٤) منهاج البراعة، للخوئي: ٣٠١-٣٠٢.

(٥) ينظر: البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن جنيكة: ٢٤٤ / ١.

ثالثاً: أسلوب النهي

يرى النُّحاةُ أنَّ النَّهْيَ نَفْيُ الْأَمْرِ، إِذْ يَقُولُ سِيبَوِيه: «لا تضرب، نفي لقوله [اضرب]»^(١)، وقال ابنُ السَّرَّاجِ: «فَكَمَّا أَنَّ الْأَمْرَ يُرَادُ بِهِ الْإِجَابُ فَكَذَلِكَ النَّهْيُ يُرَادُ بِهِ النَّفْيُ»^(٢).

أَمَّا الْبَلَاغِيُّونَ؛ فَإِنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ الْاسْتِعْلَاءَ فِي صِيغَةِ (لا تَفْعَلْ)؛ لِأَجْلِ تَسْمِيَّتِهَا نَهْيًا، فَإِنَّ لَمْ تُسْتَعْمَلْ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِعْلَاءِ، سَمَّوْهَا (دُعَاءً) أَوْ (التَّهَامَا)، فَعِنْدَمَا تَصْدُرُ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى عَلَى سَبِيلِ التَّضَرُّعِ تُسَمَّى دُعَاءً، وَإِنْ اسْتَعْمِلَتْ فِي حَقِّ الْمَسَاوِي فِي الرُّتْبَةِ سُمِّيَتْ التَّهَامَا^(٣).

وَلَمَّا كَانَ لِكُلِّ أَسْلُوبٍ أَدْوَاتُهُ الَّتِي يَتَحَقَّقُ بِهَا، فَإِنَّ لِلنَّهْيِ أَدَاةً وَاحِدَةً فَقَطْ هِيَ (لا) النَّاهِيَّةُ، وَهِيَ الَّتِي يُطْلَبُ بِهَا تَرْكُ الْفِعْلِ، وَالنُّحَاةُ يُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ (لا) النَّاهِيَّةَ تَخْتَصُّ بِالذُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فَتَقْتَضِي جَزْمَهُ^(٤).

وَيَخْرُجُ النَّهْيُ عَنِ دَلَالَتِهِ الْحَقِيقِيَّةِ إِلَى دَلَالَاتٍ أُخْرَى تُسْتَفَادُ مِنَ السِّيَاقِ، وَمُقْتَضَى الْحَالِ.

أَمَّا مَا جَاءَ فِي مَرْوِيَّاتِ الْإِمَامِ عَلِيِّ، (عليه السلام) فِي اللَّسَانِ مِنْ صِيغِ النَّهْيِ؛ فَهِيَ نَحْوُ (عَشْر) مَرَّاتٍ، أَغْلِبُهَا دَلَّ عَلَى نَهْيٍ حَقِيقِيٍّ، وَمِنْهَا مَا خَرَجَ عَنْ مَعْنَاهُ لِأَغْرَاضٍ أُخْرَى، أَهْمُهَا.

(١) الكتاب: ١/١٣٦.

(٢) الأصول في النحو: ٢/١٥٧.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم: ٣٢٠، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٤٦٦.

(٤) ينظر: الطراز: ٣/١٥٧، والمنهاج الواضح للبلاغة: ٢/٩٢.

١- الإرشادُ، هو من الأغراض التي يخرج إليها النهي^(١)، ومما ورد في المرويَّات من ذلك، قول ابن منظور في بيان معنى لفظه (حَمَّال): «وفي حديث عليٍّ: لا تناظر وهم بالقرآن فإنَّ القرآنَ حَمَّالٌ ذو وجوه، أي: يُحمَلُ عليه كلُّ تأويلٍ فيحتمله، وذو وجوه، أي: ذو معانٍ مختلفَةٍ»^(٢).

في الحديث نهي على وجه الإرشادِ، وهو من وصيَّةٍ له لعبد الله بن العباس لما بعثه للاحتجاج على الخوارج ليناظرهم، ويأخذ عليهم بالحجَّة، ونهاه ألا يحاجَّجهم بالقرآن؛ لأنَّ ظاهره أنيقٌ، وباطنه عميقٌ، لا تنقضي عجائبه، ولا تنفي غرائبُه، ثمَّ أمره بأن يطلب منهم الاحتكام إلى السنَّة^(٣)، قال ابن أبي الحديد: «فإن قلت: فهل حاجَّجهم بوصيَّته؟ قلتُ: لا بل حاجَّجهم بالقرآن»^(٤)، فلو لم يكن النهي إرشادياً، لما جاز له مخالفتُه، وإن كان لا ينبغي له المخالفة من باب ترك الأولى.

وقد ورد في نهج البلاغة بالشكل الآتي، «لا تُحاصِّمهم بالقرآن فإنَّ القرآنَ حَمَّالٌ ذو وجوه...»^(٥).

٢- بيان العاقبة، هو من المعاني التي يخرج إليها النهي عن معناه الحقيقي^(٦)، ومما جاء في اللسان دالاً على ذلك:

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٨٨/٢، وجواهر البلاغة: ٧٦.

(٢) لسان العرب (حمل): ١١/١٧٥.

(٣) ينظر: في ظلال نهج البلاغة، محمد جواد مغنية: ٤/١٠١-١٠٢.

(٤) شرح نهج البلاغة: ١٨/٧١.

(٥) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ١٠/٤١٩.

(٦) ينظر: جواهر البلاغة: ٧٦.

ما رواه ابن منظور مُستشهداً في بيان معنى لفظة (قيض): «قال ابن بري: قال الجوهري: والقيض ما تفلق من قشور البيض الأعلى، صوابه من قشر البيض الأعلى بإفراد القشر لأنه قد وصفه بالأعلى، وفي حديث علي، (رضوان الله عليه): لا تكونوا كقيض بيض في أداح يكون كسرهما وزراً، ويُخرج ضِعَاثُهَا شَرًّا»^(١).

في حديث الإمام (عليه السلام) نهي (لا تكونوا)، وهو من خطبة له كان يأمر الناس بالتزام الأخلاق والآداب، وبينهاهم عن الرذائل وتائبها، ومن جملة ذلك النهي ما جاء في هذا الحديث، ولكنه روي في النهج مختلفاً عما جاء في اللسان، إذ ورد في النهج بالشكل الآتي، «ولا تكونوا كجفاة الجاهلية، لا في الدين يتفقهون، ولا عن الله يعقلون، كقيض بيض في أداح، يكون كسرهما وزراً، ويُخرج حِضَاثُهَا شَرًّا»^(٢).

ومعناه، «مهاهم عن خلق الجاهلية في الجفاء والقسوة، وقال: إنهم لا يتفقهون في دين، ولا يعقلون عن الله ما يأمرهم به ... وروي: (تتفقهون) بقاء الخطاب، ثم شبههم ببيض الأفاعي في الأعشاش، يُظنُّ بيض القطا، فلا يحل لمن رآه أن يكسره؛ لأنه يظنه بيض القطا، وحِضَاثُهَا يُخْرَجُ شَرًّا؛ لأنه يفتقُّ عن أفعى»^(٣)، والنهي في هذه الحال يكون لبيان العاقبة؛ فكما كانت نتيجة عدم كسر البيض المذكور شراً، كانت عاقبة تلك الأخلاق التي نهى عنها شراً.

(١) لسان العرب (قيض): ٢٢٤/٧.

(٢) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ٢٧٢/١٣.

(٣) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٢٨٢/٩.

رابعاً: أسلوب التقديم والتأخير

اهتمَّ علماء اللُّغة العربيَّة بظاهرة التَّقديم والتَّأخير وأولوها جُلَّ عنايتهم، قال سيبويه: «كأنَّهم - العرب - إنَّها يقدِّمون الَّذي بيَّانه أهمُّ لهم، وهم بيَّانه أغنى، وإنَّ كانا جميعاً يبيَّانهم ويعنيانهم»^(١).

ووصفه عبد القاهر الجرجاني بقوله: «هو بابٌ كثيرُ الفوائد، جَمُّ المحاسنِ، واسعُ التَّصرُّفِ، بعيدُ الغاية، لا يزالُ يفتَرُّ لك عن بديعةٍ، ويُفضي بك إلى لطيفةٍ، ولا تزالُ ترى شعراً يروقك مسمَّعُهُ، ويلطفُ لديك موقَّعُهُ، ثمَّ تنظرُ فتجدُ سببَ أن راقك ولطفَ عندك، أن قدَّم فيه شيءٌ، وحوَّلَ اللَّفظَ عن مكانٍ إلى مكانٍ»^(٢).

إنَّ الألفاظَ قوالبُ المعاني؛ فيجبُ أن يكونَ ترتيبُها الوضعيِّ بحسبِ ترتيبِها الطبيعيِّ، ومن ذلكَ ظاهرةُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ، فإنَّ جاءَ الكلامُ على أصلِ الرُّتبةِ المعروفةِ، لا نسألُ عن سببِ التَّقديمِ والتَّأخيرِ، وإنَّ وُضِعَ اللَّفظُ في غيرِ رُتبتهِ دخلَ في بابِ التَّقديمِ والتَّأخيرِ^(٣). قال الزَّمخشرِيُّ: «إنَّما يُقالُ مُقدِّمٌ ومؤخَّرٌ للمزالِ لا للقارِّ في مكانه»^(٤)، وقد وضعَ العلماءُ ضوابطَ لذلك، فذكروا أنَّه «على النَّحويِّ بيانُ مراتبِ الكلامِ، فإنَّ مرَّتبةَ العُمدةِ قبلَ مرَّتبةِ الفضلةِ، ومرَّتبةَ المُبتدأِ قبلَ مرَّتبةِ الخبرِ، ومرَّتبةَ ما يصلُّ إليه بنفسِه قبلَ مرَّتبةِ ما يصلُّ إليه بحرفِ الجرِّ، وإنَّ كانا فضلتينِ، ومرَّتبةَ المفعولِ الأوَّلِ قبلَ مرَّتبةِ المفعولِ الثَّاني، وإذا اتَّصلَ الصَّميرُ بما مرَّتبتهُ التَّقديمُ وهو يعودُ على ما مرَّتبتهُ التَّأخيرُ، فلا يجوزُ أن يتقدَّم؛ لأنَّه يكونُ مُتقدِّماً لفظاً ومرَّتبةً، وإذا

(١) الكتاب: ١/ ٣٤.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٠٦.

(٣) ينظر: جواهر البلاغة: ١١٦.

(٤) الكشف: ١/ ٦٦١.

اتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِمَا مَرَّتَبَتُهُ التَّأخِيرُ وَهُوَ يَعُودُ عَلَى مَا مَرَّتَبَتُهُ التَّقْدِيمُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُقَدِّمًا لَفِظًا مُؤَخَّرًا رُتَبَةً، فَعَلِيَ هَذَا يَجُوزُ (فِي دَارِهِ زَيْدٌ)؛ لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِالْخَبَرِ، وَمَرَّتَبَتُهُ التَّأخِيرُ، وَلَا يَجُوزُ (صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ)؛ لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِالْمُبْتَدَأِ وَمَرَّتَبَتُهُ التَّقْدِيمُ»^(١).

وقد جاء في شواهد ابن منظور من أحاديث الإمام علي (عليه السلام) في اللسان ما في ألفاظها تقديم وتأخير، وسنبيِّن دلالتها من سياق الجملة المتضمنة لها.

١- تقديم متعلقات الفعل (الجار والمجرور).

قال ابن منظور في بيان معنى (الأثر): «وفي حديث علي في دعائه على الخوارج: ولا بقي منكم أثر، أي: مخبر يروي الحديث»^(٢).

نجد أن الإمام علياً (عليه السلام) قدَّم الجارَ والمجرورَ في قوله (منكم) على (أثر)؛ لأنَّ الدُّعَاءَ كَانَ مُنْصَبًّا عَلَى الْخَوَارِجِ لَا عَلَى (الْأَثْرِ) وَهُوَ الْمُخْبِرُ، بِخِلَافِ لَوْ قَالَ: (أَثْرُ مِنْكُمْ) فَإِنَّ التَّرْكِيزَ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِ (الْأَثْرِ)؛ فَفَرَاهُ قُدِّمَ لِمُغْرَضِ الْاِخْتِصَاصِ أَوَّلًا، وَالْاِهْتِمَامِ ثَانِيًا.

وقد روي الحديث في نهج البلاغة بثلاث روايات، قال الرضوي (رحمه الله): «يروي على ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون كما ذكرناه (أبر) بالراء، من قولهم: (رجل أبر)، للذي يأبر النخل، أي: يصلحه. ويروي (أثر) بالثاء، بثلاث نقط، يُراد به الذي يأثر الحديث، أي: يرويه ويحكيه، وهو أصحُّ الوجوه عندي، كأنَّه (عليه السلام) قال: لا

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣١٠/١، وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٢٧/١ -

(٢) لسان العرب (اثر): ٦/٤.

بَقِيَ مِنْكُمْ مُخْبِرٌ. وَيُرْوَى (أَبَز) بِالزَّايِ الْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ الْوَاثِبُ، وَالْهَالِكُ أَيْضًا يُقَالُ لَهُ: أَبَزَ»^(١).

ومنه، قول ابن منظور في بيان معنى (أَسَلَة): « وَفِي كَلَامِ عَلِيٍّ: لَمْ تَجِفَّ لَطُولِ الْمُنَاجَاةِ أَسَلَاتُ أَلْسِنَتِهِمْ؛ هِيَ جَمْعُ أَسَلَةٍ وَهِيَ طَرَفُ اللِّسَانِ»^(٢).

إِذْ قَدَّمَ الْإِمَامُ (عَلَيْهِ السَّلَام) قَوْلَهُ (لَطُولِ الْمُنَاجَاةِ) عَلَى الْفَاعِلِ (أَسَلَاتُ أَلْسِنَتِهِمْ)، فَقَوْلُهُ (لَطُولِ الْمُنَاجَاةِ) مَعْنَاهُ هُنَا «عَدَمُ عَرُوضِ الْفُتُورِ وَالْكَوَالِ عَلَيْهِمْ فِي مُنَاجَاةِهِمْ كَمَا يَعْرُضُ عَلَيْنَا وَتَجَفُّ أَلْسِنَتُنَا بِسَبَبِ طُولِ الْمُنَاجَاةِ»^(٣)، جَاءَ التَّقْدِيمُ لِيُبَيِّنَ لَنَا عَدَمَ جَفَافِ الْأَلْسِنَةِ مَعَ طُولِ الْمُنَاجَاةِ، فَلَوْ لَمْ يُقَدِّمِ (لَطُولِ الْمُنَاجَاةِ) لِحَصْلِ لَبْسٍ وَتَوَهُّمٍ، بِأَنَّ أَسَلَاتِ أَلْسِنَتِهِمْ قَدْ جَفَّتْ؛ لَطُولِ الْمُنَاجَاةِ، أَوْ لِأَنَّ الْمُنَاجَاةَ كَانَتْ قَصِيرَةً، فَأَتَى بِالتَّقْدِيمِ احْتِرَاسًا مِنْ أَنْ يُفْهَمَ ذَلِكَ.

وَيَكْشِفُ لَنَا السِّيَاقُ مَعْنَى آخَرَ، هُوَ عِلَّةُ عَدَمِ الْجَفَافِ، لِأَنَّ طُولَ الْكَلَامِ عَادَةً يُسَبِّبُ جَفَافَ أَسَلَاتِ الْأَلْسِنِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ - الْمُنَاجَاةَ - يُرَطِّبُ اللِّسَانَ، وَكَانَ التَّقْدِيمَ هُنَا جَاءَ لِلْعَنَاءِ وَالْإِهْتِمَامِ لِمَا فِيهَا مِنْ بُعْدِ جِهَالِيٍّ^(٤).

٢- تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى الْفَاعِلِ: إِنَّ سِيَاقَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْمَأْلُوفَةِ هُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ (إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا) عَلَى التَّرْتِيبِ، فَإِذَا خَالَفَتِ الْجُمْلَةُ هَذَا النِّظَامَ أَعْطَتْ مَعْنَى جَدِيدًا، وَمِنْ ذَلِكَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى فَاعِلِهِ.

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١٢٩/٤.

(٢) لسان العرب (اسل): ١٥/١١.

(٣) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، للخوئي: ٣٩٢/٦.

(٤) ينظر: الخطاب في نهج البلاغة، إيمان عبد الحسن (رسالة ماجستير): ٧٦.

قال ابن منظور في بيان معنى لفظه (حَسَّ): «وفي الحديث: حُسُّوهم بالسَّيفِ حَسًّا، أي: استأصلوهم قتلاً. وفي حديث علي: لَقَدْ شَفَى وَحَاوَحَ صَدْرِي حَسُّكُمْ إِيَّاهُمْ بِالنِّصَالِ»^(١).

قدَّم الإمام (عليه السلام) المفعول به (وحاوَحَ صدرِي) على الفاعل (حَسُّكُمْ)، وهو من التقديم الجائز، وقد أفاد هذا التقديم (الاختصاص)؛ لأنه لا يشفي صدره إلا استئصال هؤلاء الفاسقين، وكانت الخطبة في أحد أيام صفين، وقد رويت في النهج بهذا الشكل: «ولقد شَفَى وَحَاوَحَ صَدْرِي أَنْ رَأَيْتُكُمْ بِأَخْرَةِ تَحُورُ وَنَهْمُ كَمَا حَارُ وَكُم

وَتُرِيْلُونَهُمْ عَنْ مَوَاقِفِهِمْ كَمَا أَزَالُوكُم حَسًّا بِالنِّصَالِ وَشَجْرًا بِالرَّمَاحِ»^(٢).

يكشف لنا السياق عن أمرٍ آخر فضلاً عن التخصيص، هو ما أصاب صدر الإمام من الغيظ، وما تجرَّعه من تصرّفاتهم وأفعالهم البغيضة، فهو وصف نفسه بالمریض الذي لا يشفي إلا بقتل هؤلاء جميعاً، وهذا يدلُّ على حالة اليأس التي ألمت بالإمام من خيرهم، وإصلاح فسادهم.

جاء في معنى الحديث، «قوله: (وشفا وحاوح صدري)، أي: حزازته، من وحوَحَ الرَّجُلُ: إذا نفخ في يده من شدة البرد. والوحوحة: صوتٌ معه بحح. وقوله: (حسًّا بالنِّصَالِ)، أي: قتلاً بها، والنصل، يقال: للسهم والسيف والرُمح والسكين، والجمع نِصَالٌ ونُصُولٌ. والحسُّ من قولهم (حسستناهم)، أي: استأصلناهم قتلاً، وروي (حشاً

(١) لسان العرب (حس): ٥٢/٦.

(٢) بهج الصباغة: ٢٨٠/١٠.

بالنِّصَالِ)، والحشأ إصابة السَّهْمِ الجوفَ، و(النِّصَال) المناصلة والرَّمِي^(١).

ومن هذا التَّقْدِيمِ قَوْلُ ابْنِ مَنْظُورٍ فِي بَيَانِ مَعْنَى كَلِمَةِ (الثُّكْنُ): «الثُّكْنُ مَرَاكِزُ الْأَجْنَادِ عَلَى رَايَاتِهِمْ وَمَجْتَمِعُهُمْ عَلَى لِيوَاءِ صَاحِبِهِمْ وَعَلَمِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عِلْمٌ وَلَا لِيوَاءٍ، وَوَأَحَدُهَا تُكْنَةُ. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ): يَدْخُلُ الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ عَلَى ثُكْنِهِمْ، أَي: بِالرَّايَاتِ وَالْعَلَامَاتِ»^(٢).

فِي حَدِيثِ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) تَقْدِيمَانِ كَانَ حَقُّهَا التَّأخِيرُ، (الْبَيْتَ، وَكُلَّ يَوْمٍ)، فَكَلِمَةُ (الْبَيْتِ) مَفْعُولٌ بِهِ قُدِّمَ عَلَى الْفَاعِلِ (سَبْعُونَ)، وَهَذَا جَاءَ التَّقْدِيمُ لِمُغْرَضِ الْإِهْتِمَامِ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَغْرَاضِ الَّتِي يَتَقَدَّمُ لِأَجْلِهَا الْمَفْعُولُ بِهِ^(٣).

أَمَّا (كُلَّ يَوْمٍ)؛ فَهِيَ ظَرْفُ زَمَانٍ كَانَ حَقُّهُ التَّأخِيرُ عَنِ الْفَاعِلِ، إِذَا قُدِّمَتْ لَفْظَةً (كُلُّ) خَاصَّةً أَفَادَتْ الْعُمُومَ^(٤).

وَمِنَ السِّيَاقِ تَبَيَّنَ لَنَا الْأَهْمِيَّةُ الَّتِي أَوْلَاهَا الْإِمَامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لِلْبَيْتِ الْمَعْمُورِ وَمَا لَهُ مِنَ الْمَكَانَةِ الْعَظِيمَةِ، جَاءَ فِي كِتَابِ مِنْهَاجِ الْبِرَاعَةِ «فَوَضَعَ لَهُمُ الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ، فَقَالَ طُوفُوا بِهِ وَدَعُوا الْعَرْشَ، فَإِنَّهُ لِي رَضَى، فَطَافُوا بِهِ، وَهُوَ الْبَيْتُ الَّذِي يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ، فَوَضَعَ اللَّهُ الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ تَوْبَةً لِأَهْلِ السَّمَاءِ، وَوَضَعَ الْكَعْبَةَ تَوْبَةً لِأَهْلِ الْأَرْضِ»^(٥)، ثُمَّ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ الَّذِي أَفَادَ الْعُمُومَ، أَي:

(١) مِنْهَاجِ الْبِرَاعَةِ، لِلرَّوَانِدِيِّ: ١/ ٤٥٨.

(٢) لِسَانِ الْعَرَبِ (ثُكْنُ): ١٣/ ٨٠.

(٣) يَنْظُرُ: جَوَاهِرُ الْبَلَاغَةِ: ١١٦.

(٤) يَنْظُرُ: شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٢٣٦، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ لِأَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ: ٢/ ٣٤٠.

(٥) مِنْهَاجِ الْبِرَاعَةِ فِي شَرْحِ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ، لِلْخَوْئِيِّ: ٢/ ٢٥٤.

كَانَ دَخُولُهُمْ فِي الْأَيَّامِ عَامَّةً بِإِلا اسْتِثْنَاءٍ، فَجَاءَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ تَأْكِيدًا لِلْاهْتِمَامِ بِالْبَيْتِ المَعْمُورِ، وَكَلِمًا كَانَتْ عِنَايَتَكَ بِالشَّيْءِ أَكْثَرَ، زِدْتَ فِيهَا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ، قَالَ الدُّكْتُورُ فَاضِلُ السَّامِرَائِيِّ: «إِنَّ التَّقْدِيمَ إِنَّهَا يَكُونُ لِلْعِنَايَةِ وَالْاهْتِمَامِ، فَهِيَ كَانَتْ عِنَايَتِكَ بِهِ أَكْثَرَ قَدَمَتَهُ فِي الْكَلَامِ، وَالْعِنَايَةُ فِي اللَّفْظَةِ لَا تَكُونُ مِنْ أَهْلِ لَفْظَةٍ مَعِينَةٍ، بَلْ قَدْ تَكُونُ الْعِنَايَةُ بِحَسَبِ مَقْتَضَى الْحَالِ»^(١).

الحديثُ أوردَه ابنُ الأثير^(٢)، ولم يذكره الشَّريفُ الرَّضِيُّ فيما جَمَعَهُ مِنْ كَلَامِ أميرِ المُؤْمِنِينَ عَلِيِّ (عليه السَّلَام).

خَامِسًا: أَسْلُوبُ الذِّكْرِ وَالْحَذْفِ

الحذفُ لغةٌ هُوَ الإسقاطُ، قَالَ الجَوْهَرِيُّ: «حَذَفُ الشَّيْءِ: إِسْقَاطُهُ. يُقَالُ: حَذَفْتُ مِنْ شِعْرِي وَمِنْ ذَنْبِ الدَّابَّةِ، أَي: أَخَذْتُ»^(٣).

أَمَّا اصطلاحًا؛ فَهُوَ أَسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِبِ الْبَلَاغَةِ، وَقَدْ وَصَفَهُ ضِيَاءُ الدِّينِ بْنُ الأثير (ت ٦٣٧هـ) بِأَنَّهُ «عَجِيبُ الأَمْرِ شَبِيهٌ بِالسَّحَرِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَرَى فِيهِ تَرَكَ الذِّكْرَ أَفْصَحَ مِنَ الذِّكْرِ، وَالصَّمْتَ عَنِ الإِفَادَةِ أَزِيدَ لِلإِفَادَةِ، وَتَجَدُّكَ أَنْطَقَ مَا تَكُونُ إِذَا لَمْ تَنْطُقْ، وَأَتَمَّ مَا تَكُونُ مَبِينًا إِذَا لَمْ تُبَيِّنْ، وَهَذِهِ جَمَلَةٌ تُنْكَرُهَا حَتَّى تُخْبَرَ وَتَدْفَعُهَا حَتَّى تَنْظُرَ، وَالأَصْلُ فِي المَحذُوفَاتِ جَمِيعُهَا عَلَى اخْتِلَافِ ضُرُوبِهَا أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى المَحذُوفِ»^(٤).

(١) التعبير القرآني: ٥٠.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (تكن): ١/٢١٨.

(٣) الصحاح (حذف): ٤/١٣٤١.

(٤) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢/٢١٩-٢٢٠.

وقد تنبّه المؤيد بالله على أهميّة الحذف، وما يحقّقه من أغراضٍ بلاغيّة، فقال: «لو ظهر المحذوف لنزل قدرُ الكلامِ عن علوِّ بلاغته، ولصارَ إلى شيءٍ مُستركٍ مُستردِّلٍ، ولكانَ مُبطلاً لما يظهر على الكلامِ من الطّلاوة والحسن والرّقّة»^(١).

ويقع الحذف في عمدة الكلامِ وفضلته، ويعتمدُ على صحّة المعنى النّحويّ، فضلاً عمّا ذكره ابنُ مالك من كونِ المحذوفِ مُستعملاً فيه؛ «لأنّ السّيءَ إنّما يجوزُ حذفُهُ مع صحّة المعنى بدونهِ، إذا كانَ الموضعُ الَّذي ادّعي فيه حذفه مُستعملاً فيه ثبوته»^(٢).

ويدورُ الحديثُ في الحذفِ على محورينِ رئيسينِ هما: حذفُ المفردِ، وحذفُ الجملة^(٣).

أولاً: حذفُ المفردِ: ونعني به حذف جزءٍ من عناصرِ الجملة؛ لتحقيقِ غرضٍ معيّنٍ يقتضيه السّياقُ، وذلك عندَ وجودِ القرائنِ الدّالة عليه، وأهمُّ مواضعِ الحذفِ ما يأتي:

١- حذفُ الفاعلِ: يُحذفُ الفاعلُ، ويُنَى الفعلُ للمجهولِ في بعضِ السّيقاتِ، ويحلُّ مكانه المفعولُ به، ويُعربُ نائباً عن الفاعلِ^(٤)، ومنه الآتي:

قال ابنُ منظور في بيانِ معنى كلمة (حجارة): «وحجارةُ القدمِ: المشرفةُ بينَ أصابعها ومفاصلها من فوق. وفي حديثِ عليٍّ: ويُقطعُ السّارقُ من حجارةِ القدمِ، هي ما أشرف

(١) الطراز: ٥١/٢.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك: ٥٩.

(٣) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢/٢٢٠.

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٨٧/٢.

بَيْنَ مَفْصِلِهَا وَأَصَابِعِهَا مِنْ فَوْقَ»^(١).

إذ حُذِفَ الفاعلُ العائدُ على قاطعِ القدمِ (الحاكمِ الشرعيِّ)، لدلالةِ السِّيَاقِ عليه؛ ولأنَّ المَقالِمَ يَقْتَضِي هذا الحذفَ فهو مقامٌ تشريعٍ وبيانٌ أحكامٍ فلا مجالٌ للإطنابِ في الكلامِ. فضلاً عن أنَّ السَّامِعَ لديه العلمُ بما حُذِفَ من الكلامِ.

وفي الحديثِ حذفٌ آخرٌ، هو حذفُ المضافِ وإقامةُ المضافِ إليه مكانه، إذ يكونُ تقديرُ الكلامِ، (وتُتَقَطَّعُ قَدَمُ السَّارِقِ...) فحذفتُ لفظةً (قَدَم) وحلَّت محلَّها لفظةً (السَّارِق) وإنَّما سوَّغَ الحذفَ دلالةُ ما بعده عليه (جَمَّارةُ القدم).

وحذفُ المضافِ وإقامةُ المضافِ إليه مسألةٌ ذكرها النحويون، قال الزَّمخشرِيُّ: «وإذا أمنوا الإلباسَ حذفوا المضافَ وأقاموا المضافَ إليه مقامه وأعرَبوه بإعرابه. والعلمُ فيه قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)^(٢)؛ لأنَّه لا يلبسُ أن المسؤُولَ أهلُها لا هي، ولا يقولون: رأيتَ هنداً، يَعْنُونَ رأيتَ غلامَ هندٍ»^(٣)، ويُسْتَرَطُّ لجوازِ حذفِ المضافِ شرطان، الأوَّلُ: أن يَقومَ دليلٌ على المحذوفِ، لئلا يقع اللبسُ، والثاني: أن يكونَ المضافُ إليه مفرداً لا جملةً؛ لأنَّه لو كان المضافُ إليه جملةً لم يُسْتَدَلَّ على المحذوفِ، ولم تُصَحَّ إقامةُ المضافِ إليه مقامَ المضافِ المحذوفِ^(٤).

يَكشِفُ لَنَا السِّيَاقُ دِلالةً أُخرى، هي الدَّلالةُ القطعيَّةُ في الأحكامِ، إذ لا تهاونَ ولا تراجعَ في ذلك، فلو قال: (ويَقْطَعُ الحاكمُ الشرعيُّ قَدَمَ السَّارِقِ من...) لَفَقَدَ النَّصُّ

(١) لسان العرب (حمر): ٢١٣/٤.

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ١٣٤ - ١٣٥.

(٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٤٤/٣.

مَا يَحْمَلُ مِنْ هَمَّةٍ وَتَحْضِيضٍ وَتَشْجِيعٍ فِي تَنْفِيزِ الْأَحْكَامِ. وَالْحَدِيثُ لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّرِيفُ الرَّضِيِّ فِي النَّهْجِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ^(١).

٢- حَذَفُ الْمَوْصُوفِ: يُحَذَفُ الْمَوْصُوفُ، وَتَحُلُّ مَحَلَّهُ الصِّفَةُ مِنْ دُونَ الْإِحْلَالِ بِالرَّكِيْبِ النَّحْوِيِّ، قَالَ الرَّخْشَرِيُّ: «وَحَقُّ الصِّفَةِ أَنْ تَصْحَبَ الْمَوْصُوفَ، إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُ ظُهُورًا يُسْتَعْنَى مَعَهُ عَنْ ذِكْرِهِ، فَحَيْثُذِيجُورُ تُرْكُهُ وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ»^(٢)، وَمِنْ شَوَاهِدِهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَإِنَّمَا أَقْرَبُ الْقَوْمِ لِلَّهِ الْأُولَى) (٣)، أَي: حُورِ قَاصِرَاتٍ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ)^(٤)، أَي: دَرُوعًا سَابِغَاتٍ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (فَلْيُضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا)^(٥)، أَي: ضَحْكًا قَلِيلًا وَبُكَاءً كَثِيرًا^(٦).

وَمَا وَرَدَ فِي الْمَرْوِيَّاتِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مِنْ ذَلِكَ الْآتِي:

قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي بَيَانِ مَعْنَى لَفْظَةِ (حِيصَ): «وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ): أَنَّهُ اشْتَرَى قَمِيصًا فَقَطَعَ مَا فَضَلَ مِنَ الْكُمَيْنِ عَنْ يَدِهِ ثُمَّ قَالَ لِلخِيَّاطِ: حُصِّهِ، أَي: خِطِّ كِفَافَهُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْعَيْنِ الضَّيِّقَةِ: حَوْصَاءُ، كَأَنَّهَا خِيطٌ بِجَانِبِ مِنْهَا؛ وَفِي حَدِيثِهِ الْآخِرِ: كُلَّمَا حِيصَتْ مِنْ جَانِبٍ تَهْتَكَتْ مِنْ آخِرِ»^(٧).

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (جر): ٤٣٩/١.

(٢) المفصل في صناعة الإعراب: ١٥٢.

(٣) الصافات: ٤٨.

(٤) سبأ: ١٠ - ١١.

(٥) التوبة: ٨٢.

(٦) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام: ٨١٦، ٨١٧.

(٧) لسان العرب (حوص): ١٨/٧.

في النَّصِّ حَذْفٌ، إِذْ حَذَفَ الْمُتَكَلِّمُ الْمَوْصُوفَ وَأَقَامَ مَقَامَهُ الصَّنْفَةَ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ (تَهْتَكْتُ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ) فَحَذَفُ الْمَوْصُوفِ (جَانِبٍ) يَتَّفِقُ مَعَ سِيَاقِ كَلَامِ الْإِمَامِ فِي تِلْكَ الْخُطْبَةِ، «كَمْ أَدَارِيكُمْ كَمَا تُدَارِي الْبِكَارُ الْعِمْدَةَ، وَالثِّيَابُ الْمُتَدَاعِيَةَ! كُلَّمَا حِصِصْتُ مِنْ جَانِبٍ تَهْتَكْتُ مِنْ آخَرَ»^(١)، فَالْإِيجَازُ سَمَةٌ غَالِبَةٌ عَلَى تِلْكَ الْخُطْبَةِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي سِيَاقِ ذَمِّ أَصْحَابِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَدَعَائِهِ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ سَوَّغَتِ الْحَذْفَ دَلَالَةُ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ (كُلَّمَا حِصِصْتُ مِنْ جَانِبٍ...).

وقد دلَّ سِيَاقُ الْحَذْفِ هَذَا عَلَى مَا يَحْمِلُهُ الْإِمَامُ مِنَ الْأَلَامِ وَالْوِيلَاتِ الَّتِي تَجَرَّعَهَا مِنْ أَصْحَابِهِ؛ مِمَّا جَعَلَهُ يَخْتَصِرُ الْكَلَامَ وَيُوجِزُهُ، قَالَ ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ فِي بَيَانِ مَعْنَى الْحَدِيثِ: «وَالثِّيَابُ الْمُتَدَاعِيَةُ: الْأَسْمَالُ الَّتِي قَدْ أَخْلَقْتُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ مُتَدَاعِيَةً؛ لِأَنَّ بَعْضَهَا يَتَخَرَّقُ فَيَدْعُو بَعْضَهَا إِلَى مِثْلِ حَالِهِ. وَحِصِصْتُ: خِيطْتُ، وَالْحَوْصُ: الْخِيَاطَةُ، وَتَهْتَكْتُ: تَخَرَّقْتُ»^(٢).

ثَانِيًا: حَذْفُ الْجُمْلَةِ

هُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِتَرْكِيْبٍ مُؤَلَّفٍ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جُمْلَةٍ، فَتَحْذِفُ مِنْهَا مَا شِئْتَ بِشَرْطِ عَدَمِ الْإِخْلَالِ بِالْمَعْنَى^(٣). وَمِمَّا جَاءَ فِي الْمَرْوِيَّاتِ مِنْ شَوَاهِدٍ فِيهَا حَذْفُ جُمْلَةٍ مَا يَأْتِي:

قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي بَيَانِ مَعْنَى لَفْظَةِ (وَيْ) : «وَمِنْهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ: وَيُلْمُهُ كَيْلًا بَغَيْرِ ثَمَنِ لَوْ أَنَّ لَهُ وَعَى، أَي: يَكِيلُ الْعُلُومَ الْجَمَّةَ بِلَا عَوْضٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُصَادِفُ وَاعِيًا»^(٤).

(١) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٠٢/٦.

(٢) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٠٢/٦.

(٣) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢٢١/٢.

(٤) لسان العرب (وَيْلٌ): ٧٤٠/١١.

وردت في الحديث لفظة (كَيْلاً)، وهي متعلّقة بفعلٍ محذوفٍ في جملةٍ محذوفةٍ تقديره: (أَكِيلُ لَكُمْ الْعِلْمَ وَالْحِكْمَةَ كَيْلاً...)، فقد حذف الفعل (أَكِيلُ) ودلَّ عليه المصدرُ المنصوبُ (كَيْلاً)، وحذَفَ متعلِّقاتِه ودلَّ عليها السِّياق، قال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عَبْدَهُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ: «وَيْلُ أُمَّهِ كَلِمَةٌ اسْتِعْظَامُ تَقَالُ: فِي مَقَامِ الْمَدْحِ وَإِنْ كَانَ أَصْلُ وَضَعُهَا لَضِدِّهِ... وَقَوْلُهُ: كَيْلاً مَصْدَرٌ مُحذوفٌ^(١)، أَي: ... أَكِيلُ لَكُمْ الْعِلْمَ وَالْحِكْمَةَ كَيْلاً بَلَا ثَمَنٍ لَوْ أَجِدَ وَعَاءً أَكِيلٌ فِيهِ، أَي: لَوْ أَجِدَ نَفوسًا قَابِلَةً وَعُقُولًا عَاقِلَةً»^(٢).

والمصدرُ النَّائبُ عن فعله ما يُذكرُ بدلاً من التَّلْفِظِ بفعله، ويرادُ به التَّوكِيدُ، قَالَ الْوَقَّادُ: «إِنَّ الْمَصْدَرَ النَّائِبَ عَنْ فِعْلِهِ مِنْ قِسْمِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ»^(٣)، فَيَكُونُ التَّعْبِيرُ بِالْمَصْدَرِ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ أَكْثَرَ وَقَعًا فِي ذَهَنِ السَّامِعِ؛ لِذَلِكَ نَرَى الْإِمَامَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، جَاءَ بِالْمَصْدَرِ (كَيْلاً) بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ (أَكِيلُ).

ومنه، قَوْلُ ابْنِ مَنظُورٍ فِي بَيَانِ مَعْنَى لَفْظَةِ (الْقَصَابِ): «وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ): لَيْتَ وَلَيْتُ بَنِي أُمِّيَّةَ، لِأَنَّهُمْ نَفَضُوا الْقَصَابَ التُّرَابَ الْوَدِيمَةَ؛ يَرِيدُ اللَّحُومَ الَّتِي تَعَفَّرَتْ بِسُقُوطِهَا فِي التُّرَابِ»^(٤).

وَرَدَتْ فِي حَدِيثِ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَدَاةُ الشَّرْطِ (إِنْ) مَسْبُوقَةٌ بِاللَّامِ الْمُوْطَّئَةِ لِلْقِسْمِ وَجَمَلَةُ الشَّرْطِ: (وَلَيْتُ)، وَقَدْ وَرَدَ الْقِسْمُ مَقْدَمًا عَلَى الشَّرْطِ، وَلَمْ يَسْبِقْهَا ذُو خَبَرٍ؛ فَحُذِفَتْ جَمَلَةُ جَوَابِ الشَّرْطِ، «فَإِذَا اجْتَمَعَ الشَّرْطُ وَالْقِسْمُ اكْتَفِيَ بِجَوَابِ

(١) كذا، المقصود بمصدر محذوف، أي مصدر فعل محذوف.

(٢) نهج البلاغة: ١/١٤٥ - ١٤٦.

(٣) شرح التصريح على التوضيح: ١/٤٩٩، وينظر: جامع الدروس العربية: ٣/٣٨.

(٤) لسان العرب (قصب): ١/٦٧٥.

أحدهما عن جواب الآخر، فإن لم يتقدّمها ما يحتاج إلى خبر اكتفي بجواب السابق منهما^(١)، فأغنى جواب القسم عن ذكر جواب الشرط، والتقدير: (إن بقيت لهم نفضتهم نفض القصاب...).

الحديث ورد في شرح النهج مع اختلاف في ألفاظه على النحو الآتي: «والله لئن بقيت لهم لأنفضتهم نفض اللحام الودام التربة»^(٢).

(١) اللوحة في شرح الملحة: ٢/٨٨٨، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣/١٢٨٩.

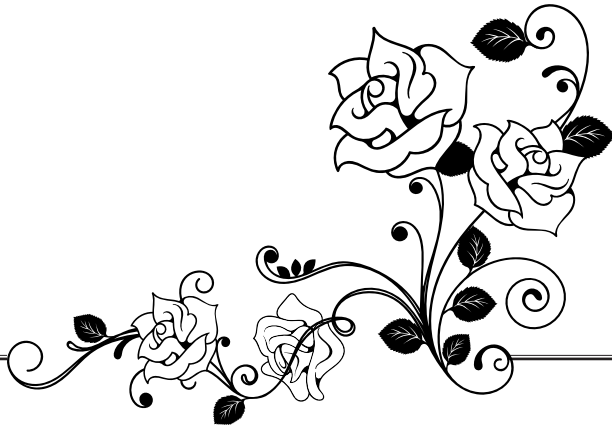
(٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٦/١٧٤.

الفصل الثالث

الدلالة المعجمية

المبحث الأول: الظواهر الدلالية

المبحث الثاني: التغير الدلالي



توطئة

إنَّ أَيْةَ دراسةٍ لغويَّةٍ لا بدَّ لها أن تتَّجِهَ إلى دراسةِ المعنى؛ لأنَّه الغايةُ التي تسعى إليها في مُستوياتها، والعلمُ الَّذي يهتم بالمعنى هو (علم الدَّلالة) وهو فرعٌ من أفرعِ علم اللُّغة المهمَّة وقد عرفها القدماء، ودرَّسها المحدثون في ميادينٍ مختلفةٍ.

والدَّلالةُ المعجميَّةُ، هي دَلالةُ الكلمةِ التي استُخدمتْ بها في المجتمعِ مفردةً أو في تركيبٍ، سواء أكان المعنى حقيقيًّا، أم مجازيًّا منقولًا عن معنى حقيقيٍّ، والمُعجمُ يبحثُ معنى الكلمةِ بذكرِ معناها أو مُرادفها أو مضادِّها أو ما يُفسَّرُها^(١) مجردًا من السِّياقِ، فلكي يحدِّد السَّامعُ أو الشَّخصُ معنى الحدثِ الكلاميِّ لا بدَّ له من معرفةِ المعاني المفردة للكلماتِ، وهو ما يعرفُ باسمِ المعنى المعجميِّ أو الدَّلالةُ المعجميَّةُ، إذ من الممكنِ أن نجدَ المعنى المعجميِّ دونَ المعنى النحويِّ كما في الكلماتِ المفردة، فالمعجمُ غالبًا ما يعتمدُ في تحديدهِ المعنى المعجميِّ على الكلماتِ نفسها، فهو يُحاولُ بيانَ معاني الرُّموزِ برموزٍ أخرى، إذ إنَّ بعضَ الكلماتِ يكونُ من السَّهلِ إدراكُ ما

(١) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ١٥٧.

تُشير إليه، فهي تكون مُفسّرةً ومُبيّنةً لدلالة كلمةٍ أخرى^(١).

والمفردات لها معنى عامٌّ في المعجم؛ لأنّها ليست في سياقٍ محدّدٍ، إذ السّياق هو الذي يُحدّد المعنى ويُقيّده. وسببُ تعدّد معنى الكلمة في المعجم كونها تصلح للدّخول في سياقاتٍ متعدّدة، فتأخذ من كلّ سياقٍ معنىً جديدًا^(٢).

وكُلّ كلمةٍ من كلمات اللّغة لها دلالةٌ معجميّةٌ تستقلّ عمّا يمكن أن توحيه أصوات تلك الكلمة أو صيغتها من دلالاتٍ زائدةٍ على تلك الدّلالة الأساسيّة، فمثلاً كلمة (كذاب) لها دلالةٌ معجميّةٌ تدلّ على شخصٍ اتّصف بالكذب، ولها دلالةٌ أخرى زائدة على دلالتها المعجميّة اكتسبتها من طريق صيغتها، هي المبالغة في الكذب، وتُسمّى الدّلالة الصّرفيّة، ونجد لفظة (نفضّح) تدلّ على تسرّب الماء، وهي الدّلالة الأساسيّة، ولها دلالةٌ أخرى اكتسبتها من طبيعة أصواتها، هي القوّة والعنف في التّسرّب، وتُسمّى الدّلالة الصّوتيّة^(٣). وبهذا يتّضح لنا أنّ الدّلالة المعجميّة هي أساس معنى الكلمة، أمّا باقي الدّلالات؛ فهي مزيّدة على المعنى الأصليّ للكلمة.

تناولت في هذا الفصل الظواهر الدّلاليّة، وشملت التّرادف، والمُشترك اللفظيّ، والتّضادّ، ثمّ بيّنت معنى كلّ ظاهرة، وكيفيّة دراستها عند القدماء والمحدثين، ثمّ عرضت شواهد على تلك الظواهر من المرويات مع الإشارة إلى التّعير الدّلاليّ، وبيان علاقاته الدّلاليّة، وهي التّخصيص، والتّعميم، والانتقال، وما ورد على ذلك من الشّواهد في المرويات.

(١) ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي: ٧٩.

(٢) ينظر: علم الدلالة، فريد عوض: ٥١.

(٣) ينظر: دلالة الألفاظ: ٤٨.

المبحث الأول الظواهر الدلالية

أولاً : الترادف

الرَدْفُ في اللغة هو التتابع، قال الخليل: «مَا تَبَعَ شَيْئًا فَهُوَ رَدْفُهُ، وَإِذَا تَتَابَعَ شَيْءٌ خَلْفَ شَيْءٍ فَهُوَ التَّرَادُفُ، وَالْجَمِيعُ: الرُّدَاقُ... وَيُقَالُ: جَاءَ الْقَوْمُ رُدَاقِي، أَي: بَعْضُهُمْ يَتَّبِعُ بَعْضًا. وَرَدِيفُكَ: الَّذِي تُرَدِّفُهُ خَلْفَكَ، وَيَرْتَدِفُكَ، وَيُرَدِّفُهُ غَيْرُكَ»^(١).

أمَّا في الاصطلاح؛ فقد أشار إليه سيبويه بقوله: «اختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو: ذهبَ وانطلق»^(٢)، وقد التمس الجرجاني العلاقة بين المعنيين اللغويين والاصطلاحيين للترادف فعبر عنها قائلًا: «المترادف ما كان معناه واحدًا وأسماءه كثيرةً وهو ضدُّ المشترك، أخذًا من الترادف الذي هو ركوبُ أحدٍ خلفَ أحدٍ آخر، كأنَّ المعنى مركوبٌ، واللفظانِ راكبانِ عليه كالليثِ والأسدِ»^(٣).

(١) العين (ردف): ٢٢ / ٨ - ٢٣.

(٢) الكتاب: ٢٤ / ١.

(٣) التعريفات: ٢٥٣.

وقد اختلف اللغويون العرب القدماء اختلافاً كبيراً في إثبات هذه الظاهرة أو إنكارها^(١)، ففريق أثبتها واحتج لوجودها بأنه «لو كان لكل لفظ معنى غير الآخر، لما أمكن أن يُعبر عن شيءٍ بغير عبارته، وذلك لأننا نقول في: لا ريب فيه: لا شك فيه، فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة خطأ»^(٢)، ويستشهد أصحاب هذا الرأي بأن «ابن خالويه كان يفتخر بأنه يحفظ للسيف خمسين اسماً، وقد جمع للأسد خمسمائة اسم، وللحيّة مائتي اسم»^(٣).

أمّا الفريق الآخر؛ فقد أنكر وجود الترادف، وعلى رأسهم ثعلب وأبو عليّ الفارسيّ وابن فارس وأبو هلال العسكريّ، ويرى هؤلاء أن للسيف اسماً واحداً، وأمّا الباقي؛ فما هي إلا صفات للاسم، وكذلك الأفعال، نحو، مضى وذهب، وقعد وجلس، ونام وهجع، فكلُّ منها يحمل معنى ليس في الآخر، وإنَّ هناك فروقاً بين هذه الألفاظ^(٤)، وإن كانت دلائلها متقاربة.

وأما الترادف في عرف اللغويين المحدثين؛ فهو «ألفاظ متّحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أيّ سياق»^(٥)، وذلك النوع من الترادف هو الصورة المثلّي منه؛ لأنّه - كما يقرُّ البحث اللغويّ الحديث - «نادر الوقوع إلى درجة كبيرة، فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولة ويسر»^(٦)، والسبب في ذلك

(١) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٢١٦.

(٢) الصاحبي: ٥٩.

(٣) المزهر: ٤٠٥/١.

(٤) ينظر: الصاحبي: ٥٩، والمزهر: ٤٠٤/١، وعلم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٢١٨.

(٥) دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان: ١١٩.

(٦) المصدر نفسه: ١١٩-١٢٠.

هو أن لكل مفردة دلالة خاصة لا تتفق مع دلالة مفردة أخرى، قد تُرادفها في عرف المعجميين، ولكن الاستعمال يضيف عليها دلالات مختلفة^(١)، وذلك ما يجعل إمكانية توافق دلالة لفظية معينة مع غيرها لإحداث الترادف التام أمرًا نادر الوقوع.

وقد ميّز كثير من المحدثين بين أنواع الترادف، وقسموها على النحو الآتي^(٢):

أ - الترادف الكامل: وذلك حين يتطابق اللفظان تمام المطابقة، ولا يشعر أبناء اللغة بأي فرق بينهما، وعلامة ذلك أنهم يبدلونه بحرية تامة في كل السياقات.

ب- شبه الترادف: أو التشابه أو التقارب أو التداخل، وذلك حين يتقارب اللفظان تقاربًا شديدًا، إذ يصعب التفريق بينهما لغير المتخصصين، ولذا يستعملها كثيرون من دون تحفظ، ومن هذه الألفاظ، عام، وسنة، حول... وهكذا.

ج - التقارب الدلالي: ويكون ذلك في الألفاظ المتقاربة دلاليًا، مع إمكان ملاحظة الاختلاف بين اللفظين بلمح واحد في الأقل، ويمكن التمثيل لذلك في اللغة العربية

في كلمتي، حلم، ورؤيا.

د- التفسير: وذلك حين تكون بعض التعبيرات أقرب إلى الفهم من الكلمات المُفسّرة داخل النص، إذ إن درجة الفهم للغة تختلف من شخص لآخر، فإن ما يُعد تفسيرًا لشخص قد لا يكون تفسيرًا لآخر، مثل تفسير الصراط بالطريق.

(١) ينظر: هل وقع في القرآن الكريم ترادف؟ د. رشيد العبيدي (بحث): ١٥.

(٢) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٢٢٠ - ٢٢٣.

ولم يختلف اللغويون المعاصرون في حقيقة وجود هذه الأنواع من الترادف، بل يتعلّق خلافهم بالترادف الكامل أو التماثل، فمنهم من أنكر وقوعه، مثل بلومفيلد، وهارس، وستورك، ولوينز،...^(١)، وهناك قلة قليلة تسمح بوقوعه، ولكن بشروط^(٢):

١- الاتّفاق في المعنى بين الكلمتين اتّفاقاً تامّاً، ويكون ذلك في ذهن كثير من أفراد البيئة الواحدة.

٢- الاتّحاد في البيئة اللغويّة، إذ تكون الكلمتان من لهجة واحدة.

٣- الاتّحاد في العصر، إذ يكون استعمال الكلمتين في عصر واحد.

٤- ألا يكون أحد اللفظين ناتجاً من تطوّر صوتي للفظ آخر، مثل لفظ الجثل والجفّل^(٣)، فأحدهما متطوّر عن الآخر.

والذي يميل إليه الباحث أنّ الترادف بمعنى التّطابق التام في المعنى في السّياقات المختلفة غير موجود في الواقع اللغوي، ولا يمكن أن نقرّ بالترادف إلا إذا كان بمعنى التّقارب في المعنى.

ومن الألفاظ التي جاءت في المرويات مترادفة - على رأي المثبتين له - ما يأتي:

(١) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٢٢٤.

(٢) ينظر: علم الدلالة، فريد عوض: ١٢٤.

(٣) ينظر: الجمهرة (جثل): ١/٤١٥، والمخصص: ٢/٣١٨.

أ. جَاءَ - أَتَى :

وردت كلمة (جَاءَ) في الروايات (مرتين):

قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (حَيْدِي): «وَقَوْلُهُمْ: حَيْدِي حَيَادٍ هُوَ كَقَوْلِهِمْ: فَيَحِي فَيَاحٍ، وَفِي خُطْبَةِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ): فَإِذَا جَاءَ الْقِتَالُ قُلْتُمْ: حَيْدِي حَيَادٍ، حَيْدِي، أَي: مَيْلِي، وَحَيَادٍ بوزن قَطَامٍ، هُوَ مِنْ ذَلِكَ»^(١).

في الحديث وردت كلمة (جَاءَ)، وتذكرُ معجمات اللغة أنَّ المَجِيءَ والإِتْيَانَ كلاهما بمعنى واحد^(٢).

ومعنى الحديث، أَنَّهُمْ كانوا يتفاخرون في الكلام، فإذا جاء أمر القتال قالوا: حَيْدِي حَيَادٍ، أَي: جَانِبِي وَأَعْرِضِي عَنَّا، فَقَوْلُهُمْ لَا يُطَابِقُ فَعَلَهُمْ^(٣).

وأما كلمة (أَتَى)؛ فقد جاءت في الروايات (مرتين):

قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (مِلْطَاط): «وَمِنْهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ): فَأَمَرْتُهُمْ بِلِزُومِ هَذَا الْمِلْطَاطِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرِي، يُرِيدُ بِهِ شَاطِئَ الْفُرَاتِ»^(٤).

ومعنى الحديث، أَنَّهُ أمر أصحابه بعدم ترك المِلْطَاطِ وهو «شفيرو الوادي، طريق على ساحل البحر، ... وفي حديث ابن مسعود: وهذا المِلْطَاطُ طريقُ بَقِيَّةِ الْمُؤْمِنِينَ

(١) لسان العرب (حيد): ١٥٩/٣.

(٢) ينظر: الصحاح (أتى): ٢٢٦١/٦، والكلبيات: ٣٤، وتاج العروس (أتى): ٣٧/٣٢، والمعجم الوسيط (أتى): ٤/١.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة، للحائري: ١٨٦/٢.

(٤) لسان العرب (ملط): ٢٠٨/٧.

هُرَابًا مِنَ الدَّجَالِ، يَعْنِي بِهِ شَاطِئُ الْفِرَاتِ، أَي: جَانِبُهُ وَسَاحِلُهُ»^(١).

ويخلصُ البحثُ ممَّا سبقَ أَنَّهُ لَا يَفْرُقُ الْمُعْجَمِيُّونَ بَيْنَ دِلَالَتِي (جَاءَ) وَ(أَتَى)، بَلْ يُفَسِّرُونَ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ هُمَ يَرَوْنَ أَنَّ اللَّفْظَيْنِ مُتْرَادِفَانِ، بَلْ لَمْ يَكُونَا مُتَّفَقَيْنِ فِي الْمَعْنَى فَحَسَبَ، وَإِنَّمَا أَمَكْنَ اسْتِبْدَالَ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ. وَلَكِنَّ الْمُتَّبِعَ لِمَعْنَى (جَاءَ) وَ(أَتَى) يَجِدُ بَيْنَهُمَا فَرْقًا، إِذِ يَقُولُ أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ: «الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِكَ جَاءَ فَلَانٌ وَأَتَى فَلَانٌ: أَنَّ قَوْلَكَ جَاءَ فَلَانٌ، كَلَامٌ تَامٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى صَلَةٍ، وَقَوْلِكَ أَتَى فَلَانٌ يَقْتَضِي مَجِيئَهُ بِشَيْءٍ؛ وَهَذَا يُقَالُ: جَاءَ فَلَانٌ نَفْسُهُ، وَلَا يُقَالُ: أَتَى فَلَانٌ نَفْسُهُ، ثُمَّ أَكْثَرَ ذَلِكَ حَتَّى اسْتُعْمِلَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ»^(٢)، فَأَبُو هَلَالٍ صَرَّحَ بِوُجُودِ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا.

وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَجِيءِ وَالْإِتْيَانِ الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ بِقَوْلِهِ: «الْمَجِيءُ كَالْإِتْيَانِ لَكِنَّ الْمَجِيءَ أَعَمُّ مِنَ الْإِتْيَانِ»^(٣).

وهناك نكتة أخرى يذكرها الزركشي للفعلين (جاء) و(أتى) في حالة الماضي، وهي أن (جاء) يقال: في الجواهر والأعيان، و(أتى) في المعاني والأزمان، كقوله تعالى: (وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ)^(٤)، وقوله تعالى: (وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ)^(٥)، وفي مقابقتها ذَهَبَ وَمَضَى، يُقَالُ: ذَهَبَ فِي الْأَعْيَانِ وَمَضَى فِي الْأَزْمَانِ؛ وَهَذَا يُقَالُ: حُكْمُ فَلَانٍ

(١) نهج السعادة في مستدرک نهج البلاغة: ١٢٢/٢.

(٢) الفروق اللغوية: ١٥٢.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ١٠٣-١٠٤.

(٤) سورة يوسف: ٧٢.

(٥) سورة الحجر: ٦٤.

مَاضٍ وَلَا يُقَالُ: ذَاهِبٌ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَيْسَ مِنَ الْأَعْيَانِ^(١).

وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَيْضًا، مُحَمَّدٌ عَبْدُ الرَّؤُوفِ الْمَنَائِي، إِذْ يَقُولُ: «الْإِتْيَانُ مَجِيءٌ بِسَهُولَةٍ فَهُوَ أَحْصَى مِنَ الْمَجِيءِ، إِذْ الْإِتْيَانُ قَدْ يُقَالُ: بِاعْتِبَارِ الْقَصْدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ حَصُولٌ، وَالْمَجِيءُ يُقَالُ: اعْتِبَارًا بِالْحَصُولِ، وَالْإِتْيَانُ يُقَالُ: لِلْمَجِيءِ بِالذَّاتِ، وَبِالْأَمْرِ، وَبِالتَّدْبِيرِ، وَفِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالْأَعْيَانِ وَالْأَعْرَاضِ»^(٢).

وَالَّذِي يَرَاهُ الْبَاحِثُ أَنَّ الْإِمَامَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ (جَاءَ، وَأَتَى)، وَلَمْ يَرُدَّ تَعْبِيرُهُ عَلَى أَمَّهَافَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، فَالْقِتَالُ لَا يَأْتِي إِلَّا اضْطِرَارًا؛ لِذَا قَالَ الْإِمَامُ «فَإِذَا جَاءَ الْقِتَالُ...»، فَاسْتَعْمَلَ الْفِعْلَ (جَاءَ) الَّذِي يَعْنِي الْاضْطِرَارَ بِالْمَجِيءِ، أَمَّا الْأَمْرُ الْمُنْتَظَرُ مِنَ الْإِمَامِ؛ فَلَا يَأْتِي إِلَّا اخْتِيَارًا؛ فَاسْتَعْمَلَ الْفِعْلَ (أَتَى) فَقَالَ: «...حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرِي» وَمَنْ يَتَّبَعُ كَلَامَهُ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ يَجِدُ كَثِيرًا مِنْ ذَلِكَ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي خُطْبَةٍ لَهُ: «أَمَّا وَاللَّهِ مَا أُتَيْتُمْ اخْتِيَارًا، وَلَكِنْ جِئْتُ إِلَيْكُمْ سَوْقًا»^(٣)، فَمَجِيءُ الْإِمَامِ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ لَمْ يَكُنْ اخْتِيَارًا، وَإِنَّمَا سَاقَتْهُ الْمَقَادِيرُ إِلَيْهِمْ سَوْقًا، إِذْ خَرَجَهُ مِنَ الْمَدِينَةِ دَارِ الْهَجْرَةِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا لِقِتَالِ أَهْلِ الْجَمَلِ، وَاحْتِيَاجَ إِلَى الْاسْتِنصَارِ بِأَهْلِ الْكُوفَةِ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ جَيْشُ الْحِجَازِ وَافِيًا بِمَقَاتِلَتِهِمْ، ثُمَّ اتَّصَلَتْ تِلْكَ الْفِتْنَةُ بِفِتْنَةِ أَهْلِ الشَّامِ؛ فَاضْطُرَّ إِلَى الْمَقَامِ بَيْنَهُمْ^(٤)، فَاسْتَعْمَلَ مَعَ الْاخْتِيَارِ (أَتَيْتُمْ)، وَمَعَ الْاضْطِرَارِ (جِئْتُ إِلَيْكُمْ)، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ دَلَالِيٌّ؛ لَمَا

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٨٠/٤ - ٨١.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف: ٣٢.

(٣) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٢٧/٦.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٢٨/٦، ومنهاج البراعة، للخوئي: ١٨٦/٥.

أتى بهما معاً في العبارة نفسها، وعلى هذا الرأي فلا يوجد ترادف بين اللَّفْظَيْن، وهذا ما يميل إليه الباحث.

ب. الرَّيْبُ - الشُّكُّ

وردت كلمة (الرَّيْب) في المرويات (مرة) واحدة:

قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (سُدْف): «وفي حديث عليٍّ: وكشفت عنهم سُدْفُ الرَّيْبِ، أي: ظلّمها. وأسدفوا: أسرجوا، هوزنيّة، أي: لغة هوازن»^(١).

وردت في الحديث لفظه (الرَّيْبِ)، هي جمع ريبية، والرَّيبَةُ والرَّيْبُ في اللغة الشُّكُّ قال الجوهري: «الرَّيْبُ: الشُّكُّ. والرَّيْبُ: ما رابك من أمرٍ، والاسم الرَّيبَةُ بالكسر، وهي التُّهْمَةُ والشُّكُّ»^(٢)، وقال الفيومي: «الرَّيْبُ الظَّنُّ والشُّكُّ، ورأبني الشّيءُ يرأبني إذا جعلك شاكاً... والاسم الرَّيبَةُ وجمعها ريبٌ مثل: سُدْرَةٍ وسُدْرٍ»^(٣)، فيكون معنى الحديث كما ورد في شرح النهج، «أي: أزيلت عنهم ظلمات الشُّكوك والشُّبهات بما منحهم الله من العقول مؤيداً بالرُّسُل»^(٤).

أمّا لفظه (الشُّكُّ)؛ فقد وردت في المرويات (مرتين):

قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (العَارِض): «وشبهة عارضة: معترضة في الفؤاد. وفي حديث عليٍّ، (رضي الله عنه): يَقْدَحُ الشُّكُّ في قلبه بأول عارضة

(١) لسان العرب (سدف): ١٤٨/٩.

(٢) الصحاح (ريب): ١/١٤١، وينظر: المقاييس (ريب): ٢/٤٦٣.

(٣) المصباح المنير (ري ب): ١/٢٤٧.

(٤) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، للخوئي: ٥/٣٨٦.

مَنْ شُبَّهَتْ؛ وَقَدْ تَكُونُ الْعَارِضَةُ هُنَا مَصْدَرًا كَالْعَاقِبَةِ وَالْعَافِيَةِ»^(١).

جَاءَ فِي الْحَدِيثِ كَلِمَةُ (الشَّكِّ)، وَهِيَ نَقِيضُ الْيَقِينِ^(٢)، وَرَدَ الْحَدِيثُ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ بِاخْتِلَافٍ لِفِظَةِ (يَقْدَحُ)، وَنُصِّهُ «يَنْقَدِحُ الشَّكُّ فِي قَلْبِهِ لِأَوَّلِ عَارِضٍ مِنْ شُبَّهَتْ»^(٣)، قَالَ التُّسْتَرِيُّ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ: «شَبَّهَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَرَوْضَ الشَّكِّ لِغَيْرِ ذَوِي الْبَصِيرَةِ بِخُرُوجِ النَّارِ مِنَ الزَّنْدِ عِنْدَ قَدْحِهِ»^(٤).

وَيَتَبَيَّنُ مِنْ مِتَابَعَةِ الْمُعْجَمَاتِ اللَّغَوِيَّةِ أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّيْبِ وَالشَّكِّ، فَهِيَ مُتْرَادِفَانِ، أَحَدُهُمَا يُفَسِّرُ الْآخَرَ، وَيُمْكِنُ اسْتِبْدَالُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرَ، قَالَ الْخَلِيلُ: «الرَّيْبُ: الشَّكُّ»^(٥)، وَقَالَ الْفَيْوَمِيُّ: «الشَّكُّ الْإِرْتِيَابُ»^(٦)

وَلَكِنْ هُنَاكَ مَنْ قَالَ بِاخْتِلَافِهِمَا، وَجَعَلَ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَعْنَى خَاصًّا، قَالَ أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ: «الشَّكُّ: هُوَ تَرَدُّدُ الذَّهْنِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ. وَأَمَّا الرَّيْبُ؛ فَهُوَ شَكٌّ مَعَ تَهْمَةٍ»^(٧)، وَعَلَى هَذَا الرَّأْيِ فَلَيْسَ كُلُّ شَكٍّ رَيْبًا، أَيْ: بَيْنَهُمَا عَمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ.

(١) لسان العرب (عرض): ١٦٩/٧.

(٢) ينظر: العين (شك): ٥/٢٧٠، والجمهرة (شك): ١/١٣٩، والتهذيب (شك): ٩/٣١٦، والصَّحاح (شك): ٤/١٥٩٤.

(٣) بهج الصبغة في شرح نهج البلاغة: ٦/٢٤٨.

(٤) المصدر نفسه: ٥/٢٦٨.

(٥) العين (ريب): ٨/٢٨٧، وينظر: الصحاح (ريب): ١/١٤١، ومجمل اللغة (ريب): ١/٤٠٨، والنهاية (ريب): ٢/٢٨٦.

(٦) المصباح المنير (شك ك): ١/٣٢٠.

(٧) الفروق اللغوية: ١/٢٦٤.

ورد في القرآن الكريم لفظتا (الريب، والشك)، ولكلٍ منهما معنى خاص، إذ قال تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)^(١)، وقال تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا)^(٢)، فإنَّ المُشركين - مع شكهم في القرآن الكريم - كانوا يتهمون النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) بأنَّه هو الَّذي افتراه وأعانه عليه قومٌ آخرون.

وأما قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي)^(٣)؛ فالخطابُ للنَّاسِ عامَّةً، فمنهم من كان يعرف النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) صادقًا وأمينًا، ولا يمكنُ أن يكونَ كاذبًا وخائنًا^(٤)، فالمعنى شكُّ بلا تُهمة.

وما يراه الباحثُ أنَّ الرَّأيَ الثَّانِي هو الأرجحُ، أي: إنَّ الرَّيبَ يَخْتَلِفُ عَنِ الشَّكِّ، ولكلُّ لفظيةٍ دلالةٌ معيَّنة، كما جاء في القرآن الكريم، وبهذا يظهر أنَّ الإمام، (عليه السلام) كان مؤمنًا بالفرق الدَّلاليِّ بين اللَّفظيَّين، وقد استعمل كلَّ لفظيةٍ وما تُعطيه من معنى دَلاليِّ.

ج. السُّنْخُ - الأَصْلُ

جاءت كلمتا (السُّنْخُ والأَصْلُ) في المرويات (مرَّة) واحدة، وفي مرويةٍ واحدة، إحداهما مُضافةٌ إلى الأخرى.

قال ابنُ منظورٍ في بيانِ معنى (السُّنْخِ): «وَسِنْخُ الْكَلِمَةِ: أَصْلُ بِنَائِهَا. وَفِي حَدِيثِ

(١) البقرة: ٢.

(٢) البقرة: ٢٣.

(٣) يونس: ١٠٤.

(٤) ينظر: الفروق اللغوية: ١/ ٢٦٤.

عَلِيٍّ، (عليه السَّلام): وَلَا يَظْمَأُ عَلَى التَّقْوَى سِنْخُ أَصْلٍ، وَالسِّنْخُ وَالْأَصْلُ وَاحِدٌ فَلَمَّا اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ أَضَافَ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ»^(١).

السِّنْخُ فِي اللُّغَةِ يَعْنِي الْأَصْلُ، «السِّنْخُ: الْأَصْلُ، وَأَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ سِنْخُهُ، وَالْجَمْعُ سُنُوحٌ وَأَسْنَاخٌ»^(٢).

أَمَّا الْأَصْلُ؛ فَلَا يَخْتَلِفُ عَنِ السِّنْخِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْجَمَاتِ، قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ: «السِّنْخُ وَالْأَصْلُ وَاحِدٌ»^(٣)، وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ: «الْهَمْزَةُ وَالصَّادُ وَاللَّامُ، ثَلَاثَةٌ أُصُولٌ مُتْبَاعِدٍ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، أَحَدُهَا: أَسَاسُ الشَّيْءِ... فَأَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَالْأَصْلُ أَصْلُ الشَّيْءِ»^(٤).

وَكذَلِكَ عَدَّهُمَا ابْنُ مَالِكٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَخْتَلِفُ لَفْظُهَا وَيَتَّفَقُ مَعْنَاهَا، مِثْلُ الْأَصْلِ، وَالسِّنْخِ، وَالْعُنْصُرِ، وَالنِّصَابِ، وَالْمُنْتَضَى، فَجَعَلَهَا كُلُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٥).

وَقَدْ وَرَدَ الْحَدِيثُ فِي النَّهْجِ وَفِيهِ بَعْضُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، عَلَى النَّحْوِ الْآتِي: «لَا يَهْلِكُ عَلَى التَّقْوَى سِنْخُ أَصْلٍ، وَلَا يَظْمَأُ عَلَيْهَا زَرْعُ قَوْمٍ»^(٦).

وَقَدْ فَسَّرَ الْخَوَّيِّ هَذَا الْحَدِيثَ بِقَوْلِهِ: «نَبَّهَ (عَلَيْهِ السَّلَام) عَلَى لَزُومِ التَّقْوَى بِقَوْلِهِ: (وَلَا يَهْلِكُ عَلَى التَّقْوَى سِنْخُ أَصْلٍ) كَانَ بِنَاؤُهُ عَلَيْهِ، إِذْ الْأَصْلُ الَّذِي كَانَ بِنْيَانَهُ عَلَى

(١) لسن العرب (سنخ): ٢٦/٣.

(٢) الجمهرة (سنخ): ٦٠٠/١، وينظر: التهذيب (سنخ): ٨٤/٧، والصحاح (سنخ): ٤٢٣/١.

(٣) غريب الحديث، لابن قتيبة: ١٢١/٢.

(٤) المقاييس (أصل): ١٠٩/١، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (سنخ): ٤٠٨/٢.

(٥) ينظر: الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، لابن مالك: ٤٩ - ٥٠.

(٦) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ٥١٤/٤.

التَّقْوَى مَحَالٌ أَنْ يَهْلِكَ وَيَلْحَقَ بَانِيهِ خَسْرَانٌ، كما قال سبحانه: (أَفَمَنْ أُسِّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ) (١)، وقوله: (ولا يَظْمَأُ عَلَيْهَا زَرْعُ قَوْمٍ)؛ لأنَّ من زرعَ في أرضٍ قلبه زرعاً آخرَ وياً كالمعارفِ الإلهيةِ والعقائدِ الحقَّةِ، وسقاها ماءَ التَّقْوَى، وجعله مادَّتَها، فلا يَلْحَقُ ذلكَ الزَّرْعُ ظمَاءً، بل عليه يَنشَأُ بأقوى ساقٍ، وأزكى ثمرةً (٢).

يَتَبَيَّنُ من نصوصِ أصحابِ المعجماتِ، أن لا فرقَ بينَ السِّنْخِ والأصلِ إلا في اللَّفْظِ، ولَمَّا اختلفَ لفظُهما جازتْ إضافةُ أحدهما إلى الآخرِ، فهما لفظانِ مُترادفانِ.

وهناك من يرى عدمَ ترادفِهما، قال أبو هلال العسكري: «إنَّ السِّنْخَ هو أصلُ

الشيءِ الدَّاخلِ في غيره، مثل سِنخِ السِّكينِ والسَّيفِ، وهو الدَّاخلُ في النَّصابِ، وسُنوخِ الأَسنانِ ما يدخلُ منها في عَظْمِ الفِكِّ، فلا يقالُ: سِنخٌ كما يقالُ: أصلُ ذلكِ، والأصلُ اسمٌ مُشتركٌ يقالُ: أصلُ الحائِطِ، وأصلُ الجبلِ، وأصلُ الإنسانِ، وأصلُ العداوةِ بينك وبينَ فلانٍ كذا، والأصلُ في هذه المسألةِ كذا، وهو في ذلكِ مجازٌ، وفي الجبلِ والحائِطِ حقيقةٌ، وحقيقةُ أصلِ الشيءِ ما كان عليه معتمده ومن ثمَّ سُمِّيَ العقلُ أصالةً؛ لأنَّ معتمدَ صاحبه عليه، ورجلٌ أصيلٌ، أي: عاقلٌ، وحقيقةُ أصلِ الشيءِ عندي ما بُدئَ منه، ومن ثمَّ يقالُ: إنَّ أصلَ الإنسانِ التُّرابُ، وأصلُ هذا الحائِطِ حجراً واحداً؛ لأنَّه بُدئَ في بُنيانه بالحجرِ والآجرِ (٣)، والفرقُ بينَ الكلمتينِ، أن جعلَ للشيءِ أصلاً داخلاً في غيره وهو السِّنْخُ، وأصلاً ابتدئَ منه في تكوينِ ذلكِ

(١) التوبة: ١٠٩.

(٢) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ٣/٢٤٤-٢٤٥.

(٣) الفروق اللغوية: ٢٨٦، وينظر: الفائق في غريب الحديث: ١٦/٢.

السَّيِّءُ وهو الأَصْلُ.

وَمَنْ يَرَى عَدَمَ تَرَادُفِهَا أَيْضًا الشَّيْخُ المَحْمُودِيُّ، إِذْ يَقُولُ: «وَالسَّنْخُ: المَنْبْتُ، وَالأَصْلُ: قَاعِدَةُ الشَّيِّءِ وَمَا قَامَ عَلَيْهِ»^(١)، فَفَرَّقَ بَيْنَ السَّنْخِ وَالأَصْلِ، إِذْ جَعَلَ السَّنْخَ كِبَاطِنِ الأَرْضِ الَّذِي يَنْشَأُ فِيهِ النَّبَاتُ، وَالأَصْلَ القَاعِدَةَ الَّتِي يَرْتَكِزُ عَلَيْهَا.

وَقَدْ أَشَارَ مُحَمَّدُ جَوَادٌ مَغْنِيَةٌ إِلَى تَفْسِيرِ هَذَا الحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: «المَرَادُ بِالسَّنْخِ هُنَا التُّرْبَةُ، وَبِالأَصْلِ الجُدُورُ، وَالمَعْنَى إِذَا قَامَتِ الأَعْمَالُ عَلَى أُسَاسٍ مِنَ التَّقْوَى كَانَ العَامِلُ فِي مَأْمَنِ مِنَ المَهْلَاكِ تَمَامًا كَجُدُورِ الشَّجَرَةِ، تَنْبَتُ فِي تَرَبَةٍ طَيِّبَةٍ، تَسْلُمُ مِنَ الآفَاتِ وَالعَاهَاتِ»^(٢)، فَفَرَّقَ بَيْنَ الكَلِمَتَيْنِ، فَجَعَلَ الشَّيِّءَ هُوَ النَّبَاتُ، وَالسَّنْخُ هُوَ التُّرْبَةُ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا النَّبَاتُ، وَالأَصْلُ هُوَ الجُدُورُ الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا.

وَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ لَا تَرَادُفَ بَيْنَهُمَا، وَلِكُلِّ مَعْنَاهُ، فَالسَّنْخُ مَا دَخَلَ فِي غَيْرِهِ وَاسْتَتَرَ، وَالأَصْلُ مَا ابْتَدَأَ مِنْهُ فَظَهَرَ. وَلَمَّا كَانَتِ النَّتِيجَةُ عَدَمَ التَّرَادُفِ - عَلَى الرَّأْيِ الثَّانِي - كَانَ المَعْنَى (لَا يَهْلِكُ مَنْ كَانَ بِنَاؤُهُ سِنْخَ أُسَاسِهِ التَّقْوَى، وَمَا بُدِئَ مِنْهُ التَّقْوَى أَيْضًا).

وَيَتَضَحُّ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الإِمَامَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كَانَ مُلْتَفِتًا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الكَلِمَتَيْنِ وَمَا تَحْمَلُهُ كُلُّ مَنَّهُمَا مِنْ مَعْنَى دَلَالِيٍّ مُخْتَلِفٍ عَنِ صَاحِبِهِ؛ لِذَا اسْتَعْمَلَ أَحَدَهُمَا مِضَافًا إِلَى الأُخْرَى، وَكَمَا هُوَ وَاضِحٌ مِنْ تَفْسِيرِ الحَدِيثِ.

(١) نهج السعادة: ٥٢٩/١.

(٢) في ظلال نهج البلاغة: ١٣٩/١.

منهاج البراعة للراوندي: ١٧١/١.

ثانياً : المُشْتَرِكُ اللَّفْظِيّ

أصل لفظة (المُشْتَرِك) من الفعل (شَرِك)، والشَّرْكَةُ هي «مُخَالِطَةُ الشَّرِيكَيْنِ، وَاشْتَرَكْنَا بِمَعْنَى تَشَارَكْنَا... وَالطَّرِيقُ مُشْتَرِكٌ، أَي: النَّاسُ فِيهِ شُرَكَاءُ، وَكُلُّ شَيْءٍ كَانَ فِيهِ الْقَوْمُ سِوَاءَ فَهوَ مُشْتَرِكٌ»^(١).

أما اصطلاحاً؛ فهو «كُونُ اللَّفْظِ مَوْضوعاً لِمَعْنِيَيْنِ مَعاً عَلَى الْبَدَلِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ، وَيُسَمَّى اشْتِرَاكًا لَفْظِيًّا، وَذَلِكَ اللَّفْظُ يُسَمَّى مُشْتَرِكًا لَفْظِيًّا»^(٢)، أو هو «اللَّفْظُ الْوَاحِدُ الدَّلَالُ عَلَى مَعْنِيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَأَكْثَرُ عَلَى السَّوَاءِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ»^(٣).

وقد أشار سيبويه إلى ظاهرة المُشْتَرِكِ اللَّفْظِيِّ، ولم يتوسّع فيها تنظيراً وتطبيقاً، وإنّما اكتفى بذكر الفكرة الأساسية التي تقوم عليها، إذ قال: «اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللَّفْظَيْنِ لِاخْتِلافِ الْمَعْنِيَيْنِ، وَاخْتِلافِ اللَّفْظَيْنِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَاتِّفَاقَ اللَّفْظَيْنِ وَاخْتِلافِ الْمَعْنِيَيْنِ... فَاخْتِلافُ اللَّفْظَيْنِ لِاخْتِلافِ الْمَعْنِيَيْنِ هُوَ نَحْوُ: جَلَسَ وَذَهَبَ، وَاخْتِلافِ اللَّفْظَيْنِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ نَحْوُ: ذَهَبَ وَانْطَلَقَ. وَاتِّفَاقَ اللَّفْظَيْنِ وَالْمَعْنَى مُخْتَلِفٌ قَوْلِكَ: وَجَدْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْجِدَةِ، وَوَجَدْتُ إِذَا أُرِدَتْ وَجِدَانُ الضَّالَّةِ، وَأَشْبَاهَ هَذَا كَثِيرٌ»^(٤)، وقد اشترط الذين قالوا بالمُشْتَرِكِ اللَّفْظِيِّ دلالة الكلمة على معانيها المُخْتَلِفَةِ حَقِيقَةً لَا مَجَازاً^(٥)؛ ولهذا عرّفه بعض المُحَدِّثِينَ، «بأن يكون للكلمة

(١) العين (شرك): ٥/٢٩٣، وينظر: التهذيب (شرك): ١٠/١٣.

(٢) كشف اصطلاحات الفنون، للتهانوي (ت١١٥٨هـ): ٣/٧٧٦.

(٣) المزهر: ١/٣٦٩.

(٤) الكتاب: ١/٢٤.

(٥) ينظر: مقدّمة في علم اللغة العربية: ١٥٩.

الواحدة عدّة معانٍ تُطلقُ على كُلِّ منها عن طريقِ الحقيقةِ لا المَجَازِ»^(١).

ومن اللُّغويينَ من أنكرَ مفهومَ الاشتراكِ اللَّفْظِيِّ أو ضيَّقَ حدوده في اللُّغة، مثل ابنِ درستويه، إذ قالَ: «إذا اتَّفَقَ البناءُ في الكلمةِ والحروفِ، ثُمَّ جَاءَ المعنيينِ مُختلفينِ لم يَكُنْ بُدٌّ من رجوعِهما إلى معنَى واحدٍ يشتركانِ فيه، فيصيرانِ مُتَّفقي اللَّفْظِ والمعنَى»^(٢).

ودرس اللُّغويُّونَ المحدثونَ المُشتركَ اللَّفْظِي وأطلقوا عليه عنوانَ «الكلماتِ المتعدِّدة المعنى المتَّحدة الصِّيغة»^(٣)، ولم ينكروها، ولكن وضعوا لها عواملَ وأسباباً، منها الحقيقةُ والمَجَازُ، واقتراضُ الألفاظِ، واللَّهجاتِ، والتَّغْيِيرُ الصَّوْتِي^(٤).

وهذا يعني أنَّ المُشتركَ في اللُّغة يقعُ في ألفاظٍ قليلةٍ قابلةٍ للتَّأويلِ، وإلاَّ من العبثِ أنْ يدلَّ اللَّفْظُ الواحدُ على معنيينِ مُختلفينِ^(٥)، ولكن يبقى المُشتركُ اللَّفْظِي ظاهرةً من ظواهرِ اللُّغة التي لا يمكنُ إنكارها كلياً، ويمكنُ حدوثها لأسبابٍ معيَّنة، وهذا ما يميلُ إليه الباحثُ.

ومن الألفاظِ التي جاءتْ في المرويَّاتِ، وفيها اشتراكٌ لفظيٌّ ما يأتي:

(١) فقه اللغة، للوافي: ١٨٣.

(٢) تصحيح الفصح: ٢٤٠/١.

(٣) دور الكلمة في العربيَّة: ١١٣.

(٤) ينظر: فصول في فقه العربيَّة، رمضان عبدالنواب: ٣٢٦ - ٣٣٢.

(٥) ينظر: مقدمة في علم اللغة العربيَّة: ١٦٢.

أ- عَيْن

لكلمة (عَيْن) في العربية معانٍ متعددة، قال الخليل: «العَيْنُ النَّظَرُ لِكُلِّ ذِي بَصَرٍ، وَعَيْنُ الْمَاءِ، وَعَيْنُ الرُّكْبَةِ. وَالْعَيْنُ مِنَ السَّحَابِ مَا أَقْبَلَ عَنْ يَمِينِ الْقِبْلَةِ، وَذَلِكَ يُسَمَّى الْعَيْنَ... وَعَيْنُ الشَّمْسِ: صَيَّخَدَهَا. وَيُقَالُ لِكُلِّ رُكْبَةٍ عَيْنَانِ كَأَنَّهَا نُقِرَتَانِ فِي مُقَدَّمِهَا. وَالْعَيْنُ الْمَالُ الْحَاضِرُ. يُقَالُ: إِنَّهُ لَعَيْنٌ غَيْرُ دَيْنٍ، أَي: مَالٌ حَاضِرٌ... وَيُقَالُ: لَا أَطْلُبُ أَثْرًا بَعْدَ عَيْنٍ، أَي: مُعَايِنَةً. وَيُقَالُ: الْعَيْنُ: الدِّينَارُ... وَالْعَيْنُ الَّذِي تَبَعْتَهُ لِتَجَسُّسِ الْخَبْرِ»^(١).

وقد وردت كلمة (عَيْن) في المرويات (ثماني) مرّاتٍ، وبدلالاتٍ مختلفة:

قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (نَسْتَشْرِفُ): «وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ): أَمْرُنَا فِي الْأَضْحَى أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذْنَ، مَعْنَاهُ، أَي: نَتَأَمَّلُ سَلَامَتَهَا مِنْ آفَةٍ تَكُونُ بِهِمَا، وَآفَةُ الْعَيْنِ عَوْرُهَا»^(٢).

والحديث يكشف عن استحباب الأضحية، وسلامة العين والأذن شرط الإجزاء؛ لأن معنى قوله: إذا سلمت الأذن والعين سلمت الأضحية، ويدل بمفهومه على أنه إذا لم تسلم الأذن والعين لم تسلم الأضحية، ومعنى عدم سلامتها عدم كفايتها في الإتيان بالمستحب^(٣).

جاءت في الحديث كلمة (العَيْن) وتعني العين الباصرة؛ لدلالة السياق اللغوي على

(١) العين (عين): ٢/٢٥٤، وينظر: الصحاح (عين): ٦/٢١٧٠-٢١٧١، وأساس البلاغة (عين):

١/٦٩٠، وتاج العروس (عين): ٣٥/٤٤١، والمعجم الوسيط (عين): ٢/٦٤١.

(٢) لسان العرب (شرف): ٩/١٧١.

(٣) ينظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، للخوئي: ٤/٣٢٠.

ذلك، إذ تضمّن الحديث سلامة الأضاحي من آفة العين، والأضحية من الحيوانات الباصرة.

واستعمال لفظة العين بمعنى العين الباصرة استعمالٌ حقيقيٌّ، قال الفخر الرّازي (ت ٦٠٦ هـ) في معنى العين: «والظّاهر أنّها حقيقةٌ في العين التي هي آلة الإبصار ومجازٌ في غيرها، أمّا في عيون الماء فلائمها تشبه العين الباصرة التي يخرج منها الدمع، أو لأنّ الماء الذي في العين كالنور الذي في العين غير أنّها مجازٌ مشهورٌ صار غالباً حتى لا يفتقر إلى القرينة عند الاستعمال إلا للتمييز بين العينين، فكما لا يحمل اللفظ على العين الباصرة إلا بقرينة، كذلك لا يحمل على الفوّارة إلا بقرينة مثل: شربت من العين واغتسلت منها، وغير ذلك من الأمور التي توجد في السّبوع، ويقال: عانه يعينه إذا أصابه بالعين، وعينه تعيننا، حقيقته جعله بحيث تقع عليه العين، وعائه معاينه وعيانه، وأي: صار بحيث تقع عليه العين»^(١)، ويرى أغلب اللّغويين المحدثين أنّ دلالة لفظة العين على العين الجارحة هي دلالةٌ حقيقيةٌ، وما سواها هي دلالاتٌ مجازيةٌ^(٢).

وكذلك جاءت لفظة (عين) في المرويّات دالةً على معنى العين الناظرة في غير هذا الموضع في اللسان:

قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (دميغ): «وفي حديث عليّ، (عليه السّلام): رأيت عينه عيني دميغ، رجُل دميغ ومدموغ: خرج دماغه. ودماغه: أصاب دماغه»^(٣).

(١) التفسير الكبير: ٢٩٦/٢٩.

(٢) ينظر: مبادئ اللسانيات: ٣٧٦، وعلم الدلالة، فريد عوض: ١٤٠.

(٣) لسان العرب (دمغ): ٤٢٤/٨.

وأراد بـ(العَيْن) عَيْنٌ من أُصِيبَ بِدِمَاغِهِ، فَهُوَ شَبَّهَ عَيْنِي ذَلِكَ الرَّجُلِ بِمَنْ ضُرِبَ عَلَى دِمَاغِهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَذْهَبُ إِلَى الْعَيْنِ النَّاطِرَةِ.

ومنه أيضًا، قولُ ابنِ مَنْظُورٍ فِي بَيَانِ مَعْنَى كَلِمَةِ (شُكْلَةٌ): «وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): فِي عَيْنِهِ شُكْلَةٌ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الشُّكْلَةُ كَهَيْئَةِ الحُمْرَةِ تَكُونُ فِي بَيَاضِ الْعَيْنِ، فَإِذَا كَانَتْ فِي سَوَادِ الْعَيْنِ فَهِيَ شُهْلَةٌ»^(١)، وَأَرَادَ بِشُكْلَةِ الْعَيْنِ اللَّوْنُ فِي الْعَيْنِ النَّاطِرَةِ^(٢). الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ^(٣)، وَالْأَزْهَرِيُّ^(٤)، وَلَمْ يَرِدْ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ.

أَمَّا إِذَا جَاءَتْ لَفْظَةُ الْعَيْنِ وَلَا يُرَادُ بِهَا الْعَيْنُ الْبَاصِرَةُ؛ فَهِيَ دَلَالَاتٌ مُجَازِيَّةٌ، وَيَحْتَاجُ الْمَتَكَلِّمُ وَالسَّمَاعُ إِلَى قَرِينَةٍ لِتَوْضِيحِ تِلْكَ الْعِلَاقَاتِ الْمُجَازِيَّةِ، وَمِنْ هَذِهِ الْعِلَاقَاتِ:

١- المُشَابَهَةُ، هِيَ عِلَاقَةٌ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ هَيَاةِ الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ وَهَيَاةِ الْمُسْتَعَارِ لَهُ^(٥)، نَحْوُ: شَرِبْتُ مِنْ عَيْنٍ صَافِيَةٍ، أَيُّ: عَيْنِ مَاءٍ، وَوَجْهَ الشَّبْهِ بَيْنَ الْعَيْنِ الْحَقِيقِيَّةِ وَعَيْنِ الْمَاءِ هُوَ خُرُوجُ الدَّمْعِ مِنَ الْبَاصِرَةِ، وَخُرُوجِ الْمَاءِ مِنَ الثَّانِيَةِ.

٢- الْجَزْئِيَّةُ، هِيَ كَوْنُ الْمَذْكُورِ ضَمَّنَ شَيْءٍ آخَرَ، وَذَلِكَ فِيهَا إِذَا ذَكَرَ لَفْظَ الْجِزْءِ، وَأُرِيدَ مِنْهُ الْكُلُّ، نَحْوُ: نَشَرَ الْحَاكِمُ عِيُونَهُ فِي الْمَدِينَةِ، أَيُّ: الْجَوَاسِيسَ، فَالْعِيُونُ مُجَازٌ

(١) المصدر نفسه (شكل): ٣٥٨/١١.

(٢) ينظر: غريب الحديث، لابن سلام (ت ٢٢٤هـ): ٢٧/٢.

(٣) ينظر: الزاهر في معاني كلام الناس، لأبي بكر الأنباري: ٤٥٦/١.

(٤) ينظر: التهذيب (شكل): ١٠/١٦.

(٥) ينظر: الطراز: ٣٩/١.

مرسل، علاقته (الجزئية)؛ لأنَّ كلَّ عينٍ جزءٌ من جاسوسها^(١).

ولا يُخْرِجُ المَجَازُ كلمةَ (عَيْن) عن حدِّ المُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ، بل إنَّ المَجَازَ - كما يرى الدُّكْتُور إبراهيم أنيس - يُعَدُّ أهمَّ عاملٍ من عواملِ المُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ^(٢).

ومَّا جَاءَ من لَفْظِ العَيْنِ غير دالٍّ على العَيْنِ الباصِرَةِ ما يَأْتِي:

قال ابنُ منظورٍ في بيانِ معنى كلمةِ (ضَغْث): «وفي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (عَلَيْهِ السَّلَام) فِي مَسْجِدِ الكُوفَةِ: فِيهِ ثَلَاثُ أَعْيُنٍ أَنْبَتَتْ بِالضُّغْثِ، يُرِيدُ بِهِ الضُّغْثُ الَّذِي ضَرَبَ بِهِ أَيُّوبُ، (عَلَيْهِ السَّلَام) زَوْجَتَهُ، وَالْجَمْعُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ: أَضْغَاثٌ»^(٣).

وَرَدَتْ فِي الْحَدِيثِ لَفْظَةُ (أَعْيُن) مَفْرُودًا (عَيْن)، وَمَعْنَاهَا عَيْنُ المَاءِ بِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَى ذَلِكَ، وَمَا جَاءَ بَعْدَهَا مِنْ لَفْظِ (أَنْبَتَتْ بِالضُّغْثِ) جَعَلَهَا مَنْسُوبَةً إِلَى عَيْنِ المَاءِ خَاصَّةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ^(٤).

وَمِنْهُ أَيْضًا، قَوْلُ ابْنِ مَنْظُورٍ فِي بَيَانِ مَعْنَى كَلِمَةِ (حَلِي): «وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (عَلَيْهِ السَّلَام): لَكِنَّهُمُ حَلِيَّتِ الدُّنْيَا فِي أَعْيُنِهِمْ. يُقَالُ: حَلِيَ الشَّيْءُ بَعَيْنِي يَحْلِي إِذَا اسْتَحْسَنْتَهُ»^(٥).

وَرَدَتْ فِي الْحَدِيثِ لَفْظَةُ (أَعْيُن) مَفْرُودًا (عَيْن)، وَمَعْنَاهَا النَّفْسُ بِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَى

(١) ينظر: الطراز: ١/ ٤٠. وجواهر البلاغة: ٢٥٣.

(٢) ينظر: في اللهجات العربية: ١٨١.

(٣) لسان العرب (ضغث): ٢/ ١٦٤.

(٤) ينظر: الفصل الثاني من هذا البحث: ٩٣.

(٥) لسان العرب (حلا): ١٤/ ١٩٦.

ذلك، إذ الإنسان لا يدرك حلاوة الدنيا بعينه النَّاطرة فحسب، بل بنفسه وبصيرته.

ومعنى الحديث، «الحلاوة بالذوق وبالنَّظر وبالقلب، إلا أنَّهم فصلوا فقالوا حلا حلا الشَّيء يُحْلُو في فَمِي وَحَلِي يَحْلَى بعيني حلاوة وهو حَلُوٌّ في كلا المعنيين... والأصل يَحْلَى بالعين: أي: فيها»^(١).

ومنه أيضًا، قول ابن منظور في بيان معنى كلمة (مَهْلًا): «رُويَ عَن عَلِيٍّ، (عليه السلام)، أَنَّهُ لَمَّا لَقِيَ الشُّرَاةَ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَقْلُوا البِطْنََةَ وَأَعْذِبُوا، وَإِذَا سِرْتُمْ إِلَى العَدُوِّ فَمَهْلًا مَهْلًا، أَي: رِفْقًا رِفْقًا، وَإِذَا وَقَعَتِ العَيْنُ عَلَى العَيْنِ فَمَهْلًا مَهْلًا، أَي: تَقَدُّمًا تَقَدُّمًا، السَّاكِنُ الرِّفْقُ، وَالمْتَحَرِّكُ التَّقَدُّمُ، أَي: إِذَا سِرْتُمْ فَتَأَنَّنُوا وَإِذَا لَقِيتُمْ فَاحْمِلُوا»^(٢).

جاء لفظ العين في هذا الحديث دالًّا على المواجهة، إذ تكفل السياق بإيضاح ذلك، إذ قال: (إِذَا سِرْتُمْ إِلَى العَدُوِّ...)، واللِّقاءُ بالعَدُوِّ لا يَتَطَلَّبُ أَنْ يَنْظُرَ احْدُهُم إِلَى الآخر فيوصي به الإمام (عليه السلام)، وإِنَّمَا هِيَ حَرْبٌ، وَقِتَالٌ، فَآتَى لفظُ العَيْنِ بمعنى المواجهة.

فكلمة (عين) في المرويات في لسان العرب متعددة الدلالات، فهي تدخل تحت ما يُسَمَّى بـ(المشترك اللفظي)؛ لأنَّ صورة لفظها كانت واحدة، ومعانيها متعددة.

(١) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ٥ / ٢٤١.

(٢) لسان العرب (مهل): ١١ / ٦٣٤.



ب. القَصَابُ

لكلمة (قَصَاب) في العربية عدَّة معانٍ، فقد جاءَ منها في كتابِ العينِ «القَصْبُ: القطع، والقَصَابُ يقصبُ الشَّاةَ ويفصلُ أعضاءها تقصيباً»^(١)، وقد يُرادُ بالقَصَابِ الزَّمَارُ، أي: صَاحِبُ المزامير^(٢)، وقال ابنُ فارس: «القَصْبُ: القَطْعُ؛ يُقَالُ قَصَبْتُهُ قَصْبًا. وَسُمِّيَ القَصَابُ قَصَابًا لِذَلِكَ. وَسَيْفٌ قَصَابٌ، أَي: قَاطِعٌ، وَيُقَالُ: قَصَبْتُ الدَّابَّةَ، إِذَا قَطَعْتَ عَلَيْهِ شُرْبَهُ قَبْلَ أَنْ يُرَوَى. وَمِنَ البَابِ: قَصَبْتُ الرَّجُلَ: إِذَا عَيْبْتُهُ، وَذَلِكَ عَلَى مَعْنَى الإِسْتِعَارَةِ»^(٣).

وقد وردت كلمة (قَصَاب) في المرويات (مرتين):

قال ابنُ منظور في بيانِ معنى كلمة (التَّرْبَةُ): «وَمِنْهُ حَدِيثٌ عَلِيٍّ، (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): نَفَضَ القَصَابُ الوِذَامَ التَّرْبَةَ. الأزهري: التُّرابُ: التِّي سَقَطَتْ فِي التُّرابِ فَتَتَرَّبَتْ، فَالقَصَابُ يَنْفُضُهَا»^(٤).

في الحديثِ كلمة (القَصَاب)، وتعني الجزار، ومعنى الحديثِ كما جاءَ في شرح النَّهْجِ معَ اختلافٍ في لفظة (القَصَاب) «والله لئن بقيتُ لهم لأنفضنَّهم نَفَضَ اللَّحَامِ الوِذَامَ التَّرْبَةَ. . . والوذامُ التَّرْبَةُ: جمعٌ وَذَمَةٌ، وهي الحُزَّةُ من الكَرشِ أو الكِبْدِ تَقَعُ فِي التُّرابِ فَتَنْفُضُ»^(٥)، فالإمامُ (عليه السَّلام) أرادَ بـ(القَصَاب) اللَّحَامَ الَّذِي يَبِيعُ اللَّحْمَ).

(١) العين (قصب): ٦٨/٥، وينظر: الجمهرة (قصب): ٣٤٩/١.

(٢) ينظر: التهذيب (قصب): ٢٩٥/٨.

(٣) المقاييس (قصب): ٩٤/٥.

(٤) لسان العرب (ترب): ٢٣٠/١.

(٥) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٧٤/٦.

أما ما جاء من لفظ (القَصَاب) على غير معنى الجزار في اللسان من مرويات الإمام علي (عليه السلام)؛ فهو قول ابن منظور في بيان معنى كلمة (التربة): «وفي حديث علي، (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ): لئن وليت بني أمية، لأنفصنهم نفض القصاب التراب الوذمة، قال: وعنى بالقصاب هنا السبع، والتراب: أصل ذراع الشاة، والسبع إذا أخذ شاة قبض على ذلك المكان فنفض الشاة»^(١).

في الحديث كلمة (القصاب) وأراد به السبع، والظاهر أن تفسير الحديث له علاقة بتقديم كلمتي (التراب، والوذمة) وتأخيرهما، فإذا تقدمت كلمة الوذام على التراب كان معنى لفظ (القصاب) الجزار، أما إذا تقدمت لفظ (التراب) على الوذام يكون معنى القصاب السبع؛ لأن السبع ينفض أصل ذراع الشاة لا التراب، أما القصاب (الجزار)؛ فينفض التراب العالق باللحم؛ لذا نستطيع أن نقول: إن الإمام (عليه السلام) قد عبّر عن المعنيين، وهو مؤمنٌ باشتراكهما بلفظة واحدة، هي لفظ (القصاب)، وقد فرّق بينهما بدلالة السياق الوارد في الحديث بتقديم كلمتي (التراب، والوذمة) وتأخيرهما.

وبهذا يكون لكلمة (القصاب) أكثر من معنى في المرويات، ويمكن أن تُعد من (المشترك اللفظي) إذ لا يميّزها إلا السياق.

(١) لسان العرب (قصب): ١ / ٦٧٥.



ثالثاً: التَّضَادُّ

التَّضَادُّ أَصْلُهُ التَّضَادُّدُ، عَلَى زِنَةِ تَفَاعُلٍ، مَأخُودٌ مِنَ الْفِعْلِ ضَادَدَ، وَتَحَرَّكَ الْحَرْفَيْنِ الْمُثْلَيْنِ يَجْعَلُ النُّطْقَ بِهَا ثَقِيلًا؛ لَذَا سُكِّنَ أَوْلَاهُمَا وَأُدْغِمَ بِالثَّانِي، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: «فَإِنْ تَحَرَّكَ الْمُثْلَانِ فِي كَلِمَةٍ وَجَبَ تَسْكِينُ أَوْلَاهُمَا وَإِدْغَامُهُ، نَحْوُ: اشْتَدَّ فَهُوَ مُشْتَدٌّ، وَالْأَصْلُ: اشْتَدَّدَ فَهُوَ مُشْتَدِّدٌ»^(١)، فَصَارَ تَضَادُّ، يَتَضَادُّ، تَضَادًّا.

وَالضُّدُّ فِي اللُّغَةِ هُوَ «كُلُّ شَيْءٍ ضَادٌّ شَيْئًا لِيُغْلِبَهُ، وَالسَّوَادُ ضِدُّ الْبِيَاضِ، وَالْمَوْتُ ضِدُّ الْحَيَاةِ، تَقُولُ: هَذَا ضِدُّهُ وَضِدِيدُهُ، وَاللَّيْلُ ضِدُّ النَّهَارِ، إِذَا جَاءَ هَذَا وَذَهَبَ ذَلِكَ»^(٢).

وَقَدْ عَرَّفَهُ أَبُو الطَّيِّبِ اللُّغَوِيُّ (ت ٣٥١ هـ) فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ فَقَالَ: «وَالْأَضْدَادُ جَمْعُ ضِدٍّ، وَضِدُّ كُلِّ شَيْءٍ مَا نَافَاهُ، نَحْوُ: الْبِيَاضِ وَالسَّوَادِ، وَالسَّخَاءِ وَالْبُخْلِ، وَالشَّجَاعَةِ وَالْجُبْنِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا خَالَفَ الشَّيْءَ ضِدًّا لَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْقُوَّةَ وَالْجَهْلَ مُخْتَلِفَانِ وَلَيْسَا ضِدِّيْنِ، وَإِنَّمَا ضِدُّ الْقُوَّةِ الضَّعْفُ، وَضِدُّ الْعِلْمِ الْجَهْلُ، فَالِاخْتِلَافُ أَعْمٌ مِنَ التَّضَادِّ، إِذْ كَانَ كُلُّ مُتَضَادِّينِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَلَيْسَ كُلُّ مُخْتَلِفَيْنِ ضِدِّيْنِ»^(٣). وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي وَقُوعِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي التَّرَادُّفِ وَالِاشْتِرَاكِ، وَأَكْثَرُهُمْ يَقُولُونَ بِوُقُوعِهَا، وَأَلْفُوا فِيهَا كَثِيرًا مِنَ الْكُتُبِ^(٤)، لَكِنَّ طَائِفَةً أُخْرَى مِنْهُمْ، أَنْكَرَتْ وَقُوعَ التَّضَادِّ فِي

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف: ٢٠١.

(٢) العين (ضد): ٦/٧.

(٣) الأضداد في كلام العرب: ٣٣.

(٤) منها أضداد قطرب والأصمعي وأبي حاتم السجستاني وابن السكيت وابن الأنباري وأبي الطيب اللغوي.

العربيّة، ومنهم ابن درستويه الَّذي أَلَفَ كتابًا في إبطال الأضداد، ذكره السُّيُوطِيّ^(١)، وأشار إليه ابن درستويه نفسه في مُقدِّمة كتابه (تصحيح الفصح)^(٢)، كما أنكرها أيضًا أحدُ شيوخِ أبي عليِّ الفارسيِّ، قال أبو عليِّ الفارسيُّ: «كَانَ أَحَدُ شُيُوخِنَا يُنْكِرُ الْأَضْدَادَ الَّتِي حَكَاهَا أَهْلُ اللُّغَةِ، وَأَنْ تَكُونَ لَفْظَةً وَاحِدَةً لِشَيْءٍ وَضِدَّهُ»^(٣).

وحجَّةٌ هؤلاءُ أَنْ في دلالة اللَّفْظِ الواحدِ على معنيين مُتضادين بُعدًا عن الإبانة والإفهام، ولكنَّهم على الرَّغم من ذلك أقرُّوا بوجود النَّادر منه؛ لعلَّ معيَّنَةً، أهمُّها اختلافُ اللُّهجاتِ العربيَّةِ، إذ يرى ابنُ دريد أنَّ الأضدادَ لا تكونُ إلَّا في لغةٍ واحدةٍ بقوله: «الشَّعْبُ: الإِفْتِرَاقُ، والشَّعْبُ: الإِجْتِمَاعُ. وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَإِنَّمَا هِيَ لُغَةٌ لِقَوْمٍ»^(٤)، وقد أفادَ بهذا «أنَّ شرطَ الأضدادِ أَنْ يكونَ استعمالُ اللَّفْظِ في المعنيين في لغةٍ واحدةٍ»^(٥).

ومَن قالَ بالتَّضادِّ وألَّفَ فيه كتابًا أبو بكر بن الأنباريِّ، الَّذي يسوِّغُ وقوعَ التَّضادِّ والاحتكامَ إلى السِّيَاقِ في بيانِ المعنى المُرادِ، إذ يقولُ في مُقدِّمة كتابه: «إِنَّ كَلامَ العَرَبِ يُصَحِّحُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَيَرْتَبِطُ أَوَّلُهُ بِآخِرِهِ، وَلَا يُعْرَفُ مَعْنَى الخِطَابِ مِنْهُ إِلَّا بِاسْتِيفَائِهِ، وَاسْتِكْمالِ جَمِيعِ حُرُوفِهِ، فَجَازَ وَقُوعُ اللَّفْظَةِ عَلَى المَعْنِيَنِ المُتضادِّينِ؛ لِأَنَّها يَتَقَدَّمُها وَيَأْتِي بَعْدَها ما يَدُلُّ على خِصُوصِيَّةِ أَحَدِ المَعْنِيَنِ دُونَ الآخَرِ، وَلَا يُرَادُ بِها في حَالِ

(١) ينظر: المزهري: ٣١١/١.

(٢) ينظر: تصحيح الفصح: ٣٥٩/١، وفقه اللغة العربية، د. كاصد ياسر الزبيدي: ١٥٢.

(٣) المخصص: ١٧٣/٤.

(٤) الجمهرة (شعب): ٣٤٣/١.

(٥) المزهري: ٣١٢/١، وينظر: الكليات: ١٠٤٤.

التَّكَلُّمُ وَالْإِخْبَارُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا^(١).

والعوامل التي أدت إلى ظهور التَّضَادِّ في اللُّغَةِ - كما ذكرها القدماء والمحدثون - كثيرةٌ، أهمُّها:

١- اختلاف اللُّهجات، إذا دلَّت الكلمة على معنيين مُتضادِّين فمحال أن يكون العربيُّ أراد المساواة بينهما، ولكنَّ أحدَ المعنيين لحيٍّ من العرب، والمعنى الآخر لحيٍّ غيره، ثمَّ سَمِعَ بعضهم لغةً بعضٍ فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء، فلفظَةُ الجَوْنِ تعني الأبيضَ في لغةٍ حيٍّ من العرب، والأسودَّ في لغةٍ حيٍّ آخر، ثم أخذ أحدُ الفريقين من الآخر^(٢).

٢- الاتِّساعُ في اللُّغَةِ، إذا دلَّت الكلمة على معنيين مُتضادِّين، فالأصلُ لمعنى واحدٍ، ثمَّ تداخل الاثنان على جهة الاتِّساع، فمن ذلك كلمة الصَّرِيمِ، يُقال: لِلَّيْلِ صَرِيمٌ وَلِلنَّهَارِ صَرِيمٌ؛ لأنَّ اللَّيْلَ يَنْصَرِمُ مِنَ النَّهَارِ، وَالنَّهَارَ يَنْصَرِمُ مِنَ اللَّيْلِ، فأصلُ المعنيين من بابٍ واحدٍ وهو القَطْعُ^(٣)، ومثل ذلك لفظَةُ الطَّرِبِ، فإنَّها تدلُّ على الفرح والحزن، والأصلُ في ذلك الحِفَّةُ، قال الجوهريُّ: «خِفَّةٌ تُصِيبُ الْإِنْسَانَ لَشِدَّةِ حَزَنِ أَوْ سُرُورٍ»^(٤).

٣- التَّفَاوُلُ، هو التَّعْبِيرُ عَنِ الْمَعْنَى السَّيِّئِ بِلِفظَةِ الْمَعْنَى الْحَسَنِ، ومن ذلك التَّعْبِيرُ

(١) الأضداد، لابن الأنباري: ٧.

(٢) ينظر: المزهر: ٣١٥/١، وعلم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٢٠٤.

(٣) ينظر: المخصص: ١٧٣/٤، وعلم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٢٠٦.

(٤) الصحاح (طرب): ١٧١/١.

عن الأمراض والكوارث والمصائب بكلمات حسنة المعنى، قريبة الخير^(١)، ومن هذه الألفاظ لفظة (السليم)، فإنها تطلق على السالم وعلى المددوغ.

٤- التَّهْكُمُّ، هو قلبُ المعنى، وتغيُّرُ دلالةِ اللَّفْظِ إلى ضِدِّها؛ لغرضِ التَّأديبِ والتَّعنيفِ واللُّومِ، ومن ذلك إطلاقُ لفظِ العاقلِ على الجاهلِ؛ للتَّهْكُمِ والاستهزاء^(٢).

٥- المَجَازُ والاستعارةُ، ومثالهُ، هو إطلاقُ كلمةِ أُمَّةٍ على الجماعةِ وعلى الفردِ^(٣).

إلا أنَّ المُحدِّثينَ قد ضيَّقوا من علاقةِ التَّضادِّ بين الألفاظِ ليُخرِجوا بذلك كثيرًا من الأضدادِ التي أحصاها القدماءُ، وحملوها على أنَّها من بابِ المَجَازِ أو الاشتراكِ أو التَّغيُّرِ الدَّلاليِّ...^(٤)، وهذه الأسبابُ من الممكنِ أن تكونَ سببَ وجودِ الأضدادِ فعلاً؛ لأنَّ وضعَ اللَّفْظِ اللَّسِّيِّ وضدَّه أمرٌ فيه نظرٌ، وهذا الرَّأيُ ما يرجِّحُه الباحثُ.

ومن الألفاظِ التي جاءتْ في المرويَّاتِ وفيها (تضادٌّ) ما يأتي:

وراء

ذُكرتْ كلمةُ (وراء) بمعنيينِ مُتضادِّينِ، قال ابنُ دريد: «الوراءُ: الخلفُ، والوراءُ: القُدَّامُ، وهو من الأضدادِ»^(٥)، وكذلك عند أبي الطَّيِّبِ اللُّغويِّ بمعنى

(١) ينظر: الأضداد، لأبي الطيب اللغوي: ٢٢٩. وفي اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ٢٠٨.

(٢) ينظر: الأضداد، لابن الأنباري: ٢٨٥، وفصول في فقه العربية: ٣٤٩.

(٣) ينظر: الأضداد، لابن الأنباري: ٢٦٩، ومبادئ اللسانيات: ٣٨٠.

(٤) ينظر: فصول في فقه العربية: ٣٤٢-٣٥٤.

(٥) الجمهرة (وراء): ١/٢٣٦، والصحاح (ورى): ٦/٢٥٢٣.

خَلَفَ، وبمعنى قُدَّام^(١)، وصنَّفها الخوارزمي بقوله: « وَهُوَ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ بِمَعْنَى خَلَفَ وَقُدَّامَ وَقَدْ اسْتُعِيرَ لِلزَّمَانِ »^(٢)، وفصلها الفيومي بقوله: « وَوَرَاءُ كَلِمَةٍ مُؤَنَّثَةٌ تَكُونُ خَلْفًا وَتَكُونُ قُدَّامًا وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمَوَاقِيتِ مِنَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي، لِأَنَّ الْوَقْتَ يَأْتِي بَعْدَ مُضِيِّ الْإِنْسَانِ فَيَكُونُ وَرَاءَهُ وَإِنْ أَدْرَكَهُ الْإِنْسَانُ كَانَ قُدَّامَهُ »^(٣).

وقد وردت كلمة (وَرَاءَ) في المرويات (أربع) مرَّاتٍ، وبدلالاتٍ مُتضادَّةٍ:

قال ابنُ منظور في بيانِ معنى كلمة (مُتَمَّحِل): « فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ: إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أُمُورًا مُتَمَّحِلَةً، أَي: فِتْنًا طَوِيلَةَ الْمُدَّةِ تَطُولُ أَيَّامُهَا وَيَعْظُمُ خَطَرُهَا وَيَشْتَدُّ كَلْبُهَا، وَقِيلَ: يَطُولُ أَمْرُهَا »^(٤).

في الحديثِ كلمة (وَرَائِكُمْ)، وتعني أمامكم أو قُدَّامكم، بدلالةِ السِّيَاقِ، فلفظة (مُتَمَّحِلَةً) تعني طويلة المدَّة، ووصفُهُ تلكَ الأمورَ بالطُّولِ ذهبَ بمعني (وَرَائِكُمْ) إلى المُستقبلِ.

ومعنى الحديثِ كما جاء في شرحِ النَّهْجِ، « قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ: الْمُتَمَّحِلَةُ الطُّوَالُ: يَعْنِي فِتْنًا يَطُولُ أَمْرُهَا وَيَعْظُمُ، وَيُقَالُ: رَجُلٌ مُتَمَّحِلٌ، وَسَبَسَبُ مُتَمَّحِلٌ، وَالرُّدْحُ جَمْعُ رَدَّاحٍ، وَهِيَ الْعَظِيمَةُ »^(٥).

(١) ينظر: الأضداد، لأبي الطيب اللغوي: ٤١٢.

(٢) المغرب في ترتيب المعرب (وراء): ٤٨١.

(٣) المصباحُ المنير (وري): ٦٥٦/٢.

(٤) لسان العرب (محل): ٦١٧/١١.

(٥) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٢٦/١٩.

ومنه أيضاً، قول ابن منظور في بيان معنى كلمة (مُكْلِحًا): «وفي حديث علي: إنَّ مَنْ وَرَائِكُمْ فِتْنًا وَبَلَاءٌ مُكْلِحًا، أَي: يُكْلِحُ النَّاسَ بِشِدَّتِهِ؛ الْكُلُوحُ: الْعُبُوسُ، يُقَالُ: كَلَّحَ الرَّجُلُ وَأَكْلَحَهُ أَهْمٌ، وَدَهْرٌ كَالْحِجِّ عَلَى الْمَثَلِ»^(١).

وردت في الحديث لفظة (ورَائِكُمْ) وتعني قُدَامِكُمْ؛ لأنَّ الإمامَ كان يَتَكَلَّمُ على الفتنة التي سوف تَحِلُّ عليهم في زمنٍ لاحقٍ.

وقد روي الحديث في شرح نهج البلاغة بهذا الشكل على النحو الآتي: «ألا وإن من ورَائِكُمْ أمورًا أتتكم جلاًا مزوجًا، وبلاء مُكْلِحًا مُبْلِحًا»^(٢).

ومعنى الحديث في شرح النهج: قَالَ الشَّيْخُ المَحْمُودِي: «أقول: الجللُ كالجبلِ العظيم، ومُبْلِحًا: مُعْجِزًا مُعْيِيًا. ومُكْلِحًا: مُكْسِرُ الوجهِ مُعْبِسُهُ، أَي: الأُمُورُ المَكْرُوهَةُ»^(٣).

أمَّا ما جَاءَ من لفظِ (ورَاء) بمعنى خَلْفَ، في المرويات فهو ما يأتي:

قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (ظَهْرِيًّا): «وفي حديث علي، عليه السلام): أَخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا حَتَّى شُنَّتْ عَلَيْكُمْ الْغَارَاتُ، أَي: جَعَلْتُمُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ»^(٤).

في الحديث كلمة (ورَاءَكُمْ)، وتعني خَلْفَكُمْ، بدلالة السِّيَاقِ، فلفظة (ظَهْرِيًّا) هي

(١) لسان العرب (كلح): ٥٤٧/٢.

(٢) بهج الصبغة في شرح نهج البلاغة: ٣٧٢/٥، وينظر: نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ٤٤٠/٢.

(٣) نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ٤٤٠/٢.

(٤) لسان العرب (كلح): ٥٧٤/٢.

الَّتِي جَعَلْتُ كَلِمَةً (وَرَاءَكُمْ) لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا الْخَلْفَ.

ومعنى الحديث في شرح نهج البلاغة، «والظَّهْرِيّ: الَّذِي تَجْعَلُهُ بِظَهْرٍ، أَي: تَنْسَاهُ وَتَغْفُلُ عَنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا)^(١)، أَي: لَمْ تَلْتَفِتُوا إِلَيْهِ، قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: وَاتَّخَذَ حَاجَتَهُ ظَهْرِيًّا [يَعْنِي] اسْتَهَانَ بِهِ، كَأَنَّهُ نَسَبَهَا إِلَى الظَّهْرِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ كَمَا قَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى الْبَصْرَةِ: بِصُرِيٍّ. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (اتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا حَتَّى شُنِّتْ عَلَيْكُمْ الْغَارَاتُ)، أَي: جَعَلْتُمُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ، قَالَ: وَكَسْرُ الظَّاءِ مِنْ تَغْيِيرَاتِ النَّسَبِ»^(٢).

ويبدو أنّ دلالة لفظ (وراء) مُقَيَّدَةٌ بِالظَّرْفِيَّةِ، إِذْ تَدُلُّ عَلَى الْخَلْفِ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى ظَرْفِ الْمَكَانِ، مِثْلَ (رَأَيْتُ وَرَاءَكَ الْأَسَدَ، وَسَمِعْتُ وَرَائِي صَوْتًا)، وَتَدُلُّ عَلَى الْأَمَامِ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى ظَرْفِ الزَّمَانِ (الْمُسْتَقْبَلِ)، مِثْلَ قَوْلِنَا: (الْمُحْسِنُ مِنْ وَرَائِهِ الْإِكْرَامُ، وَالْمُجْرِمُ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ).

(١) هود: ٩٢.

(٢) نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ٥٦٢/٢.



المبحث الثاني

التغير الدلالي

التَّغْيِيرُ الدَّلَالِيُّ «ظاهرةٌ شائعةٌ في كلِّ اللُّغاتِ، يلمسُها كلُّ دارسٍ لمراحلِ نموِّ اللُّغةِ، وأطوارها التَّاريخيَّةُ»^(١)، ويمكننا القول: إنَّ التَّغْيِيرَ يَقَعُ في جانِبينِ مُتلازمينِ:

أحدهما داخليٌّ: وهو التَّغْيِيرُ الحاصلُ في بنيةِ اللُّغةِ، مثل، الأسبابِ الصَّوتِيَّةِ والاشتقائيَّةِ والنَّحويَّةِ والسِّيَاقِيَّةِ التي تظهرُ في مدارِ الاستعمالِ.

والآخرُ خارجيٌّ: وهو مجموعُ العواملِ الاجتماعيَّةِ والتَّاريخيَّةِ والثَّقافيَّةِ، التي بها يشيعُ التَّغْيِيرُ الدَّلَالِيُّ وَيَتَشَرُّ، وأهمُّها التَّقْلِيدُ الاجتماعيُّ، وباقي العواملِ (التَّاريخيَّةِ والثَّقافيَّةِ) تَنْضوي تحتَه^(٢).

حدَّدَ المُحدِّثونَ للتَّغْيِيرِ الدَّلَالِيِّ عدَّةَ أشكالٍ هي^(٣):

(١) دلالة الألفاظ: ١٢٣ .

(٢) ينظر: مبادئ اللسانيات: ٣٨٧.

(٣) ينظر: دلالة الألفاظ: ١٥٢ - ١٦٧، وعلم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٢٤٣ - ٢٥٠، ومبادئ

اللسانيات: ٣٩١.

(١) تخصيصُ الدَّلالةِ.

(٢) تعميمُ الدَّلالةِ.

(٣) تغيُّرُ مجالِ الدَّلالةِ.

(٤) رقيُّ الدَّلالةِ وهبوطها.

(٥) المُبالغةُ.

وأكثرُ هذه الأنواع شيوعاً هي الثلاثةُ الأولى، يقولُ فندريس: «هناك تضييقٌ عندَ الخُروجِ من معنى عامٍّ إلى معنى خاصٍّ... وهناك اتِّساعٌ في الحالةِ العكسيَّةِ، أي: عندَ الخُروجِ من معنى خاصٍّ إلى معنى عامٍّ... وهناك انتقالٌ عندما يتعادَلُ المعنيانِ أو إذا كانا لا يختلفانِ من جهةِ العمومِ والخصوصِ، كما في حالةِ انتقالِ الكلمةِ من المحلِّ إلى الحَالِ، أو من السَّببِ إلى المُسبَّبِ، أو من العلامةِ الدَّالَّةِ إلى الشَّيْءِ المدلُّولِ عليه»^(١).

وسيكونُ البحثُ - إن شاء اللهُ - في المرويَّاتِ مَقصوراً على هذه الأنماطِ الثلاثة؛ لشيوعها، وورودِ الأمثلةِ عليها في المرويَّاتِ.

إنَّ الألفاظَ الواردةَ في المرويَّاتِ في مجالِ التَّخصيصِ والتَّعميمِ ليستُ بالضرورة أن يكونَ الإمامُ (عليه السَّلام) هو أوَّلُ من تكلمَ بها مخصَّصةً أو معمَّمةً، وإنَّما جاءتْ في كلامه هكذا؛ لذا سيكونُ بحثنا فيها على سبيلِ الاستشهادِ، لا التَّأصيلِ، أمَّا في مجالِ انتقالِ مجرى الدَّلالةِ؛ فقد يكونُ الإمامُ السَّابقُ في تأصيلها.

(١) اللغة، فندريس: ٢٥٦.

أولاً: تخصيص الدلالة

وهو تسمية الخاص بالعام، أو ما وُضِعَ في الأصلِ عامًّا، ثُمَّ خُصَّ في الاستعمال ببعض أفرادِهِ^(١). ويُسمَّى أيضًا قصرَ العامِّ، أو تخصيصَ الدلالة أو تضييقَ المعنى، وقد سمَّاه إبراهيمُ أنيسٌ تخصيصَ المعنى^(٢)، وعدَّه أحمدٌ مختارَ عمرٍ انَّجَّاهَا عكسيًّا لتوسيعِ المعنى، وقال: «ويعني ذلك تحويل الدلالة من المعنى الكليِّ إلى المعنى الجزئيِّ أو تضييقِ مجالها»^(٣).

ومن الألفاظ التي جاءت في المرويات وفيها ظاهرةُ (تخصيص الدلالة) ما يأتي:

قال ابنُ منظورٍ في بيانِ معنى كلمةِ (الأمره): «والمرة: مرَّضٌ في العينِ لِتَرْكِ الكُحْلِ، ومنهُ حَدِيثٌ عَلِيٍّ، (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): حُمَّصُ البُطُونِ مِنَ الصِّيَامِ مرَّةٌ العيونِ مِنَ البُكَاءِ، هُوَ جَمْعُ الأَمْرِهِ»^(٤).

وردت في الحديثِ لفظَةُ (الصِّيَام) وتعني في اللُّغَةِ، «تَرْكُ الأَكْلِ وَتَرْكُ الكَلَامِ»^(٥)، وقال ابنُ دريدٍ في معنى الصَّومِ: «الإِمْسَاكُ عَنِ المَأْكَلِ وَالمَشْرَبِ. وَكُلُّ شَيْءٍ سَكَنتُ حَرَكَتُهُ فَقَدْ صَامَ يَصُومُ صَوْمًا»^(٦)، ومنهم من رأى أنَّ معناه في اللُّغَةِ «الإِمْسَاكُ عَنِ

(١) ينظر: المظهر: ١/ ٣٣٢.

(٢) ينظر: دلالة الألفاظ: ١٥٢.

(٣) علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٢٤٥.

(٤) لسان العرب (حدِّبَر): ٤/ ١٧٥.

(٥) العين (صوم): ٧/ ١٧١.

(٦) الجمهرة (صوم): ٢/ ٨٩٩.

الشَّيْءِ وَالرَّكُّ لَهٗ»^(١)، أي: مُطلقُ الإمساكِ، وقال ابنُ فارس: «الصَّادُ وَالْوَاوُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى إِمْسَاكِ وَرُكُودٍ فِي مَكَانٍ»^(٢).

أمَّا في الشَّرْعِ؛ فهي «الإمساكُ عن أشياءٍ مخصوصةٍ على وجهٍ مخصوصٍ، ممَّن هو على صفاتٍ مخصوصةٍ، في زمانٍ مخصوصٍ، ومن شرطه انعقادُ النِّيَّةِ»^(٣)، وقال الكفويُّ في المعنيتين: «الصَّومُ: هُوَ فِي الْأَصْلِ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْفِعْلِ، مَطْعَمًا كَانَ أَوْ كَلَامًا أَوْ مَشْيًا، وَفِي الشَّرْعِ: إِمْسَاكُ الْمُكَلَّفِ بِالنِّيَّةِ مِنَ الْحَيْطِ الْأَبْيَضِ إِلَى الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ عَنِ تَنَاوُلِ الْأَطْيَبِينَ وَالِاسْتِمْنَاءِ وَالِاسْتِقَاءِ»^(٤).

وهذا يعني أنَّ الصَّومَ معناه الإمساكُ والرُّكُودُ بوجهٍ عامٍّ، ثُمَّ خُصِّصَ هَذَا اللَّفْظُ بِالصَّومِ الْمَعْرُوفِ (الإمساكُ عن المفطراتِ في زمانٍ مخصوصٍ)، فانتقلَ معنى الدَّلالةِ مِنَ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ.

أمَّا معنى الحديثِ؛ فقد سبقَ شرحُه في هذا البحثِ^(٥).

ومنه أيضًا، قولُ ابنِ منظورٍ في بيانِ معنى كلمةِ (ارْتَطَمَ): «وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ: مَنْ ارْتَجَرَ قَبْلَ أَنْ يَتَفَقَّهَ ارْتَطَمَ فِي الرَّبَا ثُمَّ ارْتَطَمَ ثُمَّ ارْتَطَمَ، أَي: وَقَعَ فِيهِ وَارْتَبَكَ. وَوَقَعَ فِي رُطْمَةٍ وَرُطُومَةٍ، أَي: فِي أَمْرٍ يَتَخَبَّطُ فِيهِ»^(٦).

(١) التهذيب(صوم): ١٢/١٨٢، وينظر: التعريفات: ١٣٦.

(٢) المقاييس(صوم): ٣/٣٢٣.

(٣) التبيان في تفسير القرآن، للطوسي(ت٤٦٠هـ): ١/٥٦.

(٤) الكليات: ١/٥٦٣.

(٥) ينظر: الفصل الأول من هذا البحث: ٦٤.

(٦) لسان العرب(رطم): ١٢/٢٤٤.

في الحديث كلمة (يَتَفَقَّهُ) ومعناها في اللغة الفهم، قال الخليل: «فَقِهَ يَفْقَهُ فِقْهًا إِذَا فَهَمَ. وَأَفْقَهْتُهُ: بَيَّنْتُ لَهُ»^(١)، وقال الجوهري: «الْفِقْهُ: الْفَهْمُ... تقول منه: فِقَهُ الرَّجُلُ، بِالْكَسْرِ. وَفُلَانٌ لَا يَفْقَهُ وَلَا يَنْقَهُ. وَأَفْقَهْتُكَ الشَّيْءَ. ثُمَّ خُصَّ بِهِ عِلْمُ الشَّرِيعَةِ، وَالْعَالِمُ بِهِ فَقِيهٌ، وَقَدْ فَقِهَ بِالضَّمِّ فَقَاهَةً، وَفَقَّهَهُ اللَّهُ. وَتَفَقَّهَ، إِذَا تَعَاطَى ذَلِكَ. وَفَاقَهْتُهُ، إِذَا بَاحَثْتَهُ فِي الْعِلْمِ»^(٢).

وعليه فإن للفظ (فقه) معنى عاماً، هو الفهم، ومعنى خاصاً، وهو علم الشريعة، فاستعمل الإمام، (عليه السلام) لفظ (فقه) بمعناها الخاص، وهو علم الشريعة، وهذا يُسمّى في علم اللغة، تخصيص الدلالة.

وقال محمد جواد مغنية في تفسير هذا الحديث: «ارتطم: وقع. والربا من كبائر المحرمات أخذاً وعطاءً، ويكون في القرض وغيره، وله شروط، وفروعه كثيرة، يقع الالتباس فيها أو في الكثير منها؛ ولذا أمر الإمام أرباب التجارة أن يتفقهوا في مسائل البيع والدين؛ كيلا يتعوا في الحرام»^(٣).

ثانياً: تعميم الدلالة

هو عكس التخصيص، أي: «مَا وُضِعَ فِي الْأَصْلِ خَاصًّا ثُمَّ اسْتُعْمِلَ عَامًّا»^(٤)، ويُسمّى أيضاً تعميم الخاص أو توسيع المعنى^(٥)، أو يُراد به «تحويل الدلالة من المعنى

(١) العين (فقه): ٣/ ٣٧٠.

(٢) الصحاح (فقه): ٦/ ٢٢٤٣.

(٣) في ظلال نهج البلاغة: ٤/ ٤٧٢.

(٤) المزهر: ١/ ٣٣٣.

(٥) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٢٤٣.

الجزئي إلى المعنى الكلي»^(١).

ولا تقل أهمية هذا الشكل من التغيير الدلالي عن أهميته سابقه، فقد أدرك علماء اللغة الأوائل هذا اللون من التغيير الدلالي، وأشاروا إليه في طائفة من كتبهم، ومنهم ابن دريد في كتابه (جمهرة اللغة) إذ يعقد فصلاً بعنوان (باب الاستعارات) يتحدث فيه عن اتساع دلالة طائفة من الألفاظ^(٢).

وكذلك الخطابي في رسالته التي وضعها في إعجاز القرآن، إذ وقف عند توسع الدلالة وجعل الخاص عاماً: فقال: «وقد يتوسع في ذلك حتى يجعل العقر أكلاً، وكذلك اللسع؟... وحكي أيضاً عن الأعراب: (أكلوني البراغيث)، فجعل قرص البرغوث أكلاً، ومثل هذا الكلام كثير»^(٣).

ومنهم أيضاً ابن فارس، إذ ذكره في كتابه (الصاحبي) في باب «القول في أصول أسماء قيس عليها وألحق بها غيرها»^(٤)، فضلاً عما جاء متناثراً في كتب اللغة والمعجمات والتفاسير.

أما المحدثون؛ فلم يغفلوا عنه وتناولوه ضمن موضوع (أشكال تغيير المعنى)، ومنهم الدكتور أحمد مختار عمر، إذ يرى أن توسيع المعنى هو «أن يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق، أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل»^(٥).

(١) علم الدلالة، فريد عوض: ٧٦.

(٢) ينظر: الجمهرة: ٣/٤٣٢ - ٤٣٤.

(٣) بيان إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن): ٤٢.

(٤) الصاحبي: ٥٨.

(٥) علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٢٤٣.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن تعميم الدلالات أقل شيوعاً في اللغات من تخصيصها، وأقل أثراً في تطوّر الدلالات وتغيّرها^(١).

ومن الألفاظ التي جاءت في المرويات وقد أصابها التعميم ما يأتي:

قال ابن منظور في بيان معنى كلمة (بواني): «وفي حديث عليّ، (عليه السلام) أَلَقَتِ السَّمَاءُ بَرَكَ بَوَانِيهَا، يُرِيدُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَطَرِ»^(٢).

جاءت في الحديث كلمة (السَّمَاء) ومعناها في اللغة الارتفاع، قال الخليل: «سما الشيء يسمو سُمُوًّا، أي: ارتفع»^(٣)، وقال ابن دريد في معناها، «السَّمَاءُ: السَّمَاءُ المَعْرُوفَةُ، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى سُمِّيَ الْمَطَرُ سَمَاءً»^(٤)، ويُقال لكلِّ مَا ارْتَفَعَ وَعَلَا قَدْ سَمَا يَسْمُو، وَكُلُّ سَقْفٍ فَهُوَ سَمَاءٌ، وَالسَّمَاءُ: السَّحَابُ، وَالسَّمَاءُ: الْمَطَرُ»^(٥)، وقال ابن فارس: «وَكُلُّ عَالٍ مُطِلٌّ سَمَاءٌ، حَتَّى يُقَالَ لِظَهْرِ الْفَرَسِ سَمَاءٌ، وَيَتَسَعُونَ حَتَّى يُسْمُوا النَّبَاتَ سَمَاءً»^(٦).

وما ذُكِرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ سَمَاءٍ تَطْلُقُ عَلَى السَّمَاءِ المَعْرُوفَةِ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى سُمِّيَ الْمَطَرُ سَمَاءً، وَتَقُولُ الْعَرَبُ: مَا زِلْنَا نَطَأُ السَّمَاءَ حَتَّى أَتَيْنَاكُمْ، أَي: مَوَاقِعَ الْغَيْثِ»^(٧)،

(١) ينظر: دلالة الألفاظ: ١٥٤.

(٢) لسان العرب (بني): ٩٧/١٤.

(٣) العين (سمو): ٣١٨/٧.

(٤) لسان العرب (بني): ٩٧/١٤.

(٥) ينظر: التهذيب (سما): ٧٩/١٣، والصحاح (سما): ٢٣٨٢/٦.

(٦) المقاييس (سمو): ٩٨/٣.

(٧) ينظر: المزهرة: ٣٣٤/١.

وبهذا نستطيع أن نقول: إنَّ السَّماءَ اسمٌ خاصُّ (السَّماءَ المعروفة) ثُمَّ عُمِّمَ بكلِّ ما أُظْلِمَ وارتفع، فاستعملَ الإمامُ (عليه السَّلام) كلمةَ السَّماءِ وكانَ يريدُ بها السَّحابَ، وهو ما يُسمَّى (تعميم الدَّلالة).

ورويَ الحديثُ في شرح نهج البلاغة باختلافِ كلمةِ (السَّماء)، إذ وردتْ بدلها كلمةُ (السَّحاب)، ونصُّهُ (فلما أَلْقَتِ السَّحابُ بركَ بوانِيها. . .) (١).

قالَ الخوئيُّ في بيانِ معنى الحديثِ: «استعارَ (عليه السَّلام) لفظَ البركِ والبوانيِ للسَّحابِ واسندَ إليه الإلقاءَ تشبيهاً لها بالجمَلِ الَّذي أثقلَهُ الحملُ فرمى بصدره الأرضَ، أو بالخيمةِ التي جُرَّ عمودُها» (٢).

ومن أمثلةِ التَّعميمِ أيضاً، قولُ ابنِ منظورٍ في بيانِ معنى لفظَةِ (احمرَّ): «وفي حديثِ عَلِيٍّ، (كَرَّمَ اللهُ تَعَالَى وَجْهَهُ) أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا إِذَا احْمَرَّ البَأْسُ اتَّقِينَا بِرَسُولِ اللهِ، (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، أَي: إِذَا اشْتَدَّتْ الحَرْبُ اسْتَقْبَلْنَا العَدُوَّ بِرَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَجَعَلْنَاهُ لَنَا وِقَايَةً» (٣).

وردتْ في الحديثِ كلمةُ (البأس)، ومعناها في اللُّغةِ الحربُ (٤)، وقالَ ابنُ دريدٍ: «والبأسُ: الحربُ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ: لَا بَأْسَ عَلَيكَ، أَي: لَا خَوْفَ عَلَيكَ» (٥)، ومن

(١) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٤٣٨/٦.

(٢) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ١٤/٧.

(٣) لسان العرب (حمر): ٢١٠/٤.

(٤) ينظر: العين (بأس): ٣١٦/٧.

(٥) الجمهرة (بأس): ١٠٢٢/٢.

معاني البأس العذاب^(١)، وهذا يعني أنّ المعنى الخاصّ لكلمة البأس الحرب، ثمّ كثر استعماله فاكسب عموم المعنى بعد أن كان خاصاً، فصار يدلُّ على الشدّة في كلِّ شأنٍ^(٢).

الحديث ورد في نهج البلاغة، قال الشّارح التّستريّ: «وقوله (عليه السلام): إذا احمرّ البأس كناية عن اشتداد الأمر والحرب، ولا ريب في أنّ المراد ذلك، ولكن اختلف في وجه الدّلالة، (وقد قيل في ذلك)، أي: في وجه الكناية»^(٣).

ومنه أيضاً، قول ابن منظور في بيان معنى كلمة (الحارقة): «قال عليّ، (رضي الله عنه): ما صبر على الحارقة إلاّ أسماء بنت عميس؛ هذا قول ثعلب، قال ابن سيده: وعندي أنّ الحارقة في حديث عليّ، (كرم الله وجهه) هذا إنّما هو اسم لهذا الضرب من الجماع»^(٤).

جاءت في الحديث كلمة (صبر) وتعني في اللغة حبس، «وأصل الصبر الحبس، وكلُّ من حبس شيئاً فقد صبره»^(٥). وجاء في الصحاح، «الصبر: حبس النفس عن الجزع. وقد صبر فلان عند المصيبة يصبر صبراً. وصبرته أنا: حبسته»^(٦)، ومن معاني الصبر الصوم، إذ ورد أنّ شهر الصبر هو شهر رمضان، وأصل الصبر: الحبس، فسُمّي

(١) ينظر: ديوان الأدب: ١٤٤/٤، والصحاح (بأس): ٩٠٦/٣، والقاموس المحيط (بأس): ٥٣٠.

(٢) ينظر: مبادئ اللسانيات: ٣٩٤.

(٣) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ٣٧٩/٢.

(٤) لسان العرب (حرق): ٤٦/١٠.

(٥) التهذيب (صبر): ١٢١/١٢.

(٦) الصحاح (صبر): ٧٠٦/٢، وينظر: المقاييس (صبر): ٣٢٩/٣، والمحيط الأعظم (صبر): ٣١٢/٨.

الصَّوْمُ صَبْرًا لِمَا فِيهِ مِنْ حَبْسِ النَّفْسِ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالنَّكَاحِ^(١)،

ومن معاني الصَّبْرِ أَيضًا «ترك الشَّكْوَى من ألم البلوى لغير الله لا إلى الله»^(٢).

ويتبيَّن لنا أن للصَّبْرَ معنى خاصًّا هو الحبسُ، ثُمَّ توسَّعتْ دلالتُهُ فصَارَ يَطْلُقُ على معانٍ أُخرى، وقد ذكره السُّيُوطِيُّ ضمنَ ما وَضِعَ في الأَصْلِ خاصًّا ثُمَّ اسْتَعْمَلَ عامًّا فقال: «والصَّبْرُ: الحبسُ ثم قالوا: قُتِلَ فلانٌ صَبْرًا، أي: حُبِسَ حَتَّى قُتِلَ»^(٣).

والحديثُ لم يَرَوْ في نهجِ البلاغةِ، وإِنَّمَا رواه ابنُ سيده^(٤)، ثُمَّ نقله ابنُ منظور في اللِّسانِ^(٥).

ومنه أَيضًا، قولُ ابنِ منظورٍ في بيانِ معنى كلمةِ (رُؤَادٍ): «وفي حَدِيثِ عَلِيٍّ، (عليه السَّلَام) في صِفَةِ الصَّحَابَةِ، (رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمُ أَجْمَعِينَ): يَدْخُلُونَ رُؤَادًا وَيَخْرُجُونَ أَدَلَّةً، أَي: يَدْخُلُونَ طَالِبِينَ لِلْعِلْمِ مُلْتَمِسِينَ لِلْحِلْمِ مِنْ عِنْدِهِ وَيَخْرُجُونَ أَدَلَّةً هُدَاةً لِلنَّاسِ»^(٦).

في الحديثِ كلمةُ (رُؤَادٍ) وهي جمعُ رائدٍ، وتعني في اللُّغَةِ المَبْعُوثُ الَّذِي يَرُودُ الكَلَأَ

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (صبر): ٧/٣.

(٢) التعريفات: ١٣١.

(٣) المزهر: ١/٣٣٥.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (حرق): ٥٧٥/٢.

(٥) ينظر: لسان العرب (حرق): ٤٦/١٠.

(٦) لسان العرب (رود): ١٨٧/٣.

والمَنْزِل^(١)، قال ابن فارس: «والرَّوْدُ: فِعْلُ الرَّائِدِ. يُقَالُ: بَعَثْنَا رَائِدًا يَرُودُ الْكَلَاءَ، أَي: يَنْظُرُ وَيَطْلُبُ»^(٢)، وجاء في تاج العروس، الرَّوْدُ: الطَّلَبُ، والرَّوْدُ: الذَّهَابُ والمَجِيءُ^(٣).

وبهذا يمكن القول: إن كلمة (الرَّائِد) من الألفاظ التي اكتسبت التعميم، إذ كانت تُطلق على الرَّجُلِ الَّذِي يَطْلُبُ الْكَلَاءَ، ثُمَّ تَوَسَّعَ معناها فصَارَ كُلُّ طَالِبٍ حَاجَةً رَائِدًا، فيطلق على الَّذِي يَطْلُبُ شَيْئًا مَعَ التَّقَدُّمِ والسَّبْقِ، والرَّائِد الَّذِي يَقُودُ مَرَكَبَةً فَضَائِيَّةً، والرَّائِدُ الَّذِي يَتَقَدَّمُ شَعْبُهُ فِي الْمَسِيرَةِ نحو أهدافه^(٤).

وقد روي الحديث في شرح النهج بالشكل الآتي: «يدخلون روادًا، ولا يفترقون إلا عن ذواق، ويخرجون أدلة»^(٥)، ومعنى الحديث، «رُواد: جمع الرَّائد: وهو الَّذِي يُقَدِّمُهُ أصحابُهُ لِيُهَيِّئَ لَهُمْ مَكَانًا صَالِحًا لِنُزُولِهِمْ فِيهِ، وَكَافِيًا لِمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ. وَقَوْلُهُ: (ولا يفترقون إلا عن ذواق)، أَي: لا يفترق القادمون عليه (صلى الله عليه وآله) عنه إلا بعد إذاقته (صلى الله عليه وآله) إيَّاهم شَيْئًا مِنَ الْمَكَارِمِ وَمَعَالِي الْأَخْلَاقِ، وَالْأَدْلَةُ: جَمْعُ دَلِيلٍ، أَي: كَانَ أَصْحَابُهُ (صلى الله عليه وآله) يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ طَالِبِينَ لِلخُصْبِ مُتَفَقِّدِينَ لِمَا يَتَمَتَّعُونَ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالدُّنْيَا، فَيُخْرِجُونَ مِنْ عِنْدِهِ بِالْفُوزِ وَالنَّجَاحِ وَهُمْ الْأَدْلَاءُ (المن وراءهم من قومهم) إِلَى الْمَرَاتِعِ الخُصْبَةِ وَالْمَنَاهِلِ العَذْبَةِ»^(٦).

(١) ينظر: العين (رود): ٦٣ / ٨، والتهذيب (رود): ١١٣ / ١٤.

(٢) المقييس (رود): ٤٥٧ / ٢.

(٣) ينظر: تاج العروس (رود): ١٢١ / ٨.

(٤) ينظر: المزهرة: ٣٣٥ / ١، ومبادئ اللسانيات: ٣٩٥.

(٥) بهج الصبغة في شرح نهج البلاغة: ١٨٩ / ٢.

(٦) نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ١٠٠ / ١.

ثالثاً : انتقال مجرى الدلالة (المجاز)

هو الشَّكْلُ الثَّلَاثُ من أشكالِ التَّغْيِيرِ الدَّلَالِيِّ، وقد أدركه علماء اللُّغَةِ الأوائلُ، وأشاروا إليه في طائفةٍ من كتبهم، ومنهم ابنُ جنِّيِّ، فقد أجازَ تعمُّدَ نقلِ الدَّلالاتِ اللُّغويَّةِ إمَّا بتحويلِ الألفاظِ عن معانيها، أو بتحويلِ المعاني عن الألفاظِ فقال: «ثمَّ لك من بعد أن تنقلَ هذه المواضعَ إلى غيرها فتقول: الَّذي اسمه إنسانٌ فليُجْعَلْ مكانه مَزْد، والَّذي اسمه رأسٌ فليُجْعَلْ مكانه سَر، وعلى هذا بقيةُ الكلام»^(١)، وهو يعلِّلُ ظاهرة (إيراد المعنى المراد بغير اللَّفظ المعتاد) بطواعيةِ اللُّغَةِ، وذلك أنَّ المجازَ «موضعٌ قد استعمله العربُ واتَّبعتها فيه العلماء، والسَّببُ في هذا الاتِّساعِ أنَّ المعنى المرادُ مفادٌ من الموضوعين جميعاً، فلَمَّا آذنا به وأدبنا إليه، ساءحوا أنفسهم في العبارة عنه؛ إذ المعاني عندهم أشرفُ من الألفاظِ»^(٢).

ومنهم أيضاً، الثَّعالبيُّ (ت ٤٢٩ هـ) إذ عقدَ في كتابه باباً أسماه الكناية عمَّا يُستقْبَحُ ذكره بما يُستحسنُ لفظه، وعدَّ ذلك من سننِ العربِ^(٣).

أمَّا المحدثون؛ فتناولوه في كتبهم بالدراسةِ وقالوا: هو نقلُ المعنى أو تغيُّرُ مجالِ الاستعمالِ، ويحدثُ فيه انتقالُ دلالةِ اللَّفظِ من مجالٍ دلاليٍّ إلى مجالٍ دلاليٍّ آخر، ولكنَّ ليسَ على وجهِ التَّخصيصِ أو التَّعميمِ، وإنَّما يكونُ المعنى الجديدُ مُساوياً للمعنى القديمِ^(٤).

(١) الخصائص: ١/ ٤٥.

(٢) الخصائص: ٢/ ٤٦٨.

(٣) ينظر: فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي: ٢٧٦.

(٤) ينظر: دلالة الألفاظ: ١٦٠، وعلم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٢٤٧.

ويرى الدكتور فايز الداية، أن هذا النوع من التغير الدلالي يختلف عن سابقه (التخصيص والتعميم) فاللفظ فيه «يتخذ سبيلاً يجتاز فيه ما بين نقطة تداوله ومعناه الأول إلى نقطة أخرى يجري استعماله فيها، ولا يشترط التقفية إليه على آثار المرحلة الأولى، بل يقوم احتمال تعايش الدالتين إلى جانب احتمال طغيان الدلالة المتطورة عن سابقتها»^(١).

ويرى الدكتور فريد عوض أن هذا الشكل من التغير الدلالي يعتمد على وجود علاقة مجازية، إما عن طريق الاستعارة، أي: استعمال الكلمة في غير معناها الأصلي؛ لوجود علاقة مشابهة بين المعنيين، وإما عن طريق المجاز المرسل، أي: انتقال المعنى لعلاقة غير المشابهة^(٢).

ومن الألفاظ التي جاءت في المرويات، وفيها ظاهرة (الانتقال) قول ابن منظور في بيان معنى كلمة (رمام): «وفي حديث علي، (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ)، يَذُمُّ الدُّنْيَا: وَأَسْبَابُهَا رِمَامٌ، أَي: بِالْيَيْتِ، وَهِيَ بِالْكَسْرِ جَمْعُ رَمَّةٍ، بِالضَّمِّ، وَهِيَ قِطْعَةُ حَبْلِ بِالْيَيْتِ»^(٣).

وردت في حديث الإمام، (عليه السلام) كلمة (أسباب) وتعني في اللغة الحبال، قال ابن دريد: «السَّبَبُ: الحَبْلُ أَوْ الحَيْطُ، والجمعُ أَسْبَابٌ. وبين يني وبين فلان سَبَبٌ، أَي: حَبْلٌ يُوصَلُ»^(٤)، وجاء في التهذيب، «وقال شمر: قال أبو عبيدة: السَّبَبُ: كُلُّ

(١) علم الدلالة العربي، فايز الداية: ٣١٤ - ٣١٥.

(٢) ينظر: علم الدلالة، فريد عوض: ٧٩.

(٣) لسان العرب (رمم): ٢٥٢ / ١٢.

(٤) الجمهرة (سبب): ١٠٠٠ / ٢.

حَبَلٌ حَدَرَتْهُ مِنْ فَوْقَ»^(١)، وَجُمِعَتْ لِلسَّبَبِ عِدَّةٌ مَعَانٍ فِي الصَّحاحِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «السَّبَبُ: الحَبْلُ. وَالسَّبَبُ أَيْضًا: كُلُّ شَيْءٍ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ. وَالسَّبَبُ اعْتِلَاقٌ قَرَابَةٌ. وَأَسْبَابُ السَّمَاءِ: نَوَاحِيهَا... وَاللَّهُ مُسَبَّبُ الْأَسْبَابِ»^(٢)، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الْمَوَدَّةُ، كَمَا جَاءَ فِي تَاجِ العُرُوسِ، «وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ»^(٣)، أَي: الوُصْلُ وَالْمَوَدَّاتُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: الْأَسْبَابُ: الْمَنَازِلُ»^(٤).

وقد انتقلت لفظة (أسباب) في حديث الإمام علي، (عليه السلام) من مجالها الحسي (الحبال) إلى مجال معنوي، إذ إنَّ الحبل شيءٌ ماديٌّ أو حسيٌّ، وأسبابُ الدُّنيا معنويَّة، والسَّبَبُ فِي أَصْلِهِ اللُّغَوِيُّ: الحَبْلُ، فَجَعَلَ لِلدُّنْيَا حَبَالًا، وَوَصَفَ تِلْكَ الحِبَالُ بِالرَّمَامِ (البالية)، فانتقل مجرى الدلالة من دون زيادةٍ أو نقصانٍ بين المعنيين.

ومعنى الحديث كما جاء في شرح نهج البلاغة، «وأسبابها رمامٌ، أي: حبالها حبالٌ باليةٌ»^(٥).

ومنه أيضًا، قول ابن منظور في بيان معنى كلمة (هجم): «هَجَمَ عَلَى الْقَوْمِ يَهْجُمُ هُجُومًا: أَنْتَهَى إِلَيْهِمْ بَعْتَةً... وَاسْتَعَارَهُ عَلِيٌّ، (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ) لِلْعِلْمِ فَقَالَ: هَجَمَ بِهِمُ الْعِلْمُ عَلَى حَقَائِقِ الْأُمُورِ فَبَاشَرُوا رُوحَ الْيَقِينِ. وَهَجَمَ عَلَيْهِمْ: دَخَلَ، وَقِيلَ:

(١) التهذيب (سب): ١٢ / ٢٢٠.

(٢) الصحاح (سبب): ١ / ١٤٥، وينظر: الكليات: ٥٠٣.

(٣) البقرة: ١٦٦.

(٤) تاج العروس (سبب): ٣ / ٣٩.

(٥) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ١١ / ٤٦١.

دَخَلَ بِغَيْرِ إِذْنٍ»^(١).

وردت في حديث الإمام (عليه السلام) كلمة (هَجَمَ) وتعني في اللغة الدُّخُولُ، قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ: «هَجَمَ، وَهَجَمَتْ عَلَى الْقَوْمِ، إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمْ»^(٢)، وجاء في كتاب الزَّاهِرِ، في تفسير قولهم: (قَدْ هَجَمَ اللَّصُّ عَلَى الْقَوْمِ) معناه، قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ^(٣)، وَيَأْتِي الْفِعْلُ هَجَمَ لَازِمًا، وَمَتَعَدِّيًا، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «هَجَمْتُ عَلَى الشَّيْءِ بَغْتَةً أَهْجُمُ هُجُومًا، وَهَجَمْتُ غَيْرِي، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى. وَهَجَمَ الشَّتَاءُ: دَخَلَ. وَهَجَمْتُ عَيْنَهُ، أَي: غَارَتْ»^(٤).

ونستطيع أن نقول: إنَّ المعنى المركزي لـ(هَجَمَ) الدُّخُولُ، ثُمَّ يَخْرُجُ لِمَعَانٍ أُخْرَى، قَالَ ابْنُ فَارَسٍ: «الْهَاءُ وَالْجِيمُ وَالْمِيمُ: أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى وَرُودِ شَيْءٍ بَغْتَةً، ثُمَّ يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ. يُقَالُ: هَجَمْتُ عَلَى الْقَوْمِ بَغْتَةً أَهْجُمُ هُجُومًا، وَرِيحٌ هَجُومٌ: شَدِيدَةٌ تُقَطِّعُ الْبُيُوتَ. وَهَجَمَةُ الشَّتَاءِ: شِدَّةُ بَرِّدِهِ، وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهَا تَهْجُمُ، وَهَجَمَةُ الصَّيْفِ: شِدَّةُ حَرِّهِ. وَالْهَجْمُ: الْقَدْحُ الْكَبِيرُ»^(٥)، كُلُّ هَذِهِ الْمَعَانِي تُقَاسُ عَلَى مَعْنَى الدُّخُولِ.

أَمَّا كَلِمَةُ (هَجَمَ) فِي حَدِيثِ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ فَهِيَ تَعْنِي الدُّخُولَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ، إِذْ نُقِلَتِ اللَّفْظَةُ مِنَ الْمَجَالِ الْحَسِّيِّ لِلْهَجُومِ (الدُّخُولِ) إِلَى الْمَجَالِ الْمَعْنَوِيِّ،

(١) لسان العرب (هجم): ١٢/٦٠٠.

(٢) الجمهرة (هجم): ١/٤٩٦.

(٣) ينظر: الزاهر: ١/٤٤٨.

(٤) الصحاح (هجم): ٥/٢٠٥٥.

(٥) المقاييس (هجم): ٦/٣٧.

فالعِلْمُ لم يكن مادياً ليدخل عليهم، فأنى بالمعنيين مُتساويين بلا زيادةٍ.

وفي الحديثِ انتقالٌ آخر للدلالةِ في لفظة (فباشروا)، ومعنى باشرَ في اللُّغة لَامَسَ، ومُبَاشَرَةُ الأمرِ: أَنْ تَحْضُرَهُ بِنَفْسِكَ، وتَلِيَهُ بِهَا^(١). فَاسْتَعَارَهُ الإِمَامُ، (عليه السَّلَام) لِرُوحِ اليَقِينِ؛ لِأَنَّ رُوحَ اليَقِينِ عَرَضٌ، وَبَيِّنٌ أَنَّ العَرَضَ لَيْسَتْ لَهُ بَشَرَةٌ^(٢)، فَحَصَلَ الإِنْتِقَالُ مِنَ المَحْسُوسِ (المَادِّيِّ) إِلَى المَجْرَدِ (المَعْنَوِيِّ) مِنْ دُونَ زِيَادَةٍ تُذَكِّرُ.

وفيه انتقالٌ آخر، هو في لفظة (رُوح) ومعنى الرُّوحِ في اللُّغةِ هو ما يَدْخُلُ عَلَى النَفْسِ مِنَ السُّرُورِ وَالفَرَحِ؛ لِاسْتِرَاحَةِ القَلْبِ مِنَ الغَمِّ^(٣)، فَاسْتَعَارَهُ الإِمَامُ عَلِيٌّ، (عليه السَّلَام) لِلْيَقِينِ فَقَالَ: (فَبَاشِرُوا رُوحَ اليَقِينِ . . .) وَأَرَادَ الفَرِحَةَ وَالسُّرُورَ اللَّذِينَ يَحْدِثَانِ مِنَ اليَقِينِ^(٤)، فَكَانَ الإِنْتِقَالُ لِلدَّلَالَةِ مِنَ المَجْرَدِ إِلَى المَحْسُوسِ؛ لِأَنَّ الفَرِحَ وَالسُّرُورَ لَا يُحْدِثُهُمَا إِلاَّ المَادِّيُّ، وَاليَقِينُ لَمْ يَكُنْ مَادِّيًّا، فَأَنْزَلَهُ الإِمَامُ مَنْزِلَةَ المَادِّيِّ، وَنَسَبَ إِلَيْهِ سَبَبَ الفَرِحِ وَالسُّرُورِ، فَحَصَلَ انتِقَالُ المعنى دُونَ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ.

الحديثُ وَرَدَ فِي شَرْحِ نَهْجِ البَلَاغَةِ، إِذْ وَصَفَ الإِمَامُ (عليه السَّلَام) العُلَمَاءَ بِصِفَاتٍ حَمِيدَةٍ، وَخِصَالٍ حَسَنَةٍ، قَالَ ابْنُ أَبِي الحَدِيدِ: «إِنَّ العِلْمَ هَجَمَ بِهِمْ عَلَى حَقِيقَةِ الأَمْرِ، وَانْكَشَفَ لَهُمُ المَسْتُورَ المُغَطَّى، وَبَاشَرُوا رَاحَةَ اليَقِينِ، وَبَرَدَ القَلْبَ وَثَلَجَ العِلْمَ، وَاسْتَلَانُوا مَا شَقَّ عَلَى المُتَرَفِينَ مِنَ النَّاسِ، وَوَعَرَ عَلَيْهِمُ، نَحْوَ التَّوْحِدِ وَرَفْضِ

(١) ينظر: التهذيب (بشر): ١١/٢٤٥، وتاج العروس (بشر): ١٠/١٩٢.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (بشر): ٨/٥٨.

(٣) ينظر: التهذيب (روح): ٥/١٣٩، والمحكم والمحيط الأعظم (روح): ٣/٥٠٩.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (روح): ٣/٥٠٩.

الشّهوات، وخشونة العيشة»^(١).

ومنه أيضاً قول ابن منظور في بيان معنى كلمة (سَعْر): «وفي حديث عليّ، (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) يَحْتُ أَصْحَابَهُ: اضْرِبُوا هَبْرًا وَاِزْمُوا سَعْرًا، أَي: رَمِيًّا سَرِيْعًا، شَبَّهَهُ بِاسْتِعَارِ النَّارِ»^(٢).

وردت في حديث الإمام (عليه السلام) كلمة (سَعْرًا) وتعني في اللُّغَةِ الاشتعال، قال الأزهريّ: «يُقَالُ: سَعَرْتُ النَّارَ أَسَعَرَهَا سَعْرًا إِذَا أَوْقَدْتَهَا، وَهِيَ مَسْعُورَةٌ»^(٣)، وقال ابن فارس: «السَّيْنُ وَالْعَيْنُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى اشْتِعَالِ [السَّيْنِ] وَاتَّقَادِهِ وَارْتِفَاعِهِ. مِنْ ذَلِكَ السَّعِيرُ: سَعِيرُ النَّارِ. وَاسْتَعَارَهَا: تَوَقَّدَهَا»^(٤).

في الحديث انتقالٌ للدلالة في لفظة (سَعْر)، إذ جاء بها الإمام على سبيل التَّشْبِيهِ، أَي: تُطْلَقُ لَفْظَةُ (سَعْر) عَلَى اشْتِعَالِ النَّارِ وَإِيقَادِهَا، فَأَخَذَهُ الْإِمَامُ، (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لِيَأْمُرَهُمْ بِأَنْ يَكُونَ رَمِيْهِمْ سَرِيْعًا شَبِيْهًا بِاسْتِعَارِ النَّارِ، فَتَصْبِحُ سَاحَةُ الْحَرْبِ عَلَى الْأَعْدَاءِ نَارًا.

ولم يرد الحديث في نهج البلاغة، وإنما ذكره ابن الأثير في النهاية^(٥).

ومنه أيضاً قول ابن منظور في بيان معنى كلمة (صَفَّة): «وفي حديث عليّ (كَرَّمَ

(١) شرح نهج البلاغة: ٣٤٧/١٨.

(٢) لسان العرب (سعر): ٣٦٥/٤.

(٣) التهذيب (سعر): ٥٣/٢.

(٤) المقاييس (سعر): ٧٥/٣.

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (سعر): ٣٦٨/٢.

الله وجهه): فيَقِفُ ضَفَّتِي جُفُونِهِ، أَي: جَانِبَيْهَا؛ الضَّفَّةُ، بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ: جَانِبُ النَّهْرِ فَاسْتَعَارَهُ لِلْجَفْنِ»^(١).

وردت في حديث الإمام (عليه السلام) كلمة (ضَفَّتِي) وتعني في اللغة جانبي، قال الأزهري: «الضَّفَّةُ، وَالضَّفَّةُ لُغْتَانِ، وَهُمَا: جَانِبَا النَّهْرِ اللَّذَانِ يَقَعُ عَلَيْهَا النَّبَاتُ، وَالْجَمِيعُ الضَّفَاتِ، وَالضَّفَاتُ»^(٢)، وَفَرَّقَ الْجَوْهَرِيُّ بَيْنَ الضَّفَّةِ بِكَسْرِ الضَّادِ، وَالضَّفَّةِ بِفَتْحِهَا، إِذْ خَصَّ «الضَّفَّةَ بِالْكَسْرِ: جَانِبَ النَّهْرِ. وَضَفَّتَاهُ: جَانِبَاهُ»^(٣)، إِذْ جَعَلَ الضَّفَّةَ بِكَسْرِ الضَّادِ لْجَانِبِ النَّهْرِ خَاصَّةً، أَمَّا بَاقِي الْمَعَانِي؛ فَتَكُونُ بِفَتْحِ الضَّادِ (الضَّفَّةُ)، وَمِنْ مَعَانِيهَا مَفْتُوحَةُ الضَّادِ اَزْدِحَامُ النَّاسِ عَلَى الْمَاءِ^(٤).

أما كلمة (ضَفَّتِي) في حديث الإمام (عليه السلام)؛ فتعني جانبي على سبيل الاستعارة، إذ جعل للجفون ضفتين (جانبين) يقف عندهما الدمع، كما يقف الماء عند جانبي النهْر، فنقل الإمام، (عليه السلام) معنى الضَّفَّة وهو جانب النهْر إلى معنى آخر، هو ضِفَّةُ الْجُفُونِ، فَكَانَ النِّقْلُ مِنَ الْجَانِبِ الْحَسِيِّ إِلَى الْجَانِبِ الْحَسِيِّ أَيْضًا.

ومعنى الحديث كما جاء في شرح نهج البلاغة أن الإمام كان يصف الطَّاووسَ، وَيُرَدُّ عَلَى مَنْ ادَّعَى أَنَّهُ يَلْقَحُ أَثْنَاهُ بِدَمْعَةٍ يَسْفَحُهَا، فَقَالَ (عليه السلام): (ضَفَّتِي جُفُونِهِ) أراد جانبي جفونه، والضفتان: الجانبان^(٥).

(١) لسان العرب (ضفف): ٢٠٧/٩.

(٢) التهذيب (ضفف): ٣٢٣/١.

(٣) الصحاح (ضفف): ١٣٩١/٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه (ضفف): الجزء والصحيفة أنفسهما.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ٢٧٩/٩.

ومنه أيضاً قول ابن منظور في بيان معنى كلمة (يَزْكُو): «وفي حديث علي، (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ): المَالُ تَنْقُصُهُ النَّفَقَةُ وَالْعِلْمُ يَزْكُو عَلَى الْإِنْفَاقِ، فَاسْتَعَارَ لَهُ الزَّكَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَكُ ذَا جِرْمٍ، وَقَدْ زَكَاهُ اللهُ وَأَزَكَاهُ. وَالزَّكَاءُ: مَا أَخْرَجَهُ اللهُ مِنَ الثَّمَرِ»^(١).

وردت في حديث الإمام (عليه السلام) كلمة (يَزْكُو) وتعني في اللغة ينمو، ويكثر، قال الجوهري: «وزكا الزرع يزكو زكاءً محدوداً، أي: نَمًا»^(٢)، ومن معاني الزكاء الطهارة، قال ابن فارس: «الزَاءُ وَالكَافُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى نَمَاءٍ وَزِيَادَةٍ، وَيُقَالُ الطَّهَارَةُ زَكَاةُ الْمَالِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَزْجَى بِهِ زَكَاءُ الْمَالِ، وَهُوَ زِيَادَتُهُ وَنَمَاؤُهُ»^(٣)، ونستطيع أن نقول: إنه «كلُّ شيءٍ يَزْدَادُ وَيَسْمَنُ، فَهُوَ يَزْكُو زَكَاءً»^(٤).

أمَّا كلمة (يَزْكُو) في حديث الإمام (عليه السلام)؛ فهي تعني ينمو ويزداد؛ بقريته ذكر المال وما يُنْقِصُهُ، ولَمَّا كَانَ الزَّكَاءُ بِمَعْنَى النُّمُو وَالزِّيَادَةِ، فَلَا بُدَّ لِهَذَا الْمَعْنَى مِنْ جِسْمِ ذِي جِرْمٍ؛ لِيَنْمُو وَيَزْدَادَ، وَمَا وَصَفَهُ الْإِمَامُ، (عليه السلام) - العلم - مِمَّا لَا جِرْمَ لَهُ؛ لِذَا اسْتَعَارَ لَفْظَةَ (يَزْكُو) لِيَنْقَلَّ مَعْنَاهَا مِنَ الْمَحْسُوسِ إِلَى الْمَجْرَدِ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِعَارَةِ، دُونَ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ.

ومعنى الحديث كما ورد في شرح نهج البلاغة، «المَالُ تَنْقُصُهُ النَّفَقَةُ وَالْعِلْمُ يَزْكُو، أَي: يَنْمُو عَلَى الْإِنْفَاقِ... وَكُلُّ شَيْءٍ يَعْزُّ إِذَا نَزَرَ مَا خَلَا الْعِلْمَ فَإِنَّهُ يَعْزُّ إِذَا غَزَرَ»^(٥).

(١) لسان الرب (زكا): ١٣/٣٥٨.

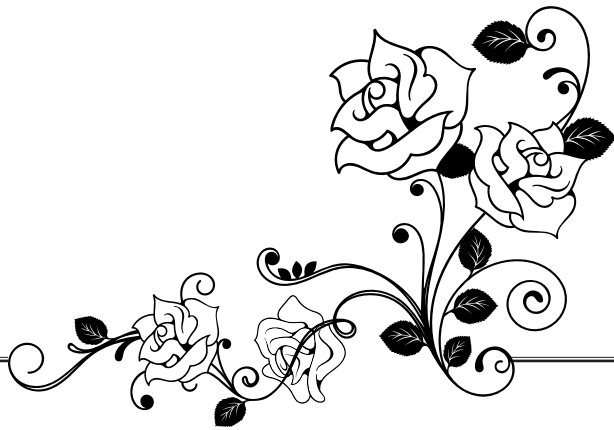
(٢) الصحاح (زكا): ٦/٣٣٦٨.

(٣) المقاييس (زكى): ٣/١٧.

(٤) تاج العروس (زكا): ٣٨/٢٢٠.

(٥) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: ٦/٢٥٦.

الخاتمة



الخاتمة

لقد مَنَّْ اللهُ سبحانه وتعالى على الباحثِ بالتَّوفيقِ والعونِ، فأتمَّ هذا الجهدَ المتواضعَ، الَّذِي حوى مادَّةً تتضمَّنُ الوقوفَ على مروياتِ الإمامِ (عليه السَّلام) وإظهارِ بعضِ ما كمن من دلائلِها، أمَّا إظهارُ جميعِ دلائلِها؛ فهذا أمرٌ خارجٌ عن قدرةِ الباحثِ ومقتضى عقليهِ القاصرِ.

ومن جملةِ الأمورِ الَّتِي توصَّلَ إليها الباحثُ وأكَّدها في بحثِهِ ما يأتي:

١. كثرةُ الشَّواهدِ المنسوبةِ إلى الإمامِ عليٍّ (عليه السَّلام) في معجمِ لسانِ العرب، فقد بلغت نحو (٨٥٠) شاهداً، ممَّا يدلُّ على اهتمامِ ابنِ منظورٍ بمروياتِ الإمامِ عليٍّ (عليه السَّلام) في معالجتهِ لمادَّةِ المعجمِ.

٢. نقلُ ابنِ منظورٍ مروياتِ الإمامِ (عليه السَّلام) من المصادرِ الَّتِي استقى منها مادَّةَ معجمِهِ، ولم يتركِ مرويةً إلَّا وذكرها، إذ ينقلُ المادَّةَ من المعجمِ الأصيلِ مع ما استشهد به من المروياتِ دونَ أيِّ تغييرٍ يُذكرُ.

٣. عندَ التَّدقيقِ في سندِ المروياتِ الَّتِي جاءَ بها ابنُ منظورٍ، لا نجدُ روايةً خارجةً عن الأصولِ الخمسةِ الَّتِي أخذَ عنها، ممَّا يوضِّحُ لنا أنَّ ابنَ منظورٍ لا منهجيةً له في وضعِ المروياتِ من جهةِ الاستشهادِ، فهو ينقلُ فحسب، وكذلك يدلُّ على أمانتهِ في النقلِ.

٤. اعتمد أصحاب المعجمات على مرويات الإمام (عليه السلام) في تصحيح بعض الكلمات التي كان العرب يستعملونها بطريقة خاطئة، إذ استدلوا بكلماته في إصلاح ذلك، كما نجد في الصحاح عندما يصحح الجوهرى معنى العاديات من الخيل إلى الإبل اعتماداً على ما دار بين الإمام وابن عباس في بيان معناها.

٥. أدخل كلام الإمام (عليه السلام) ألفاظاً جديدة في المعجم العربي، مما أدى إلى ثراء مادة المعجم وألفاظه، ومنها لفظة قوصرة، ولفظة قالون، ولفظة المخيس.... وغيرها.

٦. لم يقتصر ابن منظور على نقل المعنى اللفظي المستشهد به فحسب، وإنما تعداه لنقل أمور أخرى، مثل نقل بعض القراءات القرآنية المروية عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، أو تفسير غريب لآية معينة، كما اشتمل على أمثال تمثل بها الإمام، أو كانت من إنشائه، أو نقل أحداث تاريخية حدثت في عهده؛ مما جعل معجمه موسوعياً.

٧. توصل الباحث من دراسته لمرويات الإمام (عليه السلام) إلى أن الإمام كان دقيقاً باختيار ألفاظه، فقد كان يتوخى اختيار الألفاظ ذات الجرس الموحى، التي تُحقق جواً إيحائياً ينسجم مع الحدث أو الموضوع الذي يُصوره، وكذلك فقد يُؤثر الإمام بعض الأبنية على بعض، لما فيها من دلالة إيحائية تقوي المعنى وتعضده.

٨. توصل الباحث من دراسته للمرويات إلى أن بعض المباني الصرفية تحمل دلالات جديدة في الصرف، مثل اسم الفاعل كما يدل على التجدد والحدوث، ويدل كذلك على الثبوت، فدلالته على التجدد والحدوث تميزه من الصفة المشبهة التي تدل على الثبوت، ودلالته على الثبوت تميزه من الفعل المضارع الذي يدل على التجدد والحدوث، فهو يقع وسطاً بين الفعل المضارع والصفة المشبهة، وتتحدد دلالة اسم

الفاعل على الثبوت أو التجدد والحدوث من السياق الذي وردت فيه اللفظة.

٩. إن أبنية الصفة المشبهة ليست على درجة واحدة من الثبوت، بل هي أقسام فمنها ما يفيد الثبوت والاستمرار، ومنها ما هو دون ذلك، ومنها ما يدل على الأعراض، أي: عدم الثبوت، مثل ما دل على لونٍ أو مرضٍ.

١٠. توصل الباحث إلى أن اسم التفضيل كما يدل على الثبوت والاستمرار يدل كذلك على التجدد والتفاوت بين الفاضل والمفضل عليه، فالتفاوت يوحي بوجود تجدد في اسم التفضيل.

١١. إن الدلالة السياقية ركن أساسي في معرفة كلام الإمام، (عليه السلام)؛ إذ إن كثيراً من كلماته لا يفهم معناها إلا من السياق الواردة فيه، لذا وجب على من أراد إدراك ما يقصد الإمام أن تكون لديه معرفة بالتحليل الدلالي والنظرية السياقية.

٢١. يكثر في المرويّات السياق اللغوي، ثم سياق الموقف، ويقال السياق العاطفي، أمّا السياق الثقافي؛ فشبه معدوم.

٣١. الترادف من الظواهر الدلالية التي لا يمكن إنكارها، وقد وردت في المرويّات على سبيل التقارب الدلالي، إذ لم أجد فيها ترادفاً تاماً، ولا يمكن أن نضع لفظة مكان أخرى وإن ترادفت، فاللفظة الأصلية متوازنة مع السياق، واستبدال غيرها بها يخل بالمعنى. ونجد الإمام، (عليه السلام) في خطبه قد يجمع المترادفين في السياق نفسه، وإن لم يأت شاهد في المرويّات على ذلك، إلا أنه موجود في نهج البلاغة، وقد تمت الإشارة إلى ذلك في البحث.

٤١. ظاهرة الأضداد، وُجدت في المرويّات ولكنها قليلة، وبألفاظ يمكن تخريجها

على سبيلِ المجازِ أو اختلافِ اللّهجاتِ العربيّةِ.

٥١. التّغيّرُ الدّلايّي من الأمورِ المهمّةِ في اللّغةِ العربيّةِ، الّتي يجبُ على الباحثِ في دلالةِ الألفاظِ أن يكونَ محيطًا بها؛ لكي لا يحصلَ لديه لبسٌ في تحديدِ المعاني، فقد يكونُ اللفظُ خُصّصَ بعد أن كان عامًّا، أو عُمِّمَ بعد أن كان خاصًّا، أو كان المتكلّمُ لم يُردِ المعنى الحقيقيّ للكلمةِ، وإنّما أرادَ معنًى مجازيًّا لتلكَ الكلمةِ، وهو ما يُسمّى انتقالَ مجرى الدّلالةِ.

٦١. وأخيرًا أقولُ إنّ الإمامَ كانَ يختارُ من الألفاظِ ما فيها قوّةٌ ووضوحٌ وجمالٌ، ليحمّله المعاني والأفكارَ الّتي يريدُ نقلها إلى المجتمعِ، فكلامه فوقَ كلامِ البشريّ، ودونَ كلامِ الله (جلّ جلاله) ونبيّه محمّدٍ (صلّى اللهُ عليه وآله وسلّم)، ولسانُ العربيّ من المعجّزاتِ الموسوعيّةِ الّتي يتنفعُ بها الباحثُ والدّارسُ والعالمُ، ويعدُّ أكثرَ المعجّزاتِ استشهادًا بحديثِ الإمامِ عليّ (عليه السّلام).

والحمدُ لله ربّ العالمين

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

القرآن الكريم

(أ)

١. أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، الدّكتورة خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة بغداد، ١٩٦٥ م.
٢. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنيّة، دار النّشر: مجمع الملك فهد - السّعودية.
٣. أدب الكاتب، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة التجاريّة - مصر، مطبعة السّعادة بمصر، ط ٤، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيّان أثير الدّين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: الدّكتور رجب عثمان محمّد،

- مراجعة: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجيّ - القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٥. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزّخشيّ جار الله (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٦. أساليب الطّلب عند النّحويّين والبلاغيّين، الدّكتور قيس إسماعيل الأوسيّ، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٨ م.
٧. إسفار الفصيح، أبو سهل محمّد بن عليّ بن محمّد، الهرويّ (ت ٤٣٣ هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمّد قشّاش، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط ١، ١٤٢٠.
٨. الاشتقاق، عبد الله أمين، مطبعة لجنة التّأليف والترجمة والنّشر - القاهرة، ط ١، ١٩٥٦ م.
٩. الأصول في النّحو، أبو بكر محمّد بن السّريّ بن سهل النّحويّ المعروف بابن السّراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، لبنان - بيروت.
١٠. الأضداد في كلام العرب، أبو الطّيّب عبد الواحد بن عليّ اللغويّ (ت ٣٥١ هـ)، تحقيق: عزة حسن، دمشق، مطبوعات المجمع العلميّ، دمشق، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
١١. الأضداد في اللّغة، أبو بكر محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشار الأنباريّ (ت ٣٢٨ هـ)، المطبعة الحسينيّة مصر، ١٣٢٥ هـ.

٢١. الألسنيّة محاضرات في علم الدلالة، الدكتور نسيم عون، دار الفارابي - بيروت، ٢٠٠٥م.

٣١. الأمالي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغداديّ النهاونديّ الزّجاجيّ (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل - بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤١. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاريّ ابن الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٥١. أوزان الفعل ومعانيها، الدكتور هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النّجف الأشرف، ١٩٧١م.

٦١. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، أبو محمّد عبد الله بن شهاب الأنصاريّ، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشّيشي محمّد البقاعيّ، دار مؤسّسة الرّسالة، لبنان - بيروت.

٧١. إيجاز التعريف في علم التّصريف، أبو عبد الله جمال الدين محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائبيّ الجيانيّ (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمّد المهديّ عبد الحيّ عمّار سالم، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٨١. الإيضاح في علل التّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاونديّ الزّجاجيّ (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار العروبة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

٩١. الإيضاح في علوم البلاغة، أبو المعاليّ محمّد بن عبد الرّحمن بن عمر القزوينيّ الشّافعيّ المعروف بخطيب دمشق (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمّد عبد المنعم الخفاجيّ، دار الجليل - بيروت، ط ٣.

١٠٢. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله (عزّ وجل)، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاريّ ابن الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط ٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

(ب)

١٢. البحر المحيط في التّفسير، أبو حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف ابن حيّان أثير الدّين الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر للطباعة والتّوزيع والنّشر، ط ٢، ١٩٧٨م.

٢٢. بحوث ومقالات في اللّغة، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ط ٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٢. بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر الدّمشقيّ المعروف بابن قيّم الجوزيّة (ت ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت.

٤٢. البرهان في علوم القرآن، محمّد بن عبد الله بدر الدّين الزّركشيّ (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركائه، ط ١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٥٢. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصّعيديّ، مكتبة الآداب، ط ١٧، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٢. البلاغة العربيّة في ضوء الأسلوب ونظرية السّياق، أبو عليّ محمّد بركات حمديّ،

دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٣ م.

٧٢. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق وتقديم: الدكتور رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.

٨٢. بهج الصّباغة في شرح نهج البلاغة، محمد تقيّ التّستري، ط ١، طهران، دار أمير الكبير للنشر، ١٣٧٦هـ.

٩٢. بيان إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، أبو سليمان أحمد ابن محمد الخطابي (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد خلف ومحمد زغلول، دار المعارف مصر، ط ٣، ١٩٧٦ م.

١٠٣. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناي بالولاء الليثي الشّهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار النّشر: مكتبة الخانجيّ القاهرة، ط ٧، ١٤١٨هـ - ١٩٨٨ م.

(ت)

١٣. تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرّزاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٢٣. تاج اللّغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفّار عطّار، ط ٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧ م.

٣٣. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت بن أحمد بن مهديّ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ



- بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٤٣. التّبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطّوسيّ (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد شوقي الأمين وأحمد حبيب قصير، المطبعة العلميّة ومطبعة النّعمان، النّجف، ١٩٦٥م.

٥٣. تحرير ألفاظ التّنبيه، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النّوويّ (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الغنيّ الدّغر، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٦٣. التّحليل اللّغويّ في ضوء علم الدّلالة، الدّكتور محمود عكاشة، ط ١، دار الشّرع للجامعات - الأردن، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٧٣. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطّائيّ الحياتيّ (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ للطباعة والنّشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٨٣. تصحيح الفصح، عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الله الجبوريّ، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥م.

٩٣. التّصوير الفنيّ في خطب الإمام عليّ (عليه السلام)، الدّكتور عبّاس عليّ حسين الفحّام، مؤسّسة دار الصّادق الثّقافيّة، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

١٠٤. التّطبيق الصّرفيّ، الدّكتور عبده الرّاجحيّ، بيروت، دار النّهضة العربيّة، ١٩٧٣م.

١٤. التّطبيق النّحويّ، الدّكتور عبده الرّاجحيّ، مكتبة المعارف للنشر والتّوزيع، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٤. التّعبير القرآنيّ، الدّكتور فاضل صالح السّامرائيّ، جامعة بغداد - بيت الحكمة، ١٩٨٦م.

٣٤. التعريفات، عليّ بن محمّد بن عليّ الزّين الشّريف الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلميّة بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٤. التّفسير الكبير: أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيميّ الرّازيّ الملقّب بفخر الدّين الرّازيّ خطيب الرّي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٥٤. تهذيب اللّغة، أبو منصور محمّد بن أحمد بن الأزهرّيّ الهرويّ (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمّد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت، ط ١، ٢٠٠١.

٦٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، أبو محمّد حسن بن أمّ قاسم ابن عبد الله بن عليّ بدر الدّين المراديّ المصريّ المالكيّ (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرّحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربيّ، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٧٤. التّوقيف على مهّمات التّعريف، محمّد عبد الرّؤوف بن تاج العارفين بن عليّ ابن زين العابدين الحداديّ ثم المناويّ القاهريّ (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت - القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(ج)

٨٤. جامع الدّروس العربيّة، مصطفى الغلايينيّ، المطبعة العصريّة للطباعة والنّشر، صيدا - بيروت، ط ٢٨، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٩٤. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح شمس الدّين الأنصاريّ الخزرجيّ القرطبيّ (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاريّ،

- دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
١٠٥. الجرائيم، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمّد جاسم الحميديّ، قدّم له: الدّكتور مسعود بوبو، وزارة الثّقافة، دمشق.
١٥. جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكريّ (ت ٣٩٥هـ)، دار الفكر - بيروت.
٢٥. جمهرة اللّغة، أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
٣٥. الجنى الدّاني في حروف المعاني، أبو محمّد حسن بن أمّ قاسم بن عبد الله بن عليّ بدر الدّين المراديّ المصريّ (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: الدّكتور فخر الدّين قباوة - الأستاذ محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٤٥. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشميّ، مؤسّسة الصّادق للنّشر، مطبعة أمير، ط ١، ١٣٧٩هـ.

(ح)

٥٥. حاشية الصّبان على شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك، أبو العرفان محمّد بن عليّ الصّبان الشّافعيّ (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلميّة بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٦٥. (الحماسة المغربيّة)، مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أبو العباس أحمد بن عبد السّلام الجرّاويّ التّادليّ (ت ٦٠٩هـ)، تحقيق: محمّد رضوان الدّاية، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط ١، ١٩٩١م.

(خ)

٧٥. خزانة الأدب وغاية الأرب، أبو بكر بن عليّ بن عبد الله تقيّ الدين الحمويّ الأزرايّي (ت ٨٣٧هـ)، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال - بيروت، دار البحار - بيروت، الطّبعة الأخيرة، ٢٠٠٤م.

٨٥. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط ٤.

(د)

٩٥. دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط ١، ١٩٥٨م. الدّلالة الإيحائية في الصّيغة الإفراديّة، الدّكتورة صفيّة مطهريّ، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣م.

١٠٦. دلالة التّراكيب دراسة بلاغيّة، الدّكتور محمّد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٦. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الفارسيّ الأصل الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمّد شاكر أبو فهر، مطبعة المدنيّ بالقاهرة - دار المدنيّ بجدة، ط ٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٦. الدّلائل في غريب الحديث، أبو محمّد قاسم بن ثابت بن حزم العوفيّ السّرقسطيّ (ت ٣٠٢هـ)، تحقيق: الدّكتور محمّد بن عبد الله الفنّاص، مكتبة العبيكان، الرّياض، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٦. دور البصرة في نشأة الدّراسات اللّغويّة - المعجم العربيّ، الدّكتور عبد الحسين المبارك، المكتبة البصريّة.

٤٦. دور الكلمة في اللّغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمّد بشر، القاهرة، ١٩٧٣ م.

٥٦. ديوان الأدب، أبو إبراهيم بن الحسن الفارابيّ (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: الدكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشّعب للصحافة والطّباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.

(ر)

٦٦. الرّاموز على الصّحاح، السيد محمّد بن السيّد حسن (ت ٨٦٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمّد عليّ عبد الكريم الرّدينيّ، دار أسامة - دمشق، ط ٢، ١٩٨٦ م.

(ز)

٧٦. الزّاهر في معاني كلمات النّاس، أبو بكر محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشّار الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، مؤسسة الرّسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.

٨٦. زهر الأكم في الأمثال والحكم، أبو عليّ الحسن بن مسعود بن محمّد نور الدّين اليوسيّ (ت ١١٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمّد حجّيّ، والدكتور محمّد الأخضر، الشّركة الجديدة - دار الثّقافة، الدّار البيضاء - المغرب، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.

(س)

٩٦. السّنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ بن موسى الخُسرُو جرديّ الخراسانيّ البيهقيّ (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.

(ش)

١٠٧. الشّافية في علم التّصريف، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال

الدّين ابن الحاجب الكرديّ المالكيّ (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكيّة - مكّة، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٧. شذا العرف في فنّ الصّرف، الشّيخ أحمد الحملاويّ، تحقيق: نصر الله عبد الرّحمن نصر الله، مكتبة الرّشد - الرياض.

٢٧. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، عبد الله بن عبد الرّحمن بن عبد الله بن محمّد بهاء الدّين ابن عقيل القرشيّ الهامشيّ (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث - القاهرة، دار مصر للطّباعة، سعيد جودة السّحار وشركاه، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٧. شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عيسى نور الدّين الأشمونيّ الشّافعيّ (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٧. شرح التّصريح على التّوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد زين الدّين الجرجاويّ الأزهرّيّ (ت ٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربيّة، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركائه، القاهرة.

٥٧. شرح شافية ابن الحاجب، محمّد بن الحسن رضي الدّين الاستراباديّ النّحويّ (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمّد نور الحسن ومحمّد الزّزاف، ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٦٧. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمّد بن عبد المنعم بن محمّد شمس الدّين الجوجريّ القاهريّ الشّافعيّ (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثيّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة - المملكة العربيّة السّعوديّة، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.

٨٧. شرح قطر النّدى وبل الصّدى، أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف جمال الدّين بن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣هـ.

٩٧. شرح الكافية الشّافية، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك جمال الدّين الطّائيّ الجيانيّ (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ كليّة الشّريعة والدراسات الإسلاميّة مكّة المكرّمة، ط ١.

١٠٨. شرح الكافية في النّحو، محمّد بن الحسن رضيّ الدّين الأستراباديّ النّحويّ (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ كليّة الشّريعة والدراسات الإسلاميّة - مكّة المكرّمة.

١١٨. شرح المفصل، يعيش بن عليّ بن يعيش موفق الدّين النّحويّ (ت ٦٤٣هـ)، المطبعة المنيريّة.

شرح نهج البلاغة، عبّاس عليّ الموسويّ، دار الرّسول الأكرم، دار المحجّة البيضاء، ط ١، ١٩٩٨م.

٢٨. شرح نهج البلاغة، أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله بن محمّد بن الحسين بن أبي الحديد عزّ الدّين (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابي الحلبي وشركاه - موقع يعسوب.

٣٨. شرح نهج البلاغة، السيّد محمّد كاظم القزوينيّ الحائريّ، مؤسّسة نهج البلاغة، طهران - إيران، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.

٤٨. الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٥٨. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليميني (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق: الدكتور حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، والدكتور يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦٨. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: طه محسن، ط ١، ١٤٠٥هـ.

(ص)

٧٨. الصّاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٨٨. الصّناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة - بيروت، ١٤١٩هـ.

٩٨. صيد الأفكار في الأدب والأخلاق والحكم والأمثال، القاضي حسين بن محمد المهدي - عضو المحكمة العليا للجمهورية اليمنية، سُجّل هذا الكتاب بوزارة الثقافة بدار الكتاب برقم إيداع (٤٤٩)، لسنة ٢٠٠٩م، راجعه: الأستاذ العلامة عبد الحميد محمد المهدي، مكتبة المحامي: أحمد بن محمد المهدي.

(ض)

٠٩. ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، محمّد عبد العزيز النّجار، مؤسّسة الرّسالة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(ط)

١٩. الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق التّنزيل، يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم الحسينيّ العلويّ الطّالبيّ الملقّب بالمؤيّد بالله (ت ٧٤٥هـ)، المكتبة العصريّة - بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

(ع)

٢٩. العقد الفريد، أبو عمر أحمد بن محمّد بن عبد ربّه بن حبيب بن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربّه الأندلسيّ (ت ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٩. علل النّحو، أبو الحسن محمّد بن عبد الله بن العباس ابن الورّاق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمّد الدّرويش، مكتبة الرّشد، الرياض - السّعوديّة، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٩. علم الدّلالة، الدّكتور أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة للنشر والتّوزيع، ط١، ١٩٨٢م.

٥٩. علم الدّلالة دراسة نظريّة وتطبيقيّة، الدّكتور فريد عوض حيدر، ط١، مكتبة الآداب - القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٩. علم الدّلالة العربيّ، الدّكتور فايز الدّاية، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط٢، ١٩٩٦م.

٧٩. علم اللّغة بين التّراث والمعاصرة، الدّكتور عاطف مذكور، دار الثّقافة والنّشر

- والتوزيع، عمان، ١٩٨٩م.
٨٩. علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربيّ، الدّكتور محمود السّعران، دار التّهضة العربيّة، بيروت - لبنان، ١٩٦٢م.
٩٩. علوم نهج البلاغة، الدّكتور السّيد محسن باقر الموسويّ، الناشر دار العلوم للتحقيق: والطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
١٠٠. عمدة الكتاب، أبو جعفر النّحاس أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النّحويّ (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: بسّام عبد الوهّاب الجابيّ، دار ابن حزم - الجفان والجابيّ للطّباعة والنّشر، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٠١. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ (ت١٧٥هـ)، تحقيق: الدّكتور مهديّ المخزوميّ، والدّكتور إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال.

(غ)

٢٠١. غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمّد بن إبراهيم بن الخطّاب البستيّ المعروف بالخطّابيّ (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباويّ، وخرّج أحاديثه: عبد القيّوم عبد ربّ النّبيّ، دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٣٠١. غريب الحديث، أبو عبّيد القاسم بن سلّام بن عبد الله الهرويّ البغداديّ (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: الدّكتور محمّد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة، حيدرآباد- الدّكن، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٤٠١. غريب الحديث، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ (ت٢٧٦هـ) تحقيق: الدّكتور عبد الله الجبوريّ، مطبعة العانيّ، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.

٥٠١. غريب الحديث، أبو الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد جمال الدّين الجوزيّ (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد المعطي أمين القلعجيّ، دار الكتب العلميّة - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(ف)

٦٠١. الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله الرّمحسريّ (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ ومحمّد أبو الفضل ابراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط ٢.

٧٠١. فصول في فقه العربيّة: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ط ٦، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٨٠١. الفعل زمانه وأبنته، الدّكتور إبراهيم السّامرائيّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٩٠١. فقه اللّغة العربيّة، كاصد ياسر الزّبيديّ، مديريّة دار الكتب للطّباعة والنّشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧م.

١٠١١. فقه اللّغة وسرّ العربيّة، أبو منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل الثّعالبيّ (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرّزاق المهديّ، إحياء التراث العربيّ، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١١١١. الفهرست، أبو الفرج محمّد بن إسحاق بن محمّد الوراق البغداديّ المعتزليّ الشّيعيّ المعروف بابن النّديم (ت ٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢١١١. في ظلال نهج البلاغة، محمّد جواد مغنّية، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١،

١٩٧٢ م.

٣١١. في اللهجات العربيّة، الدكتور إبراهيم أنيس، مطبعة لجنة البيان العربيّ، ط ٢،

١٩٥٢ م.

(ك)

٤١١. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسبيويه (ت ١٨٠ هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ - القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨ م.

٥١١. كتاب الأفعال، أبو القاسم عليّ بن جعفر بن عليّ السّعديّ المعروف بابن القطّاع الصّقلّيّ (ت ٥١٥ هـ)، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٦١١. كتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك جمال الدّين الطّائيّ الجيانيّ (ت ٦٧٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتورة نجاة حسن عبد الله نولي، مركز إحياء التّراث الإسلاميّ - مكّة المكرّمة.

٧١١. كشّاف اصطلاحات الفنون، محمّد عليّ الفاروقيّ التّهانويّ (ت ١١٥٨ هـ)، تحقيق: الدكتور لطفي عبد البديع، مطبعة السّعادة، مصر.

٨١١. الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله الزّخشيّ (ت ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ هـ.

٩١١. الكليّات، أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسينيّ الكفويّ (ت ١٠٩٤ هـ)، تحقيق: الدكتور عدنان درويش، ومحمّد المصريّ، مؤسّسة الرّسالة - بيروت.

(ل)

٠٢١. اللّامات، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق البغداديّ التّهانديّ الزّجاجيّ

- (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٢١. اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله محبّ الدين العكبريّ البغداديّ (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥م.
٢٢١. اللّباب في قواعد اللّغة وآلات الأدب والنحو والصّرف والبلاغة والعروض واللّغة والمثل، محمّد عليّ السّراج، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٢١. لسان العرب، أبو الفضل محمّد بن مكرم بن منظور جمال الدين الأفرقيّ المصريّ (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٤٢١. اللّغة، (فندريس)، تعريب: عبد الحميد الدّواخليّ ومحمّد القصاص، مكتبة الأنجلو المصريّة، مطبعة لجنة البيان العربيّ، ١٩٥٠م.
٥٢١. اللّغة العربيّة معناها ومبناها، الدّكتور تمام حسان، عالم الكتب، ط ٥، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٦٢١. اللّمحة في شرح الملحّة، أبو عبد الله محمّد بن حسن بن سباع بن أبي بكر شمس الدين الجذاميّ المعروف بابن الصّائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعديّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٧٢١. اللّمع في العربيّة، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثّقافيّة - الكويت.

(م)

٨٢١. مبادئ اللّسانيّات، أحمد محمّد قدّور، الدّار العربيّة، بيروت - لبنان، ط ١،

١٤٣٣هـ - ٢٠١١م.

٩٢١. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم ضياء الدين الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير الكاتب (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر - بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٠٣١. مجاني الأدب في حدائق العرب، رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخوخو (ت ١٣٤٦هـ)، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٣م.

١٣١. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان.

٢٣١. مجمع البحرين، فخر الدين بن محمد بن علي النجفي الطريحي (ت ١٠٨٥هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٨هـ.

٣٣١. مجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٣١. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥٣١. المخصّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٦٣١. المدارس النّحوية، شوقي ضيف، دار المعارف.
٧٣١. المدخل إلى علم النّحو والصّرف، الدّكتور عبد العزيز عتيق، دار النّهضة العربيّة للطباعة والنّشر، ط٢، ١٩٦٧م.
٨٣١. المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد عليّ منصور، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٩٣١. مشارق الأنوار على صحيح الآثار، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السّبتي (ت ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار التّراث.
١٠٤١. المصباح المنير، أبو العباس أحمد بن محمّد بن عليّ الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلميّة - بيروت.
١٤١. المطلع على ألفاظ المقنع، أبو عبد الله محمّد بن أبي الفتح بن أبي الفضل شمس الدّين البعلي (ت ٧٠٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السّواديّ للتّوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٢٤١. المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، أبو الفرج محمّد أحمد، دار النّهضة العربيّة، مصر، ١٩٦٦م.
٣٤١. معاني الأبنية في العربيّة، الدّكتور فاضل صالح السّامرائي، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، عمّان - الأردن، ط٣، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٤٤١. معاني القرآن، أبو زكريّا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلميّ الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النّجّاتي، محمّد عليّ النّجار، عبد الفتّاح إسماعيل الشّليبي، دار المصريّة للتّأليف والترجمة - مصر، ط١.

٥٤١. المعجمات العربيّة - نقد وتقويم، نوريّة ذاكراً محمود، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٦٤١. معجم الأدياء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله شهاب الدين الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٧٤١. معجم الصّواب اللّغوي دليل المثقّف العربيّ، الدّكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٨٤١. المعجم العربيّ - نشأته وتطوّره، الدّكتور حسين نصّار، دار مصر للطباعة، ط ٢، ١٩٦٠م.
٩٤١. معجم الفروق في اللّغة، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكريّ (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: الشّيخ بيت الله بيّات، ومؤسّسة النّشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين - قم، ط ١، ١٤١٢هـ.
١٠٥١. معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
١٥١. المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمّد عليّ النّجار)، دار الدّعوة.
٢٥١. المغرّب في ترتيب المعرّب، أبو الفتح ناصر بن عبد السّيد أبي المكارم بن عليّ برهان الدين الخوارزميّ المطرزيّ (ت ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربيّ.
٣٥١. مغني اللّبيب عن كتب الأعراب، أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين الأنصاريّ المصريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: الدّكتور مازن المبارك، ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.

٤٥١. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن عليّ السّكاكيّ الخوارزميّ الحنفيّ (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتبه هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٥١. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالرّاغب الأصفهانيّ (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداويّ، دار القلم الدّار الشّاميّة، دمشق - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.

٦٥١. المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الرّمخسريّ (ت ٥٣٨هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٧٥١. مقاييس اللّغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزوينيّ الرّازيّ (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٨٥١. المقتضب، أبو العبّاس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّماليّ الأزديّ المعروف بالمبرّد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.

٩٥١. مقدّمة في علم اللّغة العربيّة، الدّكتور عليّ زويّن، دار الكتب العلميّة للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

١٠٦١. مقدّمة لدراسة التّراث المعجميّ، الدّكتور حلمي خليل، دار النّهضة العربيّة للطباعة والنّشر، بيروت. ط ١، ١٩٩٧م.

١٦١. المقرب، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد الحضرميّ الإشبيليّ المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد السّتار الجوّاريّ وعبد الله الجبوريّ، مطبعة العانيّ، بغداد، ط ١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٢٦١. الممتع الكبير في التصريف، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي
الإشيلي المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.

٣٦١. مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية.

٤٦١. المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني
الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٥٦١. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، المكتبة
الإسلامية - طهران، ط ٤، ١٤٠٥ق.

٦٦١. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، أبو الحسين سعيد بن هبة الله قطب الدين
الراوندي، قم - مكتبة المرعشي النجفي العامة، ١٤٠٦هـ.

٧٦١. المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث.

٨٦١. المهذب في علم التصريف، الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي، والدكتور هاشم طه
شلاش، والدكتور عبد الجليل العاني مطابع بيروت الحديثة، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٩٦١. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، دار الفكر،
بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠٧١. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد
زين الدين الجرجاوي الأزهرى المصرى وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق:
عبد الكريم مجاهد، الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٦م.

(ن)

١٧١. نحو التيسير - دراسة ونقد منهجي، الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة
المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٠م.

٢٧١. النّحو الواضح في قواعد اللّغة العربيّة، عليّ الجارم ومصطفى أمين، الدّار المصريّة السّعوديّة للطباعة والنّشر والتّوزيع.
٣٧١. النّحو الوافي، عبّاس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط ١٥.
٤٧١. النّهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السّعادات المبارك بن محمّد بن محمّد ابن محمّد بن عبد الكريم مجد الدّين الشّيبانيّ الجزريّ ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الرّاويّ، ومحمود محمّد الطّناجيّ، المكتبة العلميّة - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٧١. نهج البلاغة، تعليق آية الله العظمى السيّد محمّد الحسينيّ الشّيرازيّ، إعداد الأستاذ عبد الحسن دهينيّ، دار العلوم للتحقيق والطّباعة والنّشر والتّوزيع.
٦٧١. نهج البلاغة، ضبط وابتكر فهارسه العلميّة الدّكتور صبحي الصّالح، دار الكتاب المصريّ - القاهرة، ودار الكتاب اللّبنانيّ - بيروت، ط ٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٨٧١. نهج البلاغة، محمّد عبده، النّاشر: نصايح، مركز التّوزيع: قم - مكتبة الصّدر، ٢٠٠٤م.
٩٧١. نهج السّعادة في مستدرّك نهج البلاغة، الشّيخ محمّد باقر المحموديّ، مؤسّسة الطّباعة والنّشر الإسلاميّ، طهران - إيران، ط ١، ١٤١٨هـ.

(هـ)

٠٨١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التّوفيقيّة - مصر.

(و)

١٨١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلّكان شمس الدّين البرمكيّ الإربليّ (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان

عبّاس، دار صادر - بيروت، ١٩٠٠م.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

١. أبنية المشتقات في نهج البلاغة، ميثاق عليّ عبدالزّهرة، رسالة ماجستير، كليّة الآداب - البصرة، ٢٠٠٢م.
٢. أبنية المصادر في نهج البلاغة، فائزة عبدالأمير شمّان، رسالة ماجستير، كليّة التربية للبنات - الكوفة، ٢٠٠٩م.
٣. البحث الدلالي في التّبيان في تفسير القرآن، ابتهاج كاصد الزّبيدي، أطروحة دكتوراه، كليّة التربية للبنات، جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٤. الخطاب في نهج البلاغة، إيمان عبد الحسن، رسالة ماجستير، كليّة التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٨م.
٥. خطب نهج البلاغة - بحث في الدلالة، أحمد هادي زيدان، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كليّة التربية، ٢٠٠٦م.
٦. دلالة السّياق في القصص القرآنيّ، محمّد عبد الله عليّ سيف، أطروحة دكتوراه، كليّة الآداب - جامعة بغداد، ٢٠٠٢م.
٧. ما بني من ألفاظ اللّغة على أقوال الإمام عليّ في لسان العرب، رائد عبد الله أحمد زيد، رسالة ماجستير، جامعة النّجاح الوطنيّة في نابلس، فلسطين، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٨. المثل في القرآن الكريم، عبد الهادي عبد الرّحمن، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كليّة الآداب، ٢٠٠٧م.

ثالثاً: البحوث والمقالات

١. أصول علم العربيّة في المدينة، عبد الرزّاق بن فرّاج الصّاعديّ، مجلّة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، ط ٢٨، العددان ١٠٥ - ١٠٦، ١٤١٧هـ، ١٤١٨هـ - ١٩٨٧م، ١٩٨٨م.
٢. الدّلالة في البنية العربيّة بين السّياق اللفظيّ والسّياق الحليّ: الدّكتور كاصد ياسر الزّبيديّ، مجلّة آداب الرّافدين، جامعة الموصل، العدد السّادس والعشرون، ١٩٩٥م.
٣. هل وقع في القرآن الكريم ترادف؟، الدّكتور رشيد عبد الرّحمن العبيديّ، مجلّة الذّخائر، ع/٢، س/١، ربيع ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

المحتويات

٧	مقدمة المؤسسة
٩	المقدمة
١٧	التمهيد: حديثُ الإمامِ عليٍّ (عليه السَّلام) في المُدَوَّناتِ اللُّغويَّةِ
الفصل الاول: الدلالة الصَّرْفِيَّةُ	
٤٥	المبحثُ الأوَّلُ: دلالة المُشْتَقَّاتِ
٤٥	أوَّلاً: اسمُ الفاعِلِ
٥٦	ثانياً: صيغُ المبالغةِ
٦١	ثالثاً: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ
٦٧	رابعاً: اسمُ المفعولِ
٧٠	خامساً: اسمُ التَّفْضِيلِ
٧٣	المبحثُ الثَّانِي: المَصَادِرُ
٧٥	أوَّلاً: مَصَادِرُ الأفعالِ المُجَرَّدَةِ
٨٢	ثانياً: مَصَادِرُ الأفعالِ المُزِيدَةِ على ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ
٨٧	المبحثُ الثَّالِثُ: جَمْعُ التَّكْسِيرِ
١٠٠	المبحثُ الرَّابِعُ: أبْنِيَّةُ الأفعالِ



الفصل الثاني: الدلالة السياقية

١١٩	توطئة
١٢٣	المبحث الأول: أنماط السياق
١٢٣	أولاً: السياق اللغوي
١٢٩	ثانياً: السياق العاطفي
١٣٤	ثالثاً: سياق الموقف (الحال)
١٤١	المبحث الثاني: العلاقات السياقية
١٤٢	أولاً: أسلوب الاستفهام
١٤٩	ثانياً: أسلوب الأمر
١٥٦	ثالثاً: أسلوب النهي
١٥٩	رابعاً: أسلوب التقديم والتأخير
١٦٤	خامساً: أسلوب الذكر والحذف

الفصل الثالث: الدلالة المعجمية

١٧٥	المبحث الأول: الظواهر الدلالية
١٧٥	أولاً: الترادف
١٨٨	ثانياً: المشترك اللفظي
١٩٧	ثالثاً: التضاد
٢٠٤	المبحث الثاني: التغير الدلالي
٢٠٦	أولاً: تخصيص الدلالة
٢٠٨	ثانياً: تعميم الدلالة
٢١٥	ثالثاً: انتقال مجرى الدلالة (المجاز)
٢٢٥	الخاتمة
٢٢٩	المصادر والمراجع